بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة: الحمد لله الّذي أنزل القرآن بلغة العرب، وقيّض له رجالات اللّغة دارسين وعاكفين وصلى الله على نبيّنا محمد أفضل من نطق بلغة الضاد وخطب بها، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد؛

إنّ تاريخ الدرس اللّغوي العربي حافل بعلماء أفذاذ؛ اشتهروا بأعمالهم اللّغوية القيّمة الّتي خدمت اللّسان العربي منذ القرون الماضية، ومازالت تلك الأعمال محلّ عناية الباحثين وعلماء اللّغة قديما وحديثا فيما تركوه من دُرَرٍ بقي بريقها نيّرا إلى يومنا هذا، فالنصف الثاني من القرن الأول الهجري إلى نهاية القرن الرابع الهجري؛ كانت فترة عاش فيها عباقرة من النحاة حرصوا على التصنيف في شتى العلوم اللّغوية؛ فعنوا بدراسة اللّغة العربية من حيث بنيتها الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية وغيرها من الظواهر اللغوية؛ فالمكتبة العربية تزخر بآثار نفيسة، أدرك قيمتها الدّارسون فعَكِفوا عليها دراسة وبحثاً يستجلون دقائقها ويكشفون غوامضها، وفي مقدمة تلك النفائس كتاب سيبويه الّذي لا تقوم للنحو والصرف دراسة، إلاّ بالرجوع إليه؛ ولمّا كان لكتاب سيبويه كلّ تلك الأهمية شرحه علماء العربيّة وعلّقوا عليه تعليقات تفاوتت حجماً وأهمية.

هذا، ويُعتبر كتاب (الفوائد والقواعد) لعمر بن ثابت الثمانيني **(ت442هـ)** أحد هذه الآثار النفيسة الّذي عقَدت العزم على دراسته؛ لمّا رأيته من أحسن أصول اللّغة ترتيبا وأسهله تناولا وأجمعه لموضوعات النحو، فتناولته بالدّراسة الوصفية التحليليّة؛ لتبيين فوائده وأسراره اللّغويّة، بما يحويه من جدّة المنهج وسلاسة الأسلوب ووضوح الفكرة. فهو كتاب يُغني القارئ عن الكتب المطوّلة؛ كالكتاب لسيبويه **(ت175هـ)** والمقتضب للمبرد **(ت285هـ)** والخصائص لابن جني **(ت392هـ)** وشرح المفصل لابن يعيش **(ت643هـ)** وإذا كانت كتب ابن جني في نظرنا لا ينهض لها إلاّ المتخصّص الطويل الباع في اللّغة والصرف والقياس والعلل...الخ؛ فإنّ كتاب الثمانيني في متناول الجميع.

فهو يجمع بين دفّتيه خلاصة ما وصلت إليه تجارب علماء عصره ومن سبقوه من ملاحظات واستنتاجات، وأقيسة، فهو في طريقته ينحو نحاة أهل الموصل الّذين اقتفوا أثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه، والّذي اعتبره علماء اللّغة من آخر الأصوليين الّذين انتهت بهم الدّراسات اللّغويّة الأصيلة، فكان في تآليفه ثاقب الذهن شديد الذكاء، عقلي النزعة وكان الثمانيني أحد تلاميذه الّذين تزوّدوا واغترفوا من علمه الغزير، وكان من ثماره أن وضع كتاب (الفوائد والقواعد) الّذي حقّقه الدكتور (عبد الوهاب محمود الكحلة) ونُشرت أوّل طبعة له عام **2003** بمؤسسة الرسالة بيروت، وهو في جزء واحد؛ حيث يبلغ عدد صحائفه 863 صحيفة (دون احتساب فهارس الآيات

القرآنية وفهارس الأشعار والأمثال) فالكتاب حديث النشر يحوي آراء قيمة نوعيّة في المسائل النحويّة، جاء متميّزا بمنهجه وطريقة عرضه.

ومن أهمّ الأسباب الّتي جعلتني أقدم على دراسة هذا الكتاب ما يلي:

– اعتبار ابن جني آخر المؤصلين للنحو العربي؛ حيث أُغلقت المدونة العربيّة به وإغفال الدّراسات اللّغويّة الّتي جاءت بعده رغم مكانتها وجودتها العلميّة؛ فكذلك الثمانيني عُرف عنه في كتب السير أنّه شيخ النحويين في زمانه متميزا بمنهجه التعليمي وطريقته التيسيريّة في عرض مختلف المسائل النحويّة؛ فهذه الدراسة تأتي للتأكيد على أنّ الجهود اللّغويّة لم تكن حكرا على علماء النصف الأوّل من القرن الثاني للهجرة إلى نهاية القرن الرابع الهجري؛ بل ظهر علماء أفذاذ كانوا من المجتهدين وكانوا من المؤصلين كذلك.

– محاولة تقصّي الحقيقة العلميّة؛ ابتغاء الوصول إلى كشف الحقائق سواءً بالإثبات أم بالنفي بمعنى محاولة تأكيد أم تفنيد أنّ كتاب (الفوائد والقواعد) ينتمي إلى المرحلة الأولى من التأصيل وليس إلى المرحلة المتأخرة، أو العكس، خاصة إذا علمنا أنّ الحكم بنهاية الجهود النحويّة العربيّة الأصيلة بوفاة ابن جني؛ كان قبل ظهور الكتاب والاطّلاع عليه، كما لا يخفى أنّ الثمانيني كان ملازما لأستاذه ابن جني وتأثّر بتفكيره النحوي، فهو يمثّل حلقة من سلسلة متتابعة من النحاة الّذين أثّر بعضهم في بعض.

– إلقاء الضوء على الدّراسات اللّغويّة التراثيّة والبحث عن الاجتهادات النوعيّة الّتي أتى بها هذا الكتاب.

هذا، ومن خلال دراسة وصفيّة تحليليّة لهذا الكتاب حاولت الكشف عن جوانب مهمّة للإشكالات الّتي طرحتها سابقا وتتمثّل في:

– هل يُعتبر كتاب (الفوائد والقواعد) امتدادا للجهود النحويّة العربيّة الأصيلة أم أنّه ينتهج نهجا جديدا في التحليل؟ وإلى أيّ مدى وافق تحليل الثمانيني للنحو التصوّر الخليلي القديم؟ وهل اتّبع في منهج تحليله؛ منهج النحويين الأوائل أم انتهج منهج تحليل النحويين المتأخرين؟ وبعبارة أخرى أينتمي نحوه إلى مرحلة الأصالة أم إلى مرحلة المتأخرين؟

ولقد كانت لي رؤية افتراضيّة قمت بصياغتها قبل الخوض في البحث؛ وهذه الفرضيات تتمثل في:

– أن يكون الثمانيني متأثّراً بالجهود اللّغويّة العربيّة القديمة؛ خاصة إذا علمنا أنّه متأثر إلى حدّ بعيد بأستاذه ابن جني وبآراء المدرسة البصرية عامة، وبالتالي؛ فإنّ منهج التحليل لديه سيجيء موافقا للتصوّر النحوي الخليلي؛ أي عدم تأثره بأساليب النحاة المتأخرين؛ الّذين تأثّروا بدورهم بأساليب المناطقة في توسيع العلل، وأبواب النحو بما لا يخدم الهدف المرجو منه وهو تيسير تعلّمه.

– أم يكون امتدادا للجهود اللّغويّة القديمة والمتأخرة سواء.

واختار البحث لنفسه المنهج الوصفي التحليلي الّذي يتناسب مع مثل هذه الدّراسات، فالمنهج الوصفي يسعى إلى وصف الأشياء كما هي في الواقع؛ وصفا دقيقا ومتعمّقا وتشخيص العلّة ومحاولة إيجاد الدّواء، وأتبعته بتحليل المسائل اللّغويّة تحليلا موضوعيا، ثمّ تقييمي؛ لأنّ التحليل يُفضي إلى النتيجة النهائيّة بتقييم ما حلّلناه.

هذا، وعن بنية البحث فقد جاء متضمنا فصلين؛ الأول دراسة اشتملت على أربعة مباحث حيث تناولت في المبحث الأول الثمانيني من حيث اسمه ونسبه ونسبته ومولده وثقافته وشيوخه ووفاته، أمّا المبحث الثاني فدرست كتابه من حيث منهجه في التأليف والتبويب ومصادره وشواهده المعتمدة وغيرها من الآثار اللّغوية، وأتبعته بمبحث ثالث وهي دراسة نظرية تمهيديّة لابدّ منها لاستفتاح الفصل التالي بها، فهي تتناول النحو العربي وعلاقته بالمنطق الرياضي، ثمّ يليه مبحث رابع وقفت فيه على الجانب اللّغوي والاصطلاحي لأدلّة النحو العربي، وأنهيت الفصل ببعض من النتائج العلمية؛ ثمّ يأتي الفصل الثاني وفيه تناولت بعضا من الجوانب الأصولية الّتي يتضمّنها الكتاب، وارتأيت أن تكون دراسة تطبيقية أستبين من خلالها الحقائق اللّغوية بالطرائق العلمية المألوفة فأردت توضيح المنهج النحوي لفكر الثمانيني، وهل سلك به منهج النحاة الأوائل أم كان مثل من جاء بعدهم يلتمسون العلل والتأويلات والتخريجات ما لا حاجة لعلم النحو به وخاصة المتعلمين من مريديه، فجاء الفصل في ستة مباحث؛ المبحث الأول تناولت فيه الأصل الأول من أصول النحو العربي وهو السماع؛ حيث عملت على كشف أهم الشواهد اللّغوية الّتي اعتدّ به المؤلّف، من لهجات العرب وشعرها والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، مع الأخذ بعين الاعتبار أسلوب النحاة الأوائل في هذه العملية، وهل كان منهج المؤلّف شبيها بهؤلاء، ونفس الطريقة اتّبعتها مع المبحث الثاني والثالث والرابع الخاصة بالأصول النحوية، بما فيها القياس والإجماع والأدلة الأخرى كالعامل والإعراب والعلّة، وأتبعت الدراسة بمبحث خامس تناولت فيه بعض المصطلحات النحوية عند الثمانيني كمفهوم الجملة والكلام والاسم، ومقارنتها بأساليب النحاة المتأخريـــن المتأثرين بأســـاليب المناطقـــة؛ فيه عرفنا أنّ الجملة عند هذا النحوي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهومي الاستقامة والاستحالة، وهما مفهومان يخضعان للموضوعية والعلمية وعلاقتها أيضا بمفهومي الأصل والفرع، فهي مفاهيم تحمل صبغة رياضية وظّفها بطريقة غير مباشرة وإن لم يّشر إليها صراحة، ثمّ مبحث سادس وهو عبارة عن بعض الآراء والاجتهادات النوعية التي لمستها في كتاب الفوائد والقواعد، وكالعادة أتبعت الفصل بجملة من النتائج الّتي وصلت إليها، ثمّ خاتمة حدّدت فيها موضع الكتاب ومكانته في الدراسات اللّغوية العربيّة، ومنزلته في إثراء المكتبة العربيّة، وهي إجابة على الإشكالات الّتي تمّ طرحها في مقدمة البحث.

وكان لي الرجوع إلى مجموعة من المصادر والمراجع؛ تتناسب وموضوع الدّراسة بيد أنّ أهمّ الكتب الّتي تمّ التعويل عليها خاصة تتمثل في: كتاب سيبويه والخصـــائص لابن جني، وكتاب شرح

المفصل لابن يعيش، أمّا عن الكتب الحديثة فتتمثل في: كتاب (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية) لعبد الرحمن الحاج صالح خاصة مع تناوله لجوانب مهمّة للدراسات اللغويّة عند العرب الأوائل متوخيا فيها الجانب الموضوعي والعلمي، وكتاب (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) لخديجة الحديثي.

ونظرا لكون البحث داخلا في تراثنا النحوي الأصيل، فقد واجهتني عدّة عراقيل وصعوبات منها:

1- كثرة القضايا الّتي يمكن دراساتها من خلال هذا الكتاب.

2- انعدام دراسات لغويّة حوله؛ نظرا لحداثة نشره، وبالتالي الصعوبة في الإلمام الشامل بجميع الاجتهادات والآراء الّتي اتّسم بها.

3- صعوبة قراءة جميع الكتب التراثيّة والإلمام بها، نظرا لطولها واستغراق الوقت في قراءتها ناهيك عن الصعوبة في فهم معانيها في بعض الأحيان، كما لا يخفى أنّ الوقت الممنوح للبحث لا يسمح بالكشف الدقيق عن كلّ ما يكتنزه الكتاب من فوائد وقواعد.

إلاّ أنّ هذه الصعوبات والعراقيل الّتي وجدتها، لانت بعض الشيء، بعون الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا، ولست أدّعي أنّي قد أحطت بجميع ما في الكتاب إحاطة شاملة، لكنْ لعلَّ ما قمت به يعطي صورة عن الجهود اللّغويّة التي قام بها الثمانيني، فإن كان وافياً فذلك ما ابتغيت، وإن لم يكن فالكمال لله وحده. ونسأله أن يجنبنا الخطأ والزلل في القول والعمل، وأن يجعل ذلك خالصا لوجهه ومنفعة لعباده، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.

تمهيـد: إنّ عملية استنباط اللّغة العربيّة وتقعيدها الّتي قام بها النحاة الأولون تمّت في عصر الفصاحة العفويّة، الّتي حصرها العلماء عند منتصف القرن الثاني إلى نهاية القرن الرابع* حيث استخدموا فيها منهجا علميا دقيقا، بتدوين كلّ ما يسمعونه عن العرب الأقحاح الساكنين في البادية والمتوغلين فيها، والبعيدين عن مواطن الرطانة والعجمة؛ فكانت هذه بداية مرحلة بسيطة يُعتمد فيها؛ السماع المصدر الأول من أصول النحو العربي، ثمّ القياس الأصولي الفقهي في استنباط القوانين النحوية، يتبعهما الإجماع وهي أدلّة نحويّة معتبرة التزمها علماؤنا العرب؛ لأنّ طبيعة جمع اللّغة من أفواه العرب كانت تستلزم ذلك المنهج خاصة مع ارتباط اللّغة العربية بالقرآن الكريم ودخول كثير من العجم في الدّين الإسلامي بعد الفتوحات الإسلامية واتّصالهم بالعرب، كما كان لسماع اللّحن الّذي مسّ آيات من القرآن الكريم أثر على علماء النحو الّذين سارعوا إلى حفظ الألسنة منه، فوضعوا القواعد النحوية الّتي تصونها من الانحراف اللّغوي وتُلحق غير العربي بأهل اللّغة العربيّة "في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها"[1] فالقواعد النحويّة في بدايتها كانت لصيقة بلغة أهلها تحاكيهم في واقعهم اللّغوي فلم تكن ثمّة أفكار أخرى داخلتها فالمرحلة الأولى من التأصيل النحوي كانت نحو لغة وليست نحو منطق.

وكان لاعتماد النحاة الأولين على مجموعة من المعطيات اللّغوية– كلام العرب شعره ونثره والقرآن الكريم– أثر في استنباط تلك القواعد، بيد أنّه بذهاب الفصاحة انتهى "عهد الاستنباط والتقعيد؛ إلاّ أنّه بقيَ مجال واسع للنحاة لمناقشة أقوال المتقدمين والردّ عليهم وتصحيح رواياتهم ومختلف ما اعتبروه كأوهام أو أخطاء فحاولوا أن يصوّبوها"[2] إلاّ أنَّ بعض تآليفهم كانت أقرب إلى الاستدلال الفلسفي منها إلى الاستدلال العلمي[3] فعوّل فيها على الجانب التنظيري أكثر من الجانب التطبيقي، فقلّ فيها الاستشهاد بكلام العرب والآي من القرآن، كما أنّ المعايير العلميّة الّتي حدّدها الأولون ما فتئت على حالتها في العصور المتأخرة؛ إذ صار "الاستشهاد بالشاذ موضة جديدة وكانت

---

* – يرى عبد الرحمن الحاج صالح؛ أنّ عصر تقعيد واستنباط القواعد يمتدّ من النصف الثاني من القرن الأول إلى منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة للحضر، وبعد هذه الفترة بدأت العامية تنتشر في لغة التخاطب اليومي فأصبحت العربية الفصيحة تتناقص يوما بعد يوم، فصارت لغة ثقافة بعد أن كانت لغة كلّ أنواع التبليغ والاتّصال إلاّ أنّ اللّغويين في القرن الثالث والرابع كانوا لا يزالون يبحثون عن الفصاحة الّتي كانت محصورة في بعض البوادي كبادية نجد، وهي الفترة الّتي انتهت بموت ابن جني. ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج1.

[1] – ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط3. القاهرة: 1976، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1 ص35.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص41.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، ج1.

من علامات الجمود الفكري العربي"[1] خصوصا في عصر ابن مالك **ت673 هـ** الّذي اعتمد كثيرا على الشواهد الشاذة، فالفرق إذن واضح بين نحو الأوائل الّذين امتازوا بالموضوعية والتحرّج العلمي[2] وبين ما عُرف من التساهل عند المتأخرين.

ولعلّ هذه أحد الدواعي الّتي دفعتنا لدراسة كتاب (الفوائد والقواعد) ففي هذه الفترة أي بنهاية القرن الرابع الهجري وبداية القرن الخامس الهجري، كان الثمانيني من بين النحاة الّذين حافظوا على الصبغة التأليفية التعليمية الخاصة بعلم النحو، على غرار ما عُرف عند أستاذه ابن جني، وذلك بكثرة استشهاده بكلام العرب، والقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف باحتشام، رغم قلّة من يُتبع التنظير بالتطبيق في تلك الفترة، وبالتالي فكتابه الّذي بين أيدينا يعكس المنهج التأليفي الّذي رسمه لنفسه، بعيدا عن شواذ اللّغة بكلّ مصادرها، مقتفيا المصطلح التعليمي لابن جني والمدرسة البصرية عامة.

وقبل الشروع في الدّراسة؛ نقف أولا على المعنى اللّغوي والاصطلاحي لكلمتي (الفوائد والقواعد).

1- (لغة): الفوائد جمع (فَيَدَ) فاد يُفيد فيدا؛ أي تبختر. ورجل فيّادٌ وفِيَادَةً أيضا. قال أبو النجم:

لَيْسَ بملتاث ولاَ عميثل   ولَيسَ بالفيَادَةِ المُقَصْمِلِ*

فهذا الراعي ليس بالمتجبّر الشديد العصا، والتفيّد: التبختر[3] فالفوائد كانت تستعمل بمعنى التبختر والإعجاب. وقال ابن فارس: "الفاء والياء والدال أُصَيلٌ صحيح، إلاَّ أنَّ كلِمَهُ لم تجِئ قياساً، وهو من الأبواب التي لا تنقاس. من ذلك الفَيد، يقولون: هو الزَّعفران. وبه سمِّي الشَّعْر الذي على جَحْفلة الفَرَس. وقالوا: الفَيَّادة: الأكول. والفَيْد: الموت. [فاد] يَفيد. والفَيَّاد: ذكر البُوم"[4]

أمّا **القواعد** جمع قاعدة و"(قعد) القاف والعين والدال أصلٌ مطّردٌ منقاسٌ لا يُخلِف، وهو يُضاهِي الجلُوسَ وإن كان يُتكلَّمُ في مواضعَ لا يتكلَّم فيها بالجُلوس. يقال: قَعَد الرَّجلُ يقعُد قعوداً. والقَعْدة: المرَّة الواحدة. والقِعدة: الحالُ حسنةً أو قبيحة في القعود. ورجلٌ ضُجَعَةٌ قُعَدة: كثيرُ القعودِ والاضطجاع. والقَعِيدة: قَعِيدة الرَّجُل: امرأتُه"[5] والقواعد "النساء الّتي قعدت عن الولَدِ

---

[1] - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص41.

[2] - ينظر، المرجع نفسه، ج1.

* - **العميثل:** المتوانى. **والمقصمل:** الّذي يُسيء سوقها.

[3] - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4. بيروت: 1987، دار العلم للملايين، ج2، ص520.

[4] - أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. 1979، دار الفكر، ج4، ص463-464..

[5] - المرجع نفسه، ج5، ص108.

والحيض...والقواعد في البيت أساسه"[1] وقال ابن السكّيت: امرأةٌ قاعدٌ، إذا قَعَدَت عن المحيض فإذا أرَدتَ القعود قلت: قاعدة[2] وفي التنزيل: ﴿**وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عليهِن جُنَاحٌ أن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَالله سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ الآية:60/ سورة النور.

2- اصطلاحا: الفوائد هي " استحداثُ مالٍ وخير. وقد فادت له فائدة. ويقال: أفَدْتُ غيري وأفدتُ من غيري"[3].

أمّا القواعد فهي النتيجة العلميّة النهائيّة، أو هي ذلك القانون الّذي تحكم إليه اللّغة، فالقواعد النحويّة جُعلت لضبط ألسن غير الناطقين بالعربيّة، وبها يُتوصل إلى تلقين اللّغة كما نطق بها العرب الأولون، ليس هذا فحسب بل هي"نمط يكتسبه الطفل بإنشائه إياها شيئا فشيئا من استماعه ومساهمته لكلام محيطه، وهي نوع من الاستنباط الإنشائي (constructif) وليس بمجرد تدخل الذاكرة"[4] فيصبح الكلام عنده اعتياديا دون الحاجة إلى العودة لاستذكار ما تمّ حفظه.

3- سبب اختيار العنوان: اختار المؤلّف هذا العنوان لملاءمته أولا الناحية الفنية والجمالية؛ ففيه من الوقع والجرس الموسيقي ما تطرب له النفس وتتواءم معه، فهو من نوع (الجناس الناقص) والمصطلحان يتّفقان في بعض الحروف؛ وهي الواو والألف والدّال، ثمّ إنّ مجيء القاف في المصطلح الثاني أي في المرتبة الثانية بعد حرف الفاء؛ كان له مفعوله الخاص، فوروده بهذه الكيفيّة يتناسب مع الخصائص الصوتيّة الّتي تتميّز بها اللّغة العربيّة بالنطق بأخفّ الأصوات أولا وهو صوت الفاء الّذي يصدر من مقدّمة الفم مع تصادم الهواء بالأسنان، ومع الحرف الثاني وهو القاف الّذي أتى في الموقع الثاني بعد النطق بصوت الفاء؛ لأنّه من الحروف الصوتيّة الحلقيّة الثقيلة، وكان حقّه التأخير وهذا ما أضفى على العنوان انسجاما واتّساقا رائعين، ومن ناحية ثانية فالمؤلّف لم يختر العنوان اعتباطا، بل لغاية وحكمة رآها؛ فالمتصفّح للكتاب يلاحظ فيه من الفوائد الغزيرة والقواعد النحويّة ما يزيد الدّارس انتفاعا ووضوح رؤية (فالفوائد والقواعد) تسمية موحية بطلب القاعدة التعليمية للمتعلّم بأسلوب ميسّر مع تعزيزها **بالفوائد**؛ وهي جملة من الأمثلة والتعريفات والتعليقات لحمل المتعلم على الفهم فلا نجد موضعا في الكتاب إلاّ ويصدر أبوابها بقوله (اعلم) وهي عبارة تتكرر في أغلب الأبواب بل تكاد تتكرر في كلّ باب؛ فكلّ موضع مكتوب فيه (أقول) فهي من الفوائد الّتي تضمّنها الكتاب إضافة إلى الأشعار العربيّة المختلفة والآيات القرآنية وغيرها من

---

[1] – محمد بن أبي بكر الرّازي، مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، ط1. بيروت: 2001، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص450-451.

[2] – الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من االمؤلفين. دار الهداية، ج1، ص2209.

[3] – أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج4، ص464.

[4] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص215.

الشواهد، ولئن كان ابن جني وَسَمَ أحد كتبه بالخصائص، وذلك بناء على جملة من الاعتبارات العلميّة الّتي طبعت اللّغة العربيّة على المستويات اللّغويّة والنحويّة والصوتيّة والدلالية، متميّزا بمنهجه وآرائه وشواهده وطريقة تأليفه فكذلك كتاب (الفوائد والقواعد) جاء متميّزا بما يكتنزه من مفاهيم وأفكار لغوية ونحويّة متّصفا بالوضوح والسهولة؛ ففيه من الخصائص ما يجعل محتواه يطابق العنوان سواء من حيث المنهج أو الشواهد المستعملة، وبناء على أسلوبه المتميّز وطريقة تعليله للظواهر اللّغويّة،

إذًا؛ الكتاب يحوي مجموعة من هذه القواعد النحويّة وبجانبها فوائد ودروس مهمّة تعزّز من مكانتها وتلقى القَبول من مُريدها، فهو من حيث الصنعة جاء متقنا، ومن حيث المحتوى جاء وافيا إذ نلمس فيه قيمة علميّة غزيرة ما يدلّ على أنّ كتابا بمثل هذه المواصفات كان له وزنه في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، وحتّى إن لم يصلنا إلاّ حديثا، فإنّ الكثير ممن جاء بعد الثمانيني اتّخذوه مصدرا لأبحاثهم؛ لكنّهم أغفلوا الإشارة إليه، وهذا ما أشار إليه المحقّق الّذي ذهب إلى أنّ (شرح ابن يعيش للمفصل) يحمل ألفاظا وعبارات مشابهة لما في كتاب (الفوائد والقواعد) ممّا يوحي بأنّ ابن يعيش كان يترسمّه في أمثلته وشواهده وتعليلاته[1]، وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على أثره وقيمته العلمية في تلك الفترة.

هذا، ولمّا كان الثمانيني من علماء النصف الأول من القرن الخامس الهجري، كان حريا أن يتبادر إلى أذهان القرّاء السؤال التالي: أينتمي نحوه إلى المرحلة الأولى أم إلى المرحلة المتأخرة؟ فعلى هذا السؤال أسسنا بحثنا، فنحو الأوائل مختلف عن نحو المتأخرين سواء من ناحية التأسيس أم من ناحية الأصالة، فلا يخفى على القارئ أنّ الفكر النحوي الّذي اتّسمت بها المرحلة الأولى، كان حاملا لمجموعة من الخصائص النحويّة الممنهجة بطريقة علمية فهِم علماؤها أسسها وأصولها النحويّة فهما عميقا، فاعتمدوا السماع أول الأصول وقيّدوه بجملة من المعايير العلمية الخاصة بالاحتجاج اللّغوي؛ كمعيار الزمان والمكان لضبط الفصاحة اللّغوية، وأجازوا القياس وأخذوا به شرط أن يكون المقيس عليه من كلام العرب وداخلا في عصور الاحتجاج اللّغوي، ثمّ الإجماع وهو الأصل الثالث من أصول النحو العربي ويَلزم جمهور النحاة التقيّد والأخذ به، لكن إذا ظهرت لأحدهم حجة أو علّة أخرى أقوى من العلّة الّتي أجمع عليها جمهور النحاة فهي معتبرة، ويؤخذ بها على مذهب سيبويه وابن جني جارين في كلّ هذا على منوال علماء أصول الفقه وطريقتهم في استقراء المسائل الفقهية. فنحو الأوائل متأثر في أصوله الكبرى بمقاييس الفقهاء، وليس بتلك الأفكار الّتي تأثر بها بعض النحاة أمثال يونس بن متى وغيره كالإكثار من استخدام العلل الفلسفية والغائية وتوظيف الألفاظ المنطقية، والإيغال في الحدود النحوية...فهذه الخصائص لا مثيل لها في فكر

[1] – ينظر، الفوائد والقواعد.

نحاتنا الأوائل حتّى إنّ مصطلحاتهم النحوية تمتاز بالدّقة والوضوح وبعدها عمّا تتضمّنه مصطلحات النحاة المتأخرين من التعقيد والتشبع بالمفاهيم الفلسفية والمنطقية، فالبون شاسع بين هذا وذاك ناهيك بين علم نضج على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي **(ت170هـ)** وبين من جاء قاطفا ثمار هذا العلم أيحسن قطافها أم لا؟ فالمحسنون قطافها يعدون على الأصابع، والمسيئون جاؤوا ببضاعة لا يُرتجى منها إلاّ مضيعة الأوقات.

وسنحاول في الفصل الثاني من البحث استخراج هذه الأصول من كتاب **(**الفوائد والقواعد**)** وأهمّ الشواهد المعتمدة كاللّهجات العربيّة، ومدى تقيّد الثمانيني بشعراء عصور الاحتجاج والقبائل الّتي ينتمون إليها، وحظّ الكتاب من الاستشهاد بالقراءات القرآنية المتواترة أم الشاذة منها، والحديث النبوي الشريف؛ حيث سنبيّن مدى اعتماده من هذه النواحي المعايير العلميّة الّتي وضعها النحاة الأوائل في الاستشهاد بالمدونة اللّغوية؟ أم رسم لنفسه معيارا آخر؟

الفصل الأول

الثمانيني وكتاب الفوائد والقواعد.

- المبحث الأول: الثمانيني (اسمه، نسبه، مولده، شيوخه، مؤلفاته ثقافته، وفاته)
- المبحث الثاني: كتاب الفوائد والقواعد.

1- دراسة منهج كتاب الفوائد والقواعد.

1/1. منهج التأليف عند النحاة المتقدمين والمتأخرين.

2/1. منهج التأليف عند الثمانيني.

3/1. منهجه في التبويب.

- المبحث الثالث: التصور النحوي الخليلي.

1- النحو العربي وظروف نشأته.

2- علاقة النحو العربي بالمنطق الرياضي.

- المبحث الرابع: أصول النحو العربي.

المبحث الأول: الثمانيني (اسمه، نسبه، مولده، شيوخه، مؤلفاته ثقافته، وفاته)

1- اسمه ونسبه: هو: "عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله، أبو القاسم الضرير النحوي المعروف بالثمانيني"[1] ويقول ابن خلكان: "الثمانيني بفتح الثاء المثلّثة والميم وبعد الألف نون مكسورة، ثمّ ياء مُثناة من تحتها، ثمّ نون أخرى، هذه النسبة إلى ثمانين وهي قرية من نواحي جزيرة ابن عمر عند جبل الجودي، وهي أوّل قرية بُنيت بعد الطوفان وسُميت بعدد الجماعة الّذين خرجوا من السفينة مع نوح عليه السلام فإنّهم كانوا ثمانين وبَنَى كلّ واحد منهم بيتا، فسميت القرية ثمانين، وقد خرج من هذه القرية جماعة"[2] وجاء في معجم البلدان أنّ ثمانين: "بلفظ العِقْد بعد السبعين من العدد: بليدة عند جبل الجوديّ قرب جزيرة ابن عمر التغلبي فوق الموصل، كان أوّل من نزله نوح عليه السلام لمّا خرج من السفينة، ومعه ثمانون إنسانا، فبنوا مساكن بهذا الموضع وأقاموا بهم، ثمّ أصابهم وباء فمات الثمانون غير نوح عليه السلام وولده، ومنها كان عمر بن ثابت الضريري الثمانيني صاحب التصانيف"[3] فعمر بن ثابت الثمانيني نسبة إلى قرية الثمانين وسُميت ثمانين؛ لأنّ الّذين نجوا من الطوفان مع نوح عليه السلام كانوا ثمانين إنسانا، بَنَى كلّ واحد منهم بيتا وأضاف ياقوت الحموي أنّه: "منسوب إلى سوق ثمانين بليدٌ صغير بأرض جزيرة ابن عمر بأرض الموصل من ناحية فردَى يُقال: إنّها أوّل مدينة بُنِيت بعد الطوفان وسُميت بذلك؛ لأنّهم زعموا أنّ الّذين نجوا من السّفينة كانوا ثمانين آدميا"[4] فقرية الثمانين كما أجمع عليها مؤلّفو معاجم السّير؛ هي أوّل قريةٍ بُنيت بعد الطوفان، وإحدى القرى الواقعة بأرض الموصل المعروفة منذ القدم بحضارتها العريقة بمجالس العلم والعلماء.

2- مولده: إنّ من الحقائق الغامضة أن لا يُعرف للرجل تاريخ مولد، فقد أهملت معظم المصادر سنة ميلاده، وسيرة تعلّمه، فإذا تصفّحنا بعض مصادر سيرته نجدها أوجزت الكلام، فنرى فيها تباينا واضحا في تحديد سنّه أو الشيوخ الّذين أخذ عنهم، أو التلاميذ الّذين تتلمذوا عليه؛ شأنه في هذا شأن الكثير من العلماء المعروفين بسعة علمهم وغزارة تصانيفهم الّتي لم تعن كتب السيرة بالترجمة لهم؛ لقلّة وصول أخبارهم إليهم أو لأسباب أخرى نجهلها ومن ثَمَّ افتقارنا إلى المادة العلميّة اللازمة للتعريف بهم، إلاّ أنّه من الحقائق الدّالة والّتي أجمعت عليها معظم المصادر؛ أنّ

[1] – ابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1. بيروت: 1997، دار الكتب العلمية، ج5، ص35.

[2] – ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس. بيروت، دار الثقافة، مج3، ص444.

[3] – ياقوت الحموي، معجم البلدان، تح: فريد عبد العزيز الجندي. بيروت، ج5، دار الكتب العلمية، ص98.

[4] – ياقوت الحموي، معجم الأدباء. ط3، 1980، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج6، ص58.

الرجل كان ضريرا منذ الصغر؛ إذ ولد في قرية (الثمانين) دون ذكر لتاريخ مولده، وأنّه كان أحد النبغاء في علم النحو العارفين بقواعده وخباياه، يقول عنه ابن خلكان: "هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الضرير النحوي كان قيّما بعلم النحو عارفا بقوانينه، وكان نحويا فاضلا"[1] حيث ينعته بالنحوي الفاضل والعارف والملمّ بقوانين النحو.

3- شيوخه: لم يكن الرجل كثير الصحبة ومجالسة العلماء ويبدو أنّه اختار الانعزال عن المجتمع، غير طريق العلم والتعليم، فإذا عدنا إلى بعض المعاجم كمعجم (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لابن خلكان و(معجم الأدباء) لياقوت الحموي ومعجم (شذرات الذهب) لابن خلكان و(بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) لجلال الدين السيوطي نجدها تذكر له شيخا واحدا، وتلميذا واحدا وخصما واحدا، فأمّا الشيخ فهو أبو الفتح عثمان بن جني، وأمّا التلميذ فهو أبو المعمر يحي بن طباطبا العلوي الحسيني **ت478هـ**، وأمّا خصمه فهو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي **ت456هـ** ويقول ابن خلكان في هذا الشأن: "... أخذ النحو عن أبي الفتح ابن جني وأخذ عنه الشريف أبو المعمر يحي بن محمد بن طباطبا العلوي الحسيني، وكان هو وأبو القاسم بن برهان متعارضين، يقرئان النّاس بالكرخ ببغداد فكان خواص النّاس يقرؤون على ابن برهان والعوام يقرؤون على الثمانيني"[2] وأضاف ابن النجار البغدادي أنّه "قرأ النحو على أبى الفتح عثمان بن جني حتّى برع وشرح (كتاب اللمع) وكذا (التصريف الملوكي) لابن جني، وكان متصدرا لتدريس النحو وأقرأ الناس، وروى (اللمع) و (التصريف) عن ابن جني"[3] وما يلاحظ أنّ عامة النّاس كانوا يقدمون على تعلّم النحو وأخذه من الثمانيني في مجلسه، وهذه علامة دالّة على سعة معرفته بعلم النحو وكيفياته التعليميّة، فلولا الطريقة التعليميّة التيسيريّة الّتي كان يتّبعها عند تلقينه للقواعد لَمَا اختاره العوام دون غيره.

لكنّ الأستاذ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم* نقل عن الصَّفَدِيُّ في (نكت الهميان) أنّه قال: كان إمامًا فاضلاً كاملاً أديبًا, أخذ عن ابن جني وأبي القاسم الدقيقي** المتوفى سنة (415هـ) وأخذ عنه الشريف يحي بن طباطبا وإسماعيل بن المؤمل الإسكافي ومحمد بن عقيل الكاتب الدسكري وغيرهم[4] وفي ذيل تاريخ بغداد: "روى عنه الشريف يحيى بن طباطبا وإسماعيل بن الموصيل

---

[1] – ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ص443.

[2] – المرجع نفسه، ص443.

[3] – ابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد، ص35.

* – هو أستاذ في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – الظهران – المملكة العربية السعودية.

** – أخذ الدقاق عن أبي علي الفارسي (المتوفى سنة 377هـ) وأبي سعيد السيرافي (المتوفى سنة 368هـ) وغيرهم, وتخرج عليه خلق كثير.

[4] – عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، الموقع: http://www.alukah.net

الإسكافي وأبو سعد محمد بن عقيل بن عبد الواحد الكاتب الدسكري[1] ما يعني أنّ له أكثر من شـيخ، وأكثر من تلميذ واحد. ويبدو هذا الرأي الوجه الأقرب للصحّة؛ إذ كيف يصل الثمانيني إلـى إقبـال العوام عليه بصفة عامة والمريدين على وجه الخصوص لتعلّم النحو، إذا لم يكن قد احتكّ بمجموعة من العلماء والنحاة، ولكنّه في الوقت ذاته كان يعلّمهم مقابل أجر اتّخذه مصدرا للرزق فقد نقل ابـن النجار عن كتاب (التاريخ) لأبي الحسن محمد بن عبد الملك بن الهمداني قوله: "إنّي كنت أتردد إلى مسجده بدرب القرشيين بالكرخ، وأسمع تدريسه، فقال في بعض الأيام وقد عَرَفَ حفظـي المجـلّ للّغة: لا تقرأ شيئا من النحو؟ فقلت: لأنّك تأخذ من أصحابك الأجرة يدي عن ذلك قاصرة، قال: فمـا عليك إقرأ عليّ النحو وأقرأ عليك اللّغة، فَفَعَل وفعلت، وقرأت عليه (شـرح اللمـع) وقـرأ علـيّ (المجمل) لابن فارس"[2] ولعلّ هذا ملمح من ملامح التبادل العلمي بين العلماء، وتظهر مـن خـلال القراءة على شيخ عالم بأصول العربية وعلومها، فهذه الطريقة كانـت أنـذاك مسـتحبة لمنافعهـا وفوائدها وهي أحد الأساليب التعليمية المنتهجة♦ وهي طريقة شبيهة بقراءة القرآن على شيخ عـالم بأحكام التجويد وأصوله.

4- **مؤلفاته:** من خلال تصفّح بعض معاجم التراجم، لاحظنا أنّها لم تذكر للرجل مؤلفـات، إلاّ ثلاثا منها، وربّما يعود هذا إلى انشغاله بالتعليـم واعتباره مصدرا للرزق أمّا عن المؤلفات الثلاثـة الّتي ذكرتها فهي كالآتي:

- شرح اللمع: فما هو معروف أنّ الثمانيني قام بشرح كتاب اللمع لابن جني، لكنّ شرحه هـذا لـم يصلنا.

- شرح التصريف الملوكي: وهو كذلك لابن جني. وهذا الكتاب أيضًا ذو شهرة واسعة عنـد أهـل العلم وقد نقلوا عنه. وطُبع محققًا في رسالة علمية، منذ أربع سنوات في مكتبـة الرشـد بالريـاض بتحقيق إبراهيم البعيمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة[3].

- المفيد في النحو: ويذكر محقق كتاب الفوائد والقواعد، أنّ ثمّة علاقة بين المفيد في النحو وبـين كتاب الفوائد والقواعد؛ إذ تشير بعض المصادر أنّه (المقيد) بالقاف؛ وهذا ما جاء في (بغية الوعـاة)

---

[1] – ينظر، ابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد، ج5.

[2] – المرجع نفسه، ج5، ص36.

♦ – تطرح هذه المسألة أهم الأساليب المنتهجة في تعليم اللغة العربية قديما؛ والمتمثلة في التعويل على الحفظ كـأهمّ ركيزة من ركائز اكتساب اللغة، فلا غرابة أن يكون أسلافنا من العلماء وطلبة العلم فصحاء اللسان مـا دامـوا قـد عكفوا على استظهار الأشعار العربية والقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة عن ظهر قلب ، وحتّى حفظ بعـض الكتب اللغوية والأدبية لقيمتها العلمية كالكتاب لسيبويه...وغيره من الكتب.

[3] – عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، الموقع: http://www.alukah.net

للسيوطي وبعضها تجعله (المفيد) بالفاء (كمعجم الأدباء) لياقوت الحموي، وهو على ما يذكر المحقق قريب من (الفوائد) أي الكتاب الّذي نحن بصدد دراسته.

5- ثقافته ومكانته العلميّة: لم تذكر لنا كتب التراجم عن ثقافته شيئا يُذكر، إلاّ ما حكاه الصّفدي عن أبي بكر بن كامل أنّه روى عن الثمانيني أناشيد في معجم شيوخه وفي كتاب سلوة الأحزان منها:

البُعْدُ مِنْهُمْ عَلَى رَجَائِهِمْ — أَيْسَرُ مِنْ قُرْبِهِمْ إِذَا هَجَرُوا
لَمْ يَصْفُ عَيْشِي مِنْ بَعْدِ فُرْقَتِهِمْ — وكَيْفَ يَصْفُو وَشَابَهُ الكَدَرُ

ومن شعره: يَا أَهْلَ بَغْدَادَ أَمَا فِيكُمْ — مَنْ يُنْقِذُ المُشْتَاقَ مِنْ وَجْدِهِ
هَيَّمَنِي حُبُّ غَزَالٍ — قَلْبِي رَهِيناً مِنْ جَوَى صَدِّه
إِنْ لامَنِي لائمٌ أَنْشَدْتُهُ — إِذْ لَمْ أَطِقْ صَبْرًا عَلَى رَدِّه
مَنْ يَدَهُ فِي المَاءِ مَغْمُوسَةٌ — يَعْرِفُ حَرَّ المَاءِ مِنْ بَرْدِهِ[1]

وقال ابن النجار البغدادي: "أخبرنا عبد الرحيم بن يوسف الدمشقي بالقاهرة، أخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي، أخبرني أبو سعد محمد بن عقيل بن عبد الواحد الكاتب الدسكري ببغداد قال: أنشدني أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينى النحوي صاحب الشرح لسيدك الشاعر الواسطي:

إِذَا مَا قَطَعْتُمْ لَيْلَكم بِمُدَامِكُمْ — وَأَفْنَيْتُمُ أَيَّامَكُمْ بِمَنَامِ
فَمَنْ ذَا الّذِي يَرْجُوكُمُ لِمُلِمَّةٍ — وَمَنْ ذَا الّذِي يَغْشَاكُم بِسَلاَمِ
كَأَنَّكُمُ لَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ حَاتِمٍ — وَلَمْ تَملِكُوا نَفْسًا كَنَفْسِ عِصَامِ
وَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللّسَانَ مُوكَلٌ — بِمَدْحِ كِرَامٍ أَو بِذَمِّ لِئَامِ[2]

وبالإضافة إلى أنّه كان ينظم الشعر، فإنّ كتابه الّذي بين أيدينا يعكس الصورة الثقافية الّتي اتّصف بها الرجل، فبمجرّد تصفّح أوراق الكتاب وقراءة مادته نجده بارعا مُلِمًّا بعلوم لغوية شتى فقد أثنى عليه العلماء وأكبروا مقامه العلمي ووصفوه بصفات فقالوا فيه: كان قيّما على علم النحو عارفا بقوانينه، وكان نحويا فاضلا وصاحب تصانيف، فلم يلق الرجل هذه النعوت حتّى عُرف بها في مجالس العلم فاستحقها بجدارة ولقّبوه بها لمنزلته العلميّة؛ فهو عارف بقوانين النحو قيّما عليه ومتكفل بأمره، ولا تتمّ له كلّ هذه الصفات إلاّ بإتقانه مجموعة من العلوم ذات الصّلة المباشرة بهذا العلم كالصوتيات والدلالة وعلم اللّهجات، ومن ثقافته أنّه يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية ومن الشعر العربي ومن الأقوال والأمثال المأثورة ويدعّم ذلك بأقوال النحاة الّذين سبقوه، كما يبدو رزينا

---

[1] – الصفدي، الوافي بالوفيات، الموقع: http://www.alwarraq.com

[2] – ابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد، ج5، ص35-36.

في عرض أفكاره وتحليل المسائل النحوية، له اجتهاداته وأفكاره الخاصة، مدافعا عليها بالحجة العلمية المقنعة.

وما يلاحظ أيضا أنّه ميّال إلى المذهب البصري، من دون أن يصرح بانتمائه إليه فقد اعتمد الأصول البصرية في الترجيح، كترجيحه القياس على السماع ، وعدم القياس على الشاذ، والأخذ بالعلل البصرية، وقربه من المصطلح البصري في الاستعمال، كاستعماله مصطلح (مبهم) الّذي يريد به اسم الإشارة، وهو المصطلح الّذي استعمله سيبويه في الكتاب ويعلّل أحكامه النحوية بمصطلحات أصول النحو، كالقياس والاستحسان وخلع الأدلة والاتساع، ويبدو أنّه تأثّر بأصول الفقه الإسلامي في عرض بعض المسائل النحويّة، وكان يستدرك الكثير من القضايا النحويّة واللّغويّة الّتي يُفهم بغير ما هو مقصود منها فيستدركها بالفهم والتصحيح، ويقوّي بعضها ويُضعّف أخرى.

هذا، وممّا ساعده على تكوين ثقافته، أنّه نشأ في الموصل وهي إحدى المدن الّتي أخذ فيها النحو العربي نصيبه من الدراسة والدّراية والشرح والتصنيف، فقد ظهر فيها الأخفش وابن جني الّذي فاق أهل زمانه بحدّة ذكائه وتحليله للمسائل اللّغوية المتنوّعة تحليلا علميا موضوعيا، حيث عرفت مجالسه تدفّق العلماء وطلاب العلم من كافة نواحي البلاد وخارجها فالموصل* في تلك الفترة كانت مركز إشعاع علمي وحضاري، وكانت إحدى قواعد بلاد الإسلام، يقصدها الخلق من جميع البلدان، فهي بوابة العراق آنذاك، وينقل لنا ياقوت الحموي ما كان يسمعه عن هذه المدينة فيقول: "وكثيرا ما سمعت أنّ بلاد الدنيا العظام ثلاثة: نيسابور؛ لأنّها باب الشرق، ودمشق؛ لأنّها باب الغرب، والموصل؛ لأنّ القاصد إلى الجهتين قلّ مالا يمرّ بها"[1] فهي معبر لا محيد للقاصدين الغرب أو الشرق من العبور عليها خاصة مع ما يميّز أهلها في سيرهم على طريقة حسنة، لا تلقى منهم إلا ذا وجه طلق، ولهم بر بالغرباء وإقبال عليهم، وعندهم اعتدال في جميع معاملاتهم[2] وهذه البيئة الحسنة ساعدت الثمانيني كثيرا في طلب الدرس والتدريس.

6- وفاته: قال ابن النجار البغدادي: "قرأت في كتاب (التاريخ) لأبي الحسن محمد بن عبد الملك بن الهمداني قال: ودخلت سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة وفي ذي القعدة توفى أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينى الضرير النحوي"[3] وقرأ أيضا في كتاب (التاريخ) لهلال بن المحسن الكاتب بخطّه أنّه قال: "وفى يوم الأحد مستهل ذي العقدة يعنى من سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة توفى أبو القاسم

---

* – سميت بهذا الاسم؛ لأنها "وصلت بين الفرات ودجلة..." ينظر، محمد بن عبد المنعم الحِميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ط2. بيروت: 1980، مؤسسة ناصر للثقافة.

[1] – ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص258.

[2] – محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص564.

[3] – ابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد، ج5، ص36.

عمر بن ثابت المعروف بالثمانيني الضرير النحوي"[1] حيث أجمعت مصادر السـير؛ أنّ الثمـانيني توفي سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة في الموصل[2]

[1] – ابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد، ج5، ص36.

[2] – ينظر، معجم الأدباء، ج6، ووفيات الأعيان، مج:3، وشذرات الذهب،ج3، وبغية الوعاة في طبقـات اللغـويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت، المكتبة العصرية، ج2.

المبحث الثاني: كتاب الفوائد والقواعد.

1- دراسة منهج الكتاب: المنهج هو مجموعة من الآليات أو الأفكار المنتظمة الّتي تحدّد مجموعة من النتائج لتحقيق أهداف معيّنة يسعى العقل لإدراكها، أو هو "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين وإمّا من أجل البرهنة علميا للآخرين حين نكون بها عارفين"[1] أو هو الخُطّة المتّبعة في علاج مشكلة موضوع ما؛ حيث يعرّف عبد الصبور شاهين المنهج اللّغوي قائلا: "يُراد بالمنهج النسق الّذي رَتّب به المؤلّف أجزاء المشكلة، وهل هو نسق منطقي يجعل المقدمات أولا تليها النتائج، أو هو نسق تاريخي يجعل الحوادث السابقة أولا، تليها الأدنى مسبقا أو هو نسق موضوعي يقدّم الموضوعات العامة الّتي يبدو أنّ له تأثيرا فيما يجيء بعدها، ثمّ يعقب على ذلك بذكر المسائل الخاصة أو الفرعية، وقد يأخذ الترتيب المنهجي بجانب من هذا النسق لاعتبارات يراها المؤلف"[2] فالمنهج إذن هو الطريق الّذي يتتبّعه المؤلّف في تنظيم أبواب كتابه وفصوله ومباحثه، والخطوات الّتي يعرض فيها أفكاره والأسس المنهجية المبنية عليها.

1/1- منهج التأليف عند النحاة المتقدمين والمتأخرين: إنّ المتتبّع لطرائق التأليف المنهجي النحوي عند النحاة القدماء كسيبويه أو ابن جني وغيرهم سيلاحظ ظواهر نحوية وصرفية متنوّعة أدّت إلى عرض الموضوعات لدى هؤلاء بتلك الشاكلة، واختلاف طرائق تبويبها، وصياغة أساليب عرضها؛ ممّا جعل تآليفهم تنهج مناهج مختلفة، تتباعد أحيانا وتتقارب في بعض الأسس من ناحية أخرى؛ حيث تباينت مناهج التأليف لدى النحاة المتقدمين والمتأخرين؛ فمنهم من اعتمد العامل كأساس للتبويب، وآخرون رأو في التعليل والإعراب أساسين في تأليف كتابهم، ومنهم من جمع بين كلّ هذه الأشياء وبعضهم يرى أنّ كتاب سيبويه مؤسَّس في منهجه على فكرة العامل؛ إذ بدأ كتابه بتناول مفهوم الكلم وأقسامه، ثمّ تناول موضوع المسند والمسند إليه، ثمّ تطرّق إلى باب الاستقامة من الكلام والإحالة فقال فيه: "فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[3] وموضوعات أخرى كباب اللّفظ للمعاني، وباب ما يكون في اللّفظ من الإعراب وغيرها من الأبواب، ويبدو أنّ الكتب النحوية المؤلّفة بعده قد استفادت من منهجيّته في التأليف

---

[1] – عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: 1985، المؤسسة الوطنية للكتاب ص19.

[2] – ع/ كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ط1. عمان: 2007، دار صفاء للنشر والتوزيع ص11-12.

[3] – سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: 1991، دار الجيل، ج1، ص25.

النحوي وبالأحرى أدخلت عليها نوعا من التطوير في الأسس المنهجية، ونوعا من الترتيب لتسهيل عملية استيعاب النحو وتعليمه، فوُضعت مؤلّفات نحوية غرضها تيسير المادة النحوية وإلباسها نمطاً تعليمياً محضاً، يتّسم بالسهولة والوضوح، بعيدا عن التآليف النحوية المتّسمة بالعمق والدّقة؛ كالكتاب (لسيبويه) والمقتضب (للمبرد) والأصول (لابن السراج) الّتي تخاطب العقول ذات الطراز العالي حيث كانت الحاجة ماسة لابتداع مثل هذا النوع من التآليف، ومن أهم الأسباب الّتي أفضت بالنحاة إلى اعتماد هذا المنهج التعليمي ما يلي:

"1- رغبة عدد كبير من المسلمين الّذين ينتمون إلى قوميات غير عربية في تعليم اللغة العربية.

2- ظهور عدد كبير من المدارس الّتي يُدرّس فيها الفقه والنحو... وغيرها من العلوم الأمر الّذي استوجب وضع كتب نحوية.

3- رغبة عدد من الخلفاء والأمراء والوزراء في وضع كتب نحوية مبسطة للدارسين كما هو الحال في كتاب الحدود الّذي وضعه الفراء، تنفيذا لرغبة المأمون في تأليف كتاب يجمع بين أصول النحو.

4- الرغبة في تبسيط التآليف النحوية وجعلها قريبة من تناول الناس، ولاسيما المبتدئين منهم وتسهيل حفظها وتوضيح أساليبها وإزالة الإبهام عنها.

5- الخوف على أصول اللغة العربية من الضياع"[1] فألّفت مجموعة من الكتب التعليمية كالجمل للزجاجي (**ت 337هـ**) والإيضاح العضدي لأبي على الفارسي (**ت 377هـ**) وكتاب اللمع في العربية لأبي الفتح بن جني والمفصل للزمخشري (**ت538هـ**) "وضعت لغايات تعليميّة توضح منهج التيسير والتسهيل الّذي بلغ به هؤلاء النحاة مكانة في مجال التعليم لا تقل عن مكانة (كتاب) سيبويه في مجال اكتمال علم النحو وتمامه"[2] وبعدها ظهرت مجموعات أخرى في العصور المتأخرة، وهي كتب تعليمية تمثّلت في شروح ومتون تضمّنت ما قيل سابقا غرضها تعليمي أيضا، وغايتها ترسيخ مسائل علم النحو وحفظها، كمنظومة ابن مالك في النحو، إلاّ أنّ لهذا الاتّجاه في التعليم مساوئ لأنّه يعتمد على الحفظ والتلقين والتكرار* ويبدو أنّ إتّباع مثل هذا النمط من التأليف لدى المتأخرين

---

[1] - كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص50-51.

[2] - بوعلام طهراوي (أثر التيسيرات النحوية لمجمع القاهرة على الدرس النحوي، الكتاب المدرسي المغاربي نموذجا) رسالة دكتوراه. جامعة تيزي وزو: 2009.

* - حيث انهال النقد على نحاة الحقبة المتأخرة لانتهاجهم أساليب الشروح والمتون والمنظومات؛ فكان البون شاسعا بين النحو التعليمي المبدع والأصيل، وبين نحو المتأخرين المفتونين بالحدود المنطقية والشروح الفلسفية الغامضة وفي هذا الشأن وازن (هادي نهر) بينهما قائلا: "إنّنا نجد فرقا كبيرا بين الاثنين، وذلك أنّ معظم المؤلفات القديمة كانت زعيمة بالإبانة عن نفسها لا ترتقب تفسيرا، ولا توضيحا مع النزوع إلى الوجهة النحوية، يستوي في هذا مطولها ومختصرها إذ لم يقصد واضعو المختصرات سابقا، إلاّ مجرّد التسهيل على المبتدئ أيضا، إلاّ أنّهم طفقوا

كان لدوافع عصرية فُرضت عليهم وهي الحاجة لتعلّم النحو بأسهل الطرائق وأبسطها، فارتكز عمل النحاة حينئذ على تبسيط موضوعات النحو لغرض تعلمها في أسرع وقت، لذا لم يكن هناك داع للإبداع في موضوعاته أو التجديد والتطوير فيه.

2/1- منهج التأليف عند الثمانيني: يعدّ كتاب الفوائد والقواعد واحدا من التآليف النحوية التعليمية التابعة للمرحلة الأولى، وقد اعتمد فيه صاحبه أيسر الطرائق وأقربها مأخذا في عرض مادته النحوية أو الصرفية؛ حيث أدرك من خلال تجربته في التدريس حاجة المتعلم إلى الطريقة السهلة لإيصال المادة النحوية إليه، فجاء كتابه بسيط العبارة جامعا للأصول والعوامل والأدوات يستغني به المتعلم عن الكتب المطوّلة، فكان يعتمد على تقديم القاعدة، ثمّ يوضحها بالأمثلة الكثيرة حتّى تُفهم وتُصبح جلية واضحة، وقد سلك ابن جني في (اللمع في العربية) هذه الطريقة أيضا؛ إذ كان يقدّم القاعدة الجامعة، ثمّ يشرحها ويوضحها بالأمثلة والشواهد دون أن يُغرِق في الشرح والتعليلات والتشعبات الكثيرة، وهو الاتّجاه التعليمي الّذي سلكه النحاة السابقون، إضافة إلى أنّهم كانوا "يعتمدون اعتمادا كبيرا في عرض مادتهم على اتّباع أساليب سهلة تتوخى الوضوح في العبارة، وذلك بإحكام صياغتها وتخليصها من المصطلحات المنطقية، والمحاورات الجدلية والتعقيد في التركيب، كما كانوا يعمدون إلى الابتعاد عن كثرة الاستشهاد وذكر الخلافات وآراء النحاة على مختلف مذاهبهم في المسألة الواحدة"[1] إلاّ أنّ التآليف النحوية التعليمية لدى هؤلاء ليست على نظام واحد يُتّبع، بل هو منهج خاضع لاجتهاد الأفراد، وقدرتهم على التطوير والإضافة والتحوير، لكنّهم يتّفقون في الاتّجاه العام للمنهج وكيفية عرضهم للمادة النحوية وتقديمها للمتعلّم، بيد أنّ أسلوب التأليف يختلف من نحوي لآخر، فمن التآليف النحوية التعليمية ما يُخاطب العلماء كالكتاب لسيبويه ومنها من جُعلت خصيصا للمتعلمين والمبتدئين كما فعل (الزجاجي) ويشير إلى هذا (عبد الحسين علك المبارك) في قوله: "والمنهج الّذي سلكه الزجاجي في هذا الكتاب لم يخرجه عن الهدف الّذي يتّضح من أسلوبه أنّه جعله لخدمة المتعلمين... وتمسُّك الزجاجي بمنهجه جعله نحوا ميسرا قريبا من مفهوم المتعلمين؛ ويظهر هذا بوضوح في تفسيره ألفاظ سيبويه وعباراته الّتي وُضعت خصيصا للعلماء كقوله في (باب ما لم يُسَمَ فاعله) وإن شئت قلت نصبته؛ لأنّه تعدى إليه فصل مفعول هو بمنزلة الفاعل وهو قول سيبويه، وتقريبه على المتعلم أن يقول نصبته؛ لأنّه خبر ما لم يسم فاعله وليس هذا من ألفاظ البصريين ولكنّه تقريب على المبتدئ"[2] أمّا كتاب (الفوائد والقواعد) فهو موجّه خاصة لفئة المتعلمين؛ حيث اتّبع صاحبه منهجا علميا أكاديميا شبيها بالبحوث العلمية المتّبعة اليوم

ينشئون المتون مع استيعابها ما في المطولات، ويفتنون في سبيل إيجازها ما شاء لهم الافتنان، فجاءت غامضة عسيرة الفهم" ينظر، كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص54-55.

[1] – كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص72.

[2] – ع/ كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص117.

من حيث التعريف بالموضوع وإشكاليّته واختلافاته وأنواعه ودلالته، والتعليل لمسائله بأسلوب تربوي يُقرّب المسائل من أذهان الدّارسين، ثمّ الوصول بهم إلى فهمها واستيعابها، وهذا ما نلمسه في كثير من مواضيع الكتاب، فهو يستعمل في أحيان كثيرة (اعلم) كما جاء في باب (نعم وبئس) عندما قال: "اعلم أنّه (نعم) فعل وُضع لأعلى مراتب المدح، وبئس فعل وُضع لأعلى مراتب الذّم وهما ماضيان مبنيان على الفتح غير منصرفين، وإنّما لم ينصرفا؛ لأنّه قد دخلهما ما ليس لهما في أصل الأخبار"[1] وهو نداء وأمر غرضه لفت انتباه طلاب هذا العلم وحثّهم على تعلمه وسبر أغواره ثمّ في نفس الباب أخذ يتحدث عن الظواهر اللّغوية المختلفة الخاصة باختلاف اللّغات والنطق بها بين مسكّن للهمزة والعين وكاسر لها، وبين فتح النون والباء في (نَعم) و(بَأس) وبعدها تحدّث عن أنواع الفاعل وأحواله وعلاقته بهما وكلّ هذا مع تعزيز في الشواهد، وقوله في باب المعرب والمبني "اعلم أنّ (المعرب) يفيد الكلمة والإعراب... و(المبني) يفيد الكلمة واستحقاق البناء"[2] وبعد التعريفين يذهب إلى تقسيم المعرب إلى قسمين وهما: الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة.

ومن منهجه في البحث عدم الاكتفاء بتعريف واحد؛ فهو يستعرض عدّة حدود كما فعل في باب التعجب؛ حيث عرض اختلاف وجهات نظر النحويين في معنى التعجب مع استطرادها بالتعليق والتوضيح، وذلك عندما قال:"وقد اختلف الناس في معنى التعجب فقال المتقدمون (التعجب إنّما يكون من كلّ شيء لا يعرف سببه، فإن عُرف سببه زال التعجب)... ألا ترى أنّنا لو رأينا رحى تدور، ولم نعلم ما يديرها لتعجبنا منها، فإن عرفنا ما يديرها بطُل التعجب، واختلف النحويّون في معنى التعجّب: فقال قوم من النحويين قد يكون التعجب ممّا عُرف سببه وممّا فُقد سببه. قال: ألا ترى أنا نقول: ما أعظم الله! فتعجب من عظمة الله، وقد عرفنا سبب ذلك وهو مخلوقاته ومصنوعاته؛ لأنّها دلّت على حكمته وكشفت عن عظمته وقال قوم من النحويين: التعجب معنى يفعله الله في المتعجب عند مشاهدته ما يقل في الوجود مثله"[3] فأتى بثلاثة معانٍ واستطردها بأمثلة كما في التعريفين الأولين، إلاّ أنّه في المعنى الثالث لم يعلّق، فاكتفى بذكر التعريف ويبدو من التعريف الأخير؛ أنّه من نسج فئة من النحويين المنتمين في تلك الفترة إلى القائلين بمبدأ الجبرية أي أنّ الإنسان مجبر في كلّ أفعاله وليس مخيّراً فيها.

ومن الملامح الدّالة على الخبرة العالية في العملية التعليميّة الّتي وصل إليها؛ إتّباع أسلوب علمي تعليمي وتيسيري مع طلابه، وهو أسلوب تبسيط الفكرة، وعرضها على المتعلّم؛ متبوعة بمجموعة من الأمثلة، فكان كما لاحظنا في الأمثلة السابقة يصدر كلامه بـ (اعلم) ثمّ يعرض المسائل الخاصة بكلّ باب لينتهي بالنتائج، ومنه على سبيل المثال في باب المفعول به (ما يتعدى

[1] – الفوائد والقواعد، ص563.

[2] – المرجع نفسه، ص51.

[3] – المرجع نفسه، ص551.

إليه اللازم والمتعدي) وفي خضم حديثه عن هذه المسألة افتتحَ كَلاَمه قائلا: "واعلم أنّ الفعل اللازم لابدّ أن يتعدى إلى أربعة أشياء"[1] وهذا خطاب موجّه لطلاب العلم فهو أسلوب تربوي مستخدم في التعليم بغرض جذب انتباه المتعلّم، فلا يكتفي بهذا القدر بل يواصل ويبيّن لهذا المتعلّم الأشياء الّتي تجعل من الفعل اللازم فعلا يمكن أن يتعدى بها إذ قال: "إذا وقع من غير مكلّف ولا عالم به وهي (مصدره) الّذي اشتق منه و(الزمان) الّذي بني له وحدث فيه و(المكان) الّذي حدث فيه والحال الّتي حدث فيها"[2] وهذه الأشياء تشبّه بالمفعول فهي داخلة في بابه، وبعد هذه العملية تأتي عملية عرض الأمثلة وطريقة الأمثلة ضرورية ومهمّة لاستكمال عملية الاستيعاب عند المتعلم، فيأتي مباشرة بمثال وهو: **قَامَ المَجْنُونُ قِيامًا يَومَ الجُمعة عِندَ الدَّارِ ضَاحِكًا**[3] ويمكن أن نمثّل له بالجدول الآتي:

الفعل اللازم (قام) وما يتعدى إليه.			
مفعول مطلق	**ظرف زمان.**	**ظرف مكان.**	**حال.**
قياما.	يومَ.	عند.	ضاحكاً.

نلاحظ أنّ الفعل اللازم (قام) تعدى إلى أربعة مفعولات على الأقل كما يعتقد صاحب الكتاب، وهي المفعول المطلق ويمثّل المصدر (قياما) وظرف الزمان (يومَ) وظرف المكان (عند) والحال في (ضاحكا). ثمّ يُواصل مع حالة وقوع الفعل من عالم به؛ إذ لابدّ أن يقع لغرض فُعِل الفعل لأجله نحو: **جَلَسَ زيدٌ يَوْمَ السبتِ جلوسًا أَمَامَ الدّارِ مستبشرًا تعظيمًا للهِ عزَّ وجل**[4] وهو مثال مكوّن من خمسة مفعولات وهي كما يلي:

ظرف الزمان	**مفعول مطلق.**	**ظرف مكان**	**حال**	**مفعول لأجله**
يومَ	جلوساً	أمامَ	مستبشراً	تعظيماً

ثمّ يتحدّث عن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، يقول في هذا "فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد زدته على هذه الخمسة فصار يتعدى الفعل إلى ستة"[5] أي بالمفعولات الخمسة السابقة؛ ومن خلال هذه الأمثلة أراد تبيين أقل ما يتعدى إليه الفعل وأكثر ما يتعدى إليه من مفعولات، فإضافة المفعولات الخمسة إلى الفعل المتعدي إلى مفعول واحد تصبح ستة مفعولات، حيث يضرب مثالا

1 – الفوائد والقواعد، ص286.

2 – المرجع نفسه، ص286.

3 – المرجع نفسه، ص287.

4 – المرجع نفسه، ص287. وللإشارة، فإنّ الثمانيني رفض أن يكون الفعل وقع من عالم به؛ أي مصدر فعل الفعل من أجله، حيث يصف الفعل بالقبح والعبث.

5 – المرجع نفسه، ص287.

وهو: **ضربتُ زيدا يومَ الأحد ضربا خلفَ الدّار مُسرعا تقويما له**[1] ثمّ في حالة تعدي الفعل إلى مفعولين زدناهما كذلك إلى الخمسة السابقة دائما فيصبح الفعل يتعدى إلى سبعة نحو: "**أعطيتُ زيدا درهما إعطاء يوم الاثنين قدّام الدّار ضاحكا محبّة له**"[2] وفي حالة تعدّيه إلى ثلاثة مفعولين نضيفهم إلى الخمسة فصار الفعل يتعدى حتّى ثمانية مفعولين وكذلك يضرب لنا مثالا وهو: "**أعلمتُ زيدًا عمراً مُحسناً إعلاماً يومَ الثلاثاء تُجاه الدّار مُقبلا إكراماً له**"[3] ومن خلال الجدول أدناه نوضّح عدد المفعولات الخمسة الّتي أضيفت إلى المفعولات في الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة مفعولين كما رأينا في الأمثلة السابقة:

الفعل المتعدي		
الجملة الأولى: ضرب.	**الجملة الثانية: أعطى.**	**الجملة الثالثة: أعلم.**
مفعول 1: زيد	**مفعولين:** زيدا- درهما.	**ثلاثة مفعولين:** زيدا- عمرا- محسنا.
(+) المفعولات الخمسة.		
يوم، ضربا، خلف، مسرعا، تقويما.	إعطاء، يوم، قدام، ضاحكا، محبة.	إعلاما، يوم، تجاه، مقبلا، إكراما.
6 مفعولين.	**7 مفعولين.**	**8 مفعولين.**

نلاحظ أنّ الفعل المتعدي في الجملة الأولى وهو (ضرب) تعدى إلى مفعول واحد هو (زيد) وبإضافة المفعولات الخمسة وهي ظرف الزمان (يوم) والمصدر (ضربا) وظرف المكان (خلف) والحال (مسرعا) والمفعول لأجله (تقويما) يصبح المجموع ستة مفعولات، أمّا الجملة الثانية فالفعل المتعدي هو (أعطى) تعدى إلى مفعولين هما: زيد ودرهم، وبإضافة المفعولات الخمسة وهي: المفعول المطلق (إعطاء) وظرف الزمان (يوم) وظرف المكان (قدّام) والحال (ضاحكا) والتمييز (محبة) فيصبح المجموع سبعة مفعولات، وأخيرا الجملة الثالثة فالفعل المتعدي فيها هو (أعلم) تعدى إلى ثلاثة مفعولات وهي: المفعول المطلق (إعلاما) وظرف الزمان (يوم) وظرف المكان (تجاه) والحال (مقبلا) والمفعول لأجله (إكراما) ويصبح المجموع ثمانية مفعولات. وينهي كلامه في هذه المسألة مخاطبا دائما هذا المتعلّم وكخاتمة لما تمّ الحديث عنه قائلا: "فقد بان لك بأنّ أقلّ ما يتعدّى

---

[1]- الفوائد والقواعد، ص287.

[2]- المرجع نفسه، ص287.

[3]- المرجع نفسه، ص287.

إليه الفعل أربعة أشياء، وأكثره يتعدّى إليه الفعل ثمانية مفعولين على ما بيّنته في هذه الأمثلة"[1] وهذه إشارة إلى أهمية الأمثلة في تبيين الفكرة ووضوحها في الأذهان.

ولعلّ أهمّ خصيصة تميّز بها المؤلّف؛ ظاهرة التكرار الّتي استعملها في عرض الأمثلة وهذه الظاهرة تساعد في التحصيل العلمي والترسيخ الجيّد والسريع للمعلومات؛ فكان يشرح المثال الواحد بصيغ مختلفة كقوله: "قام زيد، فقام خبر عن زيد وحديث عن زيد، ومسند إلى زيد"[2] وقوله كذلك: "فكلّ ما عبّرت به عن قديم أو محدث فهو اسم، وكلّ ما عبرت به عن ملموس أو مشموم أو مذوق أو مرئي فهو اسم... وكلّ ما فيه الألف واللام فهو اسم، وكلّ ما حسن فيه حرف الجر فهو اسم وكلّ ما حسن فيه التنوين فهو اسم"[3] فهذه عدّة معانٍ للتعريف بصورة الاسم، وأهمّ ميزاته.

وكان يُعيد ذكر بعض الأقوال المنسوبة لأصحابها، وهي ما يُطلق عليها ظاهرة الاستطراد "فقد عرفتها التآليف النحوية منذ أول كتاب وصل إلينا، واستمرت تلازم المؤلفات النحوية لحقبة طويلة إلاّ أنّ هذه الظاهرة تتّضح بشكل أوضح في المؤلفات الأولى وذلك لأنّ الاستطراد مظهر من مظاهر الانحراف عن المنهج أو المخطط المرسوم لذلك المؤلف لذا كان تطوّر مناهج التأليف والالتزام بتطبيقها، قد نحى جانبا هذه الظاهرة تقريبا"[4] كقوله في باب (إلا) النافية : "قال سيبويه: الخبر يرتفع؛ لأنّه خبر مبتدأ و(لا) عملت في المبتدأ للملاصقة، وبقي الخبر في الرفع على ما كان"[5] وفي نهاية الباب أعاد هذا القول وأعاد قول الأخفش في نفس الباب فقال: "وقال الأخفش (لا) هي الّتي نصبت الاسم ورفعت الخبر"[6] وذلك في نهاية الباب.

هذا، كما اقتفى الثمانيني في طريقة عرض مادته النحوية واللّغوية، أسلوبا تأليفيا شبيها إلى حدّ ما أسلوب (ابن جني) في كتابه (اللّمع في العربية) وتتمثّل في:

1- الاعتماد على أسلوب الفنقلة: وهو نوع من النحتُ غرضه الاختصار في التعبير وهو صوغ كلمة من كلمتين أو أكثر؛ حيث نَحَتَ أسلافنا صيغًا كثيرة، فقالوا : (سَبْحلَ) من (سبحان الله) و(حمدل) من (الحمد لله)، وقالوا: (الفنقلة) من قولهم: (فإن قيل). وهي من أحسن الطرائق في نفي الشبهة عن جواب اللّغوي والمدرّس عامة، ونرى الثمانيني يذكر أحيانا بعض الأسئلة الّتي يمكن أن تُثار حول حكم من أحكام اللغة العربية. كقوله في باب (نعم وبئس) وأوجه إعراب ما ومهما: "فإن قيل: ففاعل (نعم) معرفة فكيف يكون المقصود نكرة؟ قيل له: النكرة إذا وصفت تخصصت، وههنا

[1]– الفوائد والقواعد، ص287.

[2] – المرجع نفسه، ص21.

[3] – المرجع نفسه، ص11.

[4] – كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص129.

[5] – الفوائد والقواعد، ص243.

[6] – المرجع نفسه، ص244.

قد وصفناها وحذفناها وأقمنا صفتها مقامها وفي كلّ هذا اشتروا بمعنى (باعوا)"[1] وقوله: "فإن قيل: فالإعراب لم جُعل للاسم والفعل فقط؟ قيل له: الإعراب في أول الوضع لا يستحقه إلاّ الأسماء فقط دون الأفعال والحروف، وإنّما استحقته الأسماء لتفرّق بين فاعلها ومفعولها، والفعل والحرف ليس فيهما فاعل ولا مفعول، فلم يحتاجا إلى الإعراب"[2] ومنه، اعتبار (حيث) من الأسماء المبنية على الضمّ لعلّة أوجبت بناءها لكن الثمانيني يُردفه بسؤال في الّذين يجعلون (حيثُ) على عدّة لغات فمنهم من يقول: حيثَ وفيهم من يقول: حيْثِ وبين من يقول: حوْثُ وفيهم من يقول: حَوْثَ فقال:"فلِمَ أنكرتم أن تكون هذه الحركات في الثاء إِعرابا؟"[3] يُجيب قائلا: "قيل له: هذا يبطل من وجهين أحدهما: أنّ هذه الحركة لو كانت إعرابا لأبطلها عامل، كما يحدثها عامل فلمّا لم يبطلها عامل علمنا أنّها حركة بناء، وليست بحركة إعراب، فدلّ أنّ الحركة فيه حركة بناء لا حركة إعراب"[4] إذن فهو أتى بـ (حيث) على أنّه من الأسماء المبنية، ثمّ علّل من جهة ثانية أسباب اختلافها مع احتفاظها بحركة البناء لا الإعراب. وهذا أسلوب تربوي غرضه طرح أكبر قدر ممكن من الأسئلة الّتي يمكن أن تخطر على بال المتعلّم؛ ابتغاء إزالة أيّ لبس أو غموض، والوصول إلى نتيجة علمية موضوعية. فقد كان يشير أولاً إلى المادة المسموعة ثم يشرح المعنى النحوي فإذا وجد في المسألة النحوية ما يمكن الحديث عنها صوتيا أو صرفيا أو دلالياً؛ أشبع ذلك بحثاً ودراسة، فإن كان في الموروث النحوي خلافات في المسألة الّتي أوردها، نقل ما قيل في الردّ عليها متبعاً طريقة الفنقلة بإيراد الاعتراضات ثمّ شفعها بالحجج المناسبة ومقارعة الدليل بالدليل، والقول بالقول، حتّى يستطيع تبيين صحة الوجه الّذي ارتضاه.

2- التأثير الثقافي: تأثّر الثمانيني بجملة من المعارف والمذاهب الدينية والسياسية الّتي أثّرت بمصطلحاتها المختلفة على أسلوبه في التأليف، فعندما نقف على الكتاب نعلم مدى تأثّره بأساليب المتكلمين وأساليب الفقهاء في استقصاء المسائل النحويّة؛ حيث تبدو جليا ثقافته الفقهية الواسعة بتوظيف بعض مصطلحاتها وأحكامها، وهذا في مثل قوله: "فأمّا الملك فطارئ على الاختصاص يدلّك على صحة هذا أنّ المملوك لابدّ أن يختصّ بمالكه وأنّ الاختصاص يستغني عن الملك فكلّ مملوك مختص، وليس كلّ مختص مملوكا"[5] وقوله: "وإذا كانت (افْعَلْ) لمن هو دونك، وفي نعله ثواب وليس في تركه عقاب فهو ندب كصلاة النافلة والصدقة الّتي ليست واجبة"[6] وقوله: "والّذي

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص573. (باب نعم وبئس)

[2] - المرجع نفسه، ص55.

[3] - المرجع نفسه، ص63.

[4] - المرجع نفسه، ص63.

[5] - المرجع نفسه، ص339.

[6] - المرجع نفسه، ص10.

يدلّ على أنّ المنادى مخاطب أنّه لو حلف بالطلاق ألا يكلّم زيدا، ثمّ ناداه لكان حانثا بالإجماع"[1] فهي أمثلة دالة على التأثّر الواسع بعلم أصول الفقه والنسج على منواله في بعض المسائل.

3- عرض الآراء النحويّة: وذلك من خلال التعليق والتعليل لهـا، والخـروج أحيانـا بـالحكم النحوي المرجّح للصواب، أو طرح جملة من الأوجه الإعرابيّة الجائزة في المسألة النحويّة الواحـدة وهذا بالتمثيل والاستشهاد عليها كما هو الحال في مصنفات ابن جني، فالثمانيني نراه يستعمل العلل الجدليّة؛ فقد كان يعلل الظواهر اللّغويّة بالعلل المختلفة ومن أشكال تعليله قولـه: "والعـرب تشـبه الشيء بنقيضه كما تشبهه بنظيره"[2] ومن الظواهر الّتي علّل بها ظاهرة **(التعديل)** فقال: "وأمّا التعديل فلمّا كانت الياء والواو حرفين ثقيلين قرنتا بأخف الحركات وهي الفتحة؛ لأنّ الخفيـف مـع الثقيـل يعدله"[3] ومن جهة أخرى نراه يميل إلى تقدير المسائل وذلك في باب (مـا) الاسـمية حيـث أجـاز تقديرها **(بالّذي)** أو **(شيء)** في قوله تعالى: ﴿**هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيد**﴾ الآيـة: 23/ سـورة ق. إذ يقـول: "يجوز أن تقدّره: هذا **(الّذي)** لديّ عتيدٌ، فتكون معرفة ويجوز أن تقدره هذا **(شـيء)** لـديّ عتيـد فتكون نكرة"[4] وأمّا في باب التعجب قال: "ما أحسن زيدا، أي أيُّ شيء أحسن زيدا"[5] فقدّر (ما) بـــ: بــ: أيَّ شيء، وقوله في باب الجملة ودلالتها وعند الحديث عن مجيء الحرف؛ خبر للمبتـدأ فـي قولنا : زيد في الدار، اعتبر أنّ الحرف هنا لم يفد من حيث كان حرفا مع الاسم، وإنّما أفـاد "مـن حيث كان نائبا عن اسم تقديره: زيد مُسْتقِرٌّ في الدّار فناب حرف الجر عن (مستقر) ولأجل هذا أفاد مع الاسم"[6] فهو مرتبط بعامل معنويّ مقدّر في الكلام.

4- عرض أسماء اللّغويين والنحويين: اعتمد الثمانيني على مجموعة من النحـاة واللّغـويين المشهورين، وعلى رأسهم سيبويه فاستشهد بكلامه في كثير من الأحيان، وكذا من سار على نهجـه ويتّضح ذلك في الاقتباس أو الاستدلال بكلامه، وذلك عندما تحدّث عن تعريف الكلام فقال: "والّـذي يدلّ على أنّ الكلام في العرف يتناول المفيد قول سيبويه: إنّ (قلت) وقعت في كلام العرب ليحكـى بها ما كان كلاما لا قولا، تقول: قلتُ: زيدٌ منطلق"[7] ويكتفي في بعض الأحيان بعـزو آراء لغويّـة ونحويّة إلى فئة من النحويين دون ذكر أصحابها كقوله عن الاسم: "إنّما هو عبارة عن المسمى هـذا

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص439.

[2] – المرجع نفسه، ص583.

[3] – المرجع نفسه، ص133.

[4] – المرجع نفسه، ص46.

[5] – المرجع نفسه، ص46.

[6]– المرجع نفسه، ص48.

[7] – المرجع نفسه، ص4.

مذهب النحويين، وقال قوم هو المسمّى"[1] وقوله: "وقد قالوا في عمى القلب: (ما أعماه)"[2] وقوله أيضا: "واعلم أنّ قوما قد أدخلوا في باب التعجب هو أفعل منك"[3] وقوله: "وقال بعض النحويين: ينبغي أن يعتبر هذا بكلّ واحد من الزيادتين، فأيّهما كان له معنى في الأربعة، فقد لحق بهذه الزيادة بذوات الأربعة"[4] وذلك في باب جمع التكسير (الخماسي الّذي فيه زيادتان للإلحاق) وهذا الأسلوب في في إغفال نسبة الأقوال إلى أصحابها يُحتمل أن يكون لعلّة آفة بصره، فلم يتأتّ له الاطّلاع والإلمام بكلّ مصنفاتهم فكأنّه كان يتّبع أسلوبا ارتجاليا معتمدا فيه على المشافهة والإملاء حتّى إنّنا نلاحظ في طيات الكتاب استخدامه أسلوب التكرار وذلك سهوا منه أو تعمدا لإعادة المسألة وتوضيحها وحفظها في الأذهان، ولكنّه في الوقت ذاته كان يَنسب الكثير من المسائل النحويّة الّتي قال بها من سبقه فمثلا: في الاستدلال على أنّ (كيف) هي اسم قال: "فأمّا (كيف) فالّذي يدلّ على كونها اسما أنّ (قُطربا) حكى عن بعض العرب أنّه أدخل حرف الجرّ عليها فقال:(انظر إلى كيف يصنع) وحكى (الأخفش) أنّ قوما من العرب يقولون: (على كيف تبيع الأحمرين؟) فيدخلون عليها حرف الجرّ وهذا دليل من طريق السماع"[5] فذكر قطرب والأخفش ومنهم كذلك: عيسى بن عمر الثقفي (**ت149هـ**) حيث قال: "وكان (عيسى بن عمر النحوي) لا يصرف هذه الأوزان معرفة إذا سمي بها، ويغلب وزن الفعل ويصرفها في النكرة وتعلّق ببيت الحجاج بن يوسف الثقفي وهو قوله: [بحر الوافر]

أنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[6]

وهذا في اجتماع التعريف ووزن الفعل، وغير من ذكرنا من النحويين الّذين وُرد ذكرهم في الكتاب المازني وأبو علي الفارسي والسيرافي[7] وما يُلاحظ أنّ جُلّ هؤلاء النحاة متأثرون بالمذهب البصري، وأنّ الثمانيني كان يذكر آراءهم في كثير من الأحيان، ما يدلّ على تأثره أيضا بكلّ ما هو بصري ففي مسألة العدد إذا كان مركبا من (أحد عشر) إلى (تسعةَ عشر) أخذ برأي البصريين في جواز دخول التعريف على العدد الأول وعدم جواز دخوله على العدد الثاني، فلا نقول: (الخمسةَ العشر) ولا (خمسة العشر) ويعلّل لهذا بقوله: "لأنّه قد صار الاسمان عندهم، بمنزلة اسم واحد والاسم الواحد يُعرف من أوّله، فإن أدخلوا الألف واللام في الأول، وفي الثاني يجتمع في الاسم

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص11.
[2] – المرجع نفسه، ص562.
[3] – المرجع نفسه، ص561.
[4] – المرجع نفسه، ص681.
[5] – المرجع نفسه، ص19.
[6] – المرجع نفسه، ص603.
[7] – المرجع نفسه، ص96–97.

الواحد تعريفان وهذا لا يجوز"[1] كما أنّه لا يجوز إسقاط الألف واللام من العدد الأول وإدخالـه فـي الثاني لأنّ "الاسم لا يُعرّف من وسطه"[2] ثمّ يشير إلى رأي الكوفيين في المسألة؛ حيث يُنكر عليهم ما ذهبوا إليه إذ يقول: "وأجاز الكوفيون: (عندي العشرون الدرهم) وأجازوا (عنـدي الخمسـةَ العشـرَ الغلامَ) وهو فاسد لأجل ما ذكرته"[3] فبعد التعليل لصحة رأي البصريين، ردّ رأي الكوفيين بل ونعتـه ونعته بالفاسد، وعن العامل في نصب المستثنى في قولنا: (القـومُ إخوتُـك إلاّ زيـداً) أخـذ بـرأي البصريين حيث قال: "والصحيح أنّ الناصب له ما في إخوتك من معنى الفعل"[4] فمعنى الفعـل هـو الناصب لـ(زيدٍ) ورفض الرأي القائل بأنّ إلاّ هي الناصبة لـ(زيد) فقال: "وهذا يبطل؛ لأنّـه لـيس يخلو أن تكون هي الناصبة أو معناها ولا يجوز أن تكون هي الناصبة؛ لأنّنا لم نجد حرفـاً ينصـب الاسم بنفسه إلاّ وهو يرفع آخر"[5] وهو مذهب بعض الكوفيين. لكنّه في مواضع قليلة جدا من الكتاب الكتاب كان يجيز آراءهم دون أن يردّها نحو مسألة الاستثناء بـ (غير) في الآيـة التاليـة: ﴿**غَيْـرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم**﴾ الآية: 7/ سورة الفاتحة. فذكر فيه وجهان: فـالأول أن يكـون منصـوبا علـى الاستثناء أو أن يكون منصوبا على الحال والثاني: رأي الكوفيين "أن يكون منصوبا بإضـمار فعْـل كأنّه قال: أعني غيرَ المغضوب عليهم"[6] ويمكن القول إنّ الثمانيني ينتمي إلـى المـذهب البصـري وينتصر لآرائه في الكثير من المواضع.

5- **من حيث الشواهد:** إنّ الشاهد سمة من سمات الاحتجاج بأيّ حكم من الأحكـام النحويّـة فيأتي بها النحاة لتعزيز أحكامهم والاحتجاج بها؛ فكانت مصدرا أساسا لا يُستغنى عنـه، والشـواهد تمثّل المدونة العربيّة كلّها الّتي حدّدها العلماء حتّى نهاية عصر الاحتجاج أي نهاية القـرن الرابـع الهجري، فكان معيارا منتهجا من قبل الكثير من النحويين في تلك الفترة فقد رفضوا الاحتجاج بأي شعر يخرج عن هذه الفترة الزمانيّة، أمّا القرآن الكريم فاتّخـذوه مصـدرا مُهمـا؛ حيـث احتّجـوا بالقراءات القرآنيّة المتواترة وأغفلوا بعضها؛ بحجة اعتبارها من الشواذ، خاصة من قبـل مدرسـة البصرة الّتي تشدّدت في هذا الجانب، كذلك فعلت مدرسة الكوفة، إلاّ أنّها كانت أقلّ تشـددا مقارنـة بها.

والشاهد النحوي نجده في الكتب النحويّة التراثيّـة؛ كالكتـاب لسـيبويه والمقتضـب للمبـرد والخصائص لابن جني، حتّى إنّنا لنكاد نعهد نفس الشواهد لنفس المسائل فكأنّهم أجمعـوا وتقيّـدوا

[1] – الفوائد والقواعد، ص657.
[2] – المرجع نفسه، ص657.
[3] – المرجع نفسه، ص657. وينظر، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2.
[4] – المرجع نفسه، 312.
[5] – المرجع نفسه، 312.
[6] – المرجع نفسه، ص319.

بذلك، وأيّ خروج عنها أو الاحتجاج بشاهد واحد يعتبر من الشواذ لانفراده* والثمانيني كغيره نراه يستعمل الشاهد بكثرة، فقد بلغ ما استشهد به من القرآن الكريم **أربع مئة وإحدى عشرة آية (411)** مع تبيين أوجه قراءاتها في كثير من المواضع، وبلغ ما استشهد به من الشعر **مئتين وسبعة وثمانين بيتًا(287)**، فكان يستشهد به لبيان موقع أو تفسير ظاهرة نحويّة أو صوتيّة أو دلالية وغيرها من الظواهر لكلمة ما، أو البحث في اختلاف لغاتها الّتي تفسّر سبب اختلاف حركاتها الإعرابيّة، ومنها قوله: في باب (ما المصدرية) قول الشاعر: [الكامل]

أَعَلاقَةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا   أفْنَانُ رأسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ [1]

حيث استدلّ بهذا الشاهد في احتمال ورود (ما) كافة عن العمل في حالة إذا بطلت أن تكون (ما) زائدة أو مصدرية، أو تكون بمعنى (الّذي) ففي هذه الحالة ستكون (كافة) وقد جاء بهذا البيت فاعتبر أنّ (ما) كافة و(أفنان) مبتدأ، والكاف في قوله (كالثّغام) في موضع خبر، لكن من جهة أخرى يقول إنّ قوما أجازوا اعتبار (ما) هنا مصدريّة ووصلها بالجملة من المبتدأ والخبر وهذه دلالة على اختلاف الأوجه في الإعراب لدى النحاة.

أمّا من حيث الشواهد القرآنيّة: فاستشهد بالآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿**فإذا حيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فحيُّوا بأحسنَ مِنهَا أو رُدُّوها إنَّ اللهَ كانَ على كلِّ شيءٍ حسِيبَا**﴾ الآية: 86/ سورة النساء. وهذا في قوله: "فإن كان الاسم غير منصرف دخله الرفع والنصب وامتنع فيه الجرّ والتنوين"[2] وذلك في امتناع الاسم غير المنصرف من الجرّ والتنوين، فهو يقبل الرفع والنصب لا غير، ففتحة النون في (بأحسنَ) علامة جرّ.

ومنه إنكاره على من استشهد- وهذا في باب النداء (حكم نداء ما فيه اللام) – على ما يعتبره قراءة شاذة تُخالف قراءة الجمهور، القراءة الآتية: ﴿**قل يأيُّها الكافرين**﴾ الآية:1/ سورة الكافرون. بالنصب علما أنّ قراءة الجمهور الرفع وذلك "حملا على موضع (أي) وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لخروجه من القياس والجمهور، ومخالفة خط المصحف"[3] فقد أبدى لنا حجّته في ردّ هذه القراءة لمخالفتها القياس وإجماع الجمهور وخطّ المصحف.

---

* – يمكن الأخذ برأي الآحاد؛ إذا كان صاحب الرأي من العلماء والنحويين المشهورين بسعة العلم ورجاحة العقل والاتّصاف بصفات تؤهّله لأنْ يكون مسموع الكلمة بين الجماعة؛ بحيث يكون رأيه صادرا عن اجتهاد خاص وحجج مقنعة؛ ففي هذه الحالة يؤخذ برأيه حتّى وإن خالف الجمهور. ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1.

[1] – الفوائد والقواعد، ص44. هو المرار الأسدي.

[2] – المرجع نفسه، ص77.

[3] – المرجع نفسه، ص457.

ومن قراءاته ﴿**ممّا خطاياهم**﴾ الآية: 25/ سورة نوح. أمّا قراءة الجمهور ﴿**مِمَّا خَطِيئَـــاتِهِمْ**﴾ واستشهد على هذا النحو في (ما) الزائدة؛ حيث قدّرها بمعنى: من خطاياهم، أي (ما) في الآية زائدة فدخولها كخروجها فلا تأثير لها.

ومن جهة أخرى نجده يجيز القراءتين سواء بالنصب أو الرفع وذلك في الآية الكريمـــة وفـــي قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ**﴾ الآية: 69/ سورة طه. فتقرأ (كيد) بـــالرفع؛ وهـــي قـــراءة الجمهور، كما أجاز المؤلّف ورودها بالنصب، فتُقرأ بالنصب عندما تكون (ما) كافـــة عـــن العمـــل وتُقرأ مرفوعة إذا جُعلت (ما) بمعنى الّذي؛ وبالتالي تصبح (كيد) خبر إنّ وتقديره: إنّ الّذي صنعوهُ كيدُ ساحر[1] ويبدو أنّ المؤلّف لم ينكر القراءة بالنصب، بل راح يسوق لها المسوّغات الّتي بها توافق القواعد الّتي وضعها النحاة، وهو في هذا ينهج مسلك مدرسة البصرة؛ فـــي تـــوخيهم مـــا يوافـــق قواعدهم وما لا يوافقها، ومن ناحية أخرى يورد الكثير من الأشعار غير منسوبة إلى قائليها، وهـــذا ما نجده أيضا عند سيبويه حيث يستشهد بالكثير من الأشعار مجهولة القائل.

وأمّا من حيث التمثيل؛ فكان يُكثر منها، نحو حروف المعاني ودخولها على جملة (قـــام زيـــد) وهنا تفيد الإثبات، فبإدخال (ما) عليها تقول: "(ما قام زيد) تفيد النفي، والجملة بمجردها من (ما) مـــا كانت تفيد النفي، وتقول: (هل قام زيد؟) فأفادت (هل) الاستفهام، وما كانت الجملة بمجردهـــا تُفيـــد الاستفهام، وعلى هذا الّذي مثلتُ لك تجري حروف المعاني إذا دخلت على الجمل"[2] فيعرض جملـــة فعليّة متكوّنة من فعل واسم، ثمّ يُجري عليها مجموعة من التحويلات التفريعية–إمّا قبلية أو بعديـــة– الّتي يسميها عبد الرحمن الحاج صالح؛ الموضع وهي زيادات تتعاقب على النواة؛ إذ مـــن خلالهـــا يمكن ردّ الفروع إلى أصلها، فإجراء عملية التحويلات التفريعيـــة تمكّننـــا مـــن تحديـــد العبـــارات المتكافئة، ورُغم اختلاف العبارات من حيث الطول والقصر، فإنّ هذه التحويلات تحدّد لنا المواضـــع على اختلاف نوعية العبارة، كما هو ممثل في الجدول التالي[3]:

حرف جر	أداة تعريف	النواة الاسمية	علامات الإعراب	التنوين والمضـــاف إليه	الصفة
→ 2	→ 1	↔ 0	← 1	← 2	← 3

[1] – الفوائد والقواعد، ص43.

[2] – المرجع نفسه، ص49.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي" وقـــائع نـــدوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ط1. المغرب: 1987، دار الفكر الإسلامي، ص383–384.

إنّ هذه المواضع الّتي تدخل على النواة الاسمية قد تكون فارغة، وخالية من العنصر اللّغوي ورُغم خلاء الموضع؛ فإنّه سيبقى ثابتا، ويُطلق عليه عبد الرحمن الحاج صالح مفهوم (العلامة العدمية) ويُرمز لها بالعلامة ϕ وعدم وجود العلامة في موضعها دلالة أيضا على وجود علامة أخرى في موضع آخر، فعلامة المفرد العدمية ظاهرة مثلا في التثنية أو الجمع... إلخ. فإتّباع مثل هذه الطريقة في التحليل اللغوي عند النحاة الأوائل قائم على مفاهيم علمية دقيقة؛ إذ ينطلقون في التحليل من اللفظة وليس من الجملة وذلك بإجراء الشيء على الشيء حتّى يكتمل الترتيب والنظم.

6- تسمية ألقاب بعض الحروف: نلاحظ أنّ الثمانيني استعمل الألف والهمزة ولم يُفرّق بينهما على غرار الخليل بن أحمد الفراهيدي، الّذي لم يكن يفرّق بين همزتي الوصل والاستفهام[1] فكلنا يعلم أنّ الفرق بينهما واضح، فالهمزة تقبل جميع الحركات بخلاف الألف فإنّه يأتي دائما ساكنا وإنّ هذا الإشكال لم يكن مجرّد هفوة من المؤلّف بل كان قاصدا ما كان يقول في ابتداء المضارع بالهمزة قال: "ولم يمكن الابتداء بالألف فجعلوا مكانها الهمزة"[2] ولكنّه في مواضع أخرى، كان يجمع بين لقبي الهمزة كقوله: "الهمزة الّتي يبتدأ بها في أوائل الكلم"[3] وهذا في باب ألفات القطع والوصل وقوله: "وكلّ ألف تدخله من ماض وأمر ومصدر فهي قطع"[4] وعليه فإنّ الألف ليس بهمزة ولا الهمزة ألفا، فلا يجوز بأي حال من الأحوال الجمع بينهما؛ فهما صورتان مختلفتان ولعلّ الثمانيني ألِف هذا الجمع ممّن سبقه من النحاة المستعملين نفس الصورة. ومن ناحية أخرى لم يفرّق بين حروف المدّ واللّين؛ فتكون مدّا إذا كانت حالة السكون وحركاتها من جنسه كقولنا: (بَاع، يبيع) وتكون لينا إذا كانت من غير جنسه نحو: (البيع، القول) أمّا الألف فلا تكون إلاّ حرف مدّ وليست حرف لين كما يلقّبها المؤلّف حيث يسمي الألف حرف لين كقوله: "...فاجتمع ساكنان الألف والنون ولا يجوز الجمع بينهما؛ لأنّ الأول وإن كان حرف لين فالثاني ليس مشددا وإنّما يجمع بين الساكنين إذا كان الأول حرف ليناً والثاني مشددا"[5] فلزِم التفريق بين حروف المد واللّين أثناء عملية التقليب فإنّ الياء في كلمة (صُهيب) حرف لين؛ لأنّه مسبوق بالفتحة، والياء في كلمة (سَعيد) حرف مدّ؛ لأنّه حرف مدّ فمن خلال الأداء الصوتي لكلتا الكلمتين نلاحظ اختلافا واضحا في الخصائص الصوتية أثناء التلفّظ بصوت الياء.

وفي بعض الأحيان يستعمل مصطلحات كالمبهم والمختص، وهذا في أقسام الظرف ويُصنّفه إلى مُبهم ومختص، فذكر أنّ الظرف قد يكون مبهما وذلك في جواب (كم) حيث يعتبر جوابه مبهما

---

[1] - ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3.

[2] - الفوائد والقواعد، ص490.

[3] - المرجع نفسه، ص795.

[4] - المرجع نفسه، ص795.

[5] - المرجع نفسه، ص118.

ومثاله: كم سرت؟ فيقول القائل: عشرين فرسخا، ومن جهة ثانية يعتبر أنّ كلّ جواب لـ (متى) لا بدّ أن يكون مخصوصا، نحو: متى قدمت؟ فيقول المجيب: يومَ الجمعة أو (اليوم الّذي قدم فيه زيد)[1].

7- **اللّهجات:** كان الثمانيني ينسب بعض ما يستشهد به إلى لهجات معيّنة وأحيانا يغفل نسبتها ومن اللّغات الّتي ذكرها لغة تميم، وطيء وبلعنبر وبلحارث وعُكل وسُليم وأزد السراة، وفي مواضع أخرى يقول: وفي الناس، وقالت العرب، ومثاله في باب(المفعول المطلق) قال: "وفي الناس من قال: (القُرفصاء) وصف للمصدر"[2] وهذا في إجازة قول: جلست القُرفصاء بمعنى: جلستُ جُلوسا؛ لأنّ (القُرفصاء نوع من الجلوس) وبالتالي جاز استعمالها؛ لأنّها تدخل في جنس عمل (الجلوس) أي الفعل فالفعل يعمل في النوع كما عمل في الجنس.

هذا، كما يشير إلى اختلاف لهجتي أهل الحجاز وبني تميم في الاسم الذّي بعد (إلاّ) إذا لم يكن من جنس ما قبلها وهذا في المستثنى المفرغ "فأهل الحجاز ينصبونه على كلّ حال... فيقدّرون (إلاّ) بـ (لكنّ)... فيقولون: ما قام القوم إلاّ حمارا"[3] لأنّ (لكنّ) تفيد إثبات ما بعدها ونفي ما قبلها "فأمّا بنو تميم؛ فإنّهم يشبهون الثاني بالعقلاء ويجعلونه كأنّه من جنسهم... وإذا كان كذلك أبدلوا الثاني من الأول في رفعه ونصبه وجرّه، فقالوا: (ما قام القوم إلاّ حمارٌ) و(ما لقيتُ القومَ إلاّ حمارا"[4] وهكذا فتقدير الكلام يختلف حسب عرف الاستعمال اللّغوي لدى كلّ قبيلة؛ فواحدة تجعل المستثنى منصوبا والأخرى تجعله مرفوعا، لكنّ الثمانيني لم يجز إلاّ النصب في المستثنى، سواء كان من جنس الأول أو لم يكن من جنسه[5] ما يُوحي إلى تفضيل لهجة على أخرى، وعلاقتها في توجيه الحكم النحوي المناسب واختياره.

8- **التأويل والتقدير**: إنّ المتصفّح لمادة الكتاب ولمواضعه المختلفة لا يكاد يقف عند مسألة إلاّ وآثار هذين المصطلحين موظفة فيه؛ فهاتان خصيصتان بارزتان لدى المؤلِّف فقد وجدناه يلجأ إليهما تكلّفا وصنعة لتستقيم المسوّغات الّتي بنى عليها أحكامه ومنه في التأويل اعتبار بعض النّحاة في المثال الآتي: القومُ إخوتُك إلاّ زيدًا (فزيدًا) منصوبة؛ لأنّ الجملة الّتي قبله قد تمت، لكنّ المؤلّف أنكر هذا التعليل وصحّحه وأدركه فقال: "والصحيح أنّ الناصب له ما في إخوتك من معنى الفعل فإن كانت (الأخوة) من النسب فمعناه: يناسبوك إلاّ زيدا... وإذا كان كذلك فـ (معنى الفعل) هو

---

[1] - ينظر، الفوائد والقواعد، (باب المفعول فيه) أقسام الظرف (مبهم ومختص).

[2] - المرجع نفسه، ص260.

[3] - المرجع نفسه، 314-315.

[4] - المرجع نفسه، ص315.

[5] - ينظر، المرجع نفسه، (الاستثناء: موقع المستثنى وحكم إعرابه).

الناصب لــ (زيدٍ) و(إلاّ) قوّت هذا المعنى وأوصلته إلى (زيد) فنصبه"[1] وكما نرى فهو يؤوّل الكلام ويجعل (الأخوة) من (النسب) ليستقيم منهجه ويسلك به معنى الفعل الّذي عمل على نصب (زيد) وكذلك يبطل الرأي القائل: إنّ (إلاّ) هي الناصبة لــ (زيد). فالتأويل الذي يقدمه الثمانيني تأويل هام من حيث إنّه يكشف عن جانب من البعد الاجتماعي للغة فعلاقة القرابة بين القبائل العربية علاقات لها اعتبارها الثقافي واللغوي، ولذلك في كثير من الأحيان يلجأ إلى التأويل من خلال جواز النصب والرفع معا في كلام العرب لأنّه يعلم جيدا بتلميحاته تلك أنّ العرب على سجيتها تختلف في إنجازها ونطقها نصبا ورفعا. فالتأويل لديه؛ هو مجرد تصور ذهني لا غير وأنّه أداة تحليلية لبناء علم النحو وهندسة العامل والمعمول. ومن أمثلة التقدير؛ قوله في باب المفعول فيه: "زيدٌ أمامكَ تقديره: زيدٌ مستقر أمامكَ[2] بمعنى أنّ الفعل مقدّر فيه وهذا الّذي عمل عمَل الفعل فــ (استقر) هو الّذي نصب الظرف الّذي بعده وإن دلّ هذا على شيء فإنّما هو دلالة على تأثير العامل مرّة أخرى على تفكيره النحوي.

وبعد هذا العرض لأهمّ سمات التأليف عند الثمانيني؛ يُصبح من الواجب عرض ما يتعلّق بمنهج التبويب.

3/1- منهجه في التبويب: يبدو أنّ الكتاب تأثّر في بداية تقديمه بكتب سابقة، كالكتاب لسيبويه واللمع في العربية لابن جني وغيرها، وذلك من حيث إنّه يفتقر إلى مقدمة تمهيديّة كما عهدناه عند بعضهم، كالإشارة إلى سبب وضع الكتاب، وعن فضل العلم ومجالسه والعربيّة وأهلها، فافتتحه المؤلّف مباشرة – كما فعل ابن جني في اللمع قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه اللّه: الكلم كلّه ثلاثة أضرب اسم وفعل وحرف جاء لمعنى- وذلك بعد البسملة "قال الشيخ أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي رحمة الله عليه: اعلم أنّ الكلمة عند أهل اللغة تقع على القليل والكثير"[3] واختتمه بقوله: "وهذا القدر الّذي ذكرته في باب الإمالة يستدل به على غيره وهو كاف بإذن الله وتوفيقه تمّ الكتاب"[4] وما يلاحظ عند افتتاح الكتاب أنّ شخصا يحتمل أن يكون أحد تلاميذه؛ نقل الكتاب عنه في حياته أو بعد وفاته وذلك عندما جاءت صيغة الكلام في الزمن الماضي في قوله: "قال الشيخ" فهنا اعتباران:

الأول: إنّ الثمانيني كان يُملي على أحد تلاميذه باعتبار أنّه كان كفيفا.

الثاني: إعادة كتابة المصنّف بعد وفاته نشرا له لقلّة النسخ؛ ابتغاء تعلّمه ودراسته بين أوساط العلماء في تلك الفترة.

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص312.

[2] – المرجع نفسه، ص294.

[3] – المرجع نفسه، ص3.

[4] – المرجع نفسه، ص863.

والكتاب مقسّم إلى ستة وسبعين موضوعا، تعرّض من خلالها إلى جملة من المسائل والقضـــايا الخاصّة باللّغة العربيّة، فابتدأ حديثه عن الكلمة والكلام واختتمه بباب الإمالة، وكلّ موضوع تتـــدرج تحته مباحث أو عناصر تشكّل علاقة صلة بينها وبينه، وعليه فإنّنا سنعرض المواضـــيع المتناولـــة داخل الكتاب وهي مرتبة على هذا النحو:

1- الكلمة والكلام.
2- الاسم وأقسامه.
3- الفعل.
4- الحرف.
5- المعرب والبناء.
6- الإعراب والبناء.
7- الاسم المنقوص.
8- الاسم المقصور.
9- الممدود والمهموز.
10- إعراب المفرد.
11- الأسماء الستة.
12- التثنية.
13- الجمع وأقسامه.
14-جمع سلامة التذكير.
15- جمع سلامة التأنيث.
16- جمع التكسير.
17- الأفعال وأقسامها.
18- المبتدأ والخبر.
19- الفاعل.
20- ما لم يسم فاعله.
21- (كان) وأخواتها.
22- (ما) النافية.
23- (إنّ) وأخواتها.
24- (لا) النافية.
25- المفعولات الخمسة.
26- المفعول المطلق.

27- المفعول به.

28- المفعول فيه.

29- المفعول له.

30- المفعول معه.

31- الحال.

32- التمييز.

33- الاستثناء.

34- حروف الجر.

35- الإضافة.

36- النعت.

37- التوكيد.

38- البدل.

39- عطف البيان.

40- عطف النسق.

41- النكرة والمعرفة.

42- المعرفة وأقسامها.

43- الضمير.

44- العلم.

45- اسم الإشارة.

46- المعرف باللام.

47- النداء.

48- الاستغاثة.

49- الترخيم.

50- الندبة.

51- إعراب الأفعال وبناؤها.

52- الفعل المضارع.

53- الأفعال الخمسة.

54- الفعل المضارع نصبه.

55- الفعل المضارع، جزمه.

56- الشرط وجوابه.

57- باب التعجب.

58- باب نعم وبئس.

59- حبذا.

60- عسى.

61- كم.

62- مالا ينصرف.

63- العدد.

64- باب كيفية جمع التكسير.

65- باب القسم.

66- باب الموصول والصلة.

67- باب إعمال المصدر.

68- باب النونين.

69- باب النسب.

70- باب التصغير.

71- باب همزة القطع والوصل.

72- باب الاستفهام.

73- باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره.

74- باب الحكاية.

75- باب الخطاب.

76- باب الإمالة.

والملاحظ من خلال هذا التبويب أنّه خاضع لجملة من الأسس* وهي كما يلي:

"1- اعتماد تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

2- الإعراب والبناء؛

3- تقسيم الأسماء المعربة إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات (المعمولات)؛

4- العلاقة بين الموضوعات النحوية وغيرها من الموضوعات الصرفية واللغوية والصوتية؛

* - حيث تتباين مناهج التبويب عند النحاة، فمنهم من يعتمد في منهج تبويبه على فكرة العامل كالكتاب لسيبويه حيث تطغى هذه الفكرة في معظم أبوابه، وفي الحقيقة فإنّ الأسس والخصائص التنظيمية مختلفة من كتاب لآخر ومن مرحلة لأخرى، كما أنّ للخبرة والمقدرة التنظيمية علاقة بحسن التنظيم والتبويب.

5- الإفراد والتركيب."[1] وهذه الأسس كانت جلية من خلال مؤلفات أبي علي الفارسي الّذي نُسِب إليه أنّه أوّل نحوي** عُنِيَ بترتيب أبواب النحو بكيفية منظّمة؛ حيث يقول موسى بناي العليلي: "وأمّا تاريخ التنظيم الموضوعي فإنّه يكون واضحا بصورة جليّة في زمن الفارسي كما هو في كتابيه الإيضاح والتكملة، حيث نُظّم النحو تنظيما منهجيا في الإيضاح"[2] وأيّا ما كان المبدع الأول لمنهج التبويب فإنّ كتاب (الفوائد والقواعد) جاء متأثّرا كغيره بطريقة أو بأخرى بمناهج هؤلاء لاسيما ترتيب ابن جني في كتابه المسمى (اللمع في العربية)***

بدأ الثمانيني كتابه بالحديث عن الكلمة والكلام مباشرة، والكلمة عنده ما دلّت على اسم (فقط) أو فعل (فقط) أو حرف (فقط)، ثمّ يعرّف الكلام عند أهل اللغة وعند النحاة ويفرّق بينه وبين القول فالكلام عند أهل اللّغة يقع على المفيد وغير المفيد، أمّا عند النحويين فلا يطلقونه إلاّ على (المفيد) فإن أوقعوه على (غير المفيد) قيّدوه بـ(صفة) فقالوا: (كلام مهمل) و(كلام متروك) و(كلام غير مستعمل) و(كلام غير مفيد)◆ وقد استشهد بقول سيبويه إنّ العرب تعتبر الكلام في العرف دالا على ما هو مفيد[3] وبعد الانتهاء من عملية التعريف يذهب مباشرة إلى المعاني الّتي يحملها الكلام وهي عشرة معانٍ: (خبر واستخبار وشفاعة ودُعاء وافعل ولا تفعل وعَرض وتمَنٍّ وترجٍّ وإباحة) مستدلا إياها بالأمثلة والشواهد.

وبعدها يأتي إلى خُطة أخرى وهي تقسيم الكلام إلى؛ اسم وفعل وحرف؛ حيث يجعل لكلّ لقب من هذه الألقاب؛ لقباً لا يشاركه فيه غيره، ثمّ ينتقل إلى افتتاح موضوع الاسم وعلاقته بالمسمى ولكن قبل حديثه عن الاسم بيّن لنا سبب البدء فيه حيث يقول عن تقسيم الكلام: "فالأول لقبه اسم والثاني فعل، والثالث حرف، والأول هو المقدّم في الرتبة؛ لأنّه يفتقر إلى تقدمه، ولمّا أُخرِج من العدم إلى الوجود لقب (فعلا) والثالث هو الحرف، وإنّما أُخّر؛ لأنّه جاء لمعنى في الاسم أو في

---

[1] – كريم ناصح حسين الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص191-192.

** – يرفض بعض الباحثين؛ اعتبار الفارسي المطوّر لمنهج التبويب، فحسب الأستاذ حسين الخالدي ومن خلال تتبعه لحركة التطور في مناهج التبويب النحوي؛ توصّل إلى أنّ "ما قيل عن هذه المرحلة التي نُسب الإبداع فيها إلى أبي علي الفارسي يحتاج إلى إعادة نظر؛ إذ لم يكن منهج أبي علي إلاّ صورة مطابقة لمنهج أبي بكر بن السراج الّذي عرضه لنا في كتابه (الأصول في النحو) واضحا منسقا" ينظر، كتابه (مناهج التأليف النحوي)

[2] – ع/ كريم ناصح حسين الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص193.

*** – فالناظر في كتاب (اللمع في العربية) يرى أنّه مقسوم على أربعة أقسام: الأول في الأسماء، والثاني في الأفعال والثالث في الحروف، والرابع في المشترك من أحوالها. ينظر، ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس الكويت: 1972، دار الكتب الثقافية.

◆ – لقد أحسن المؤلف في تلقيب الكلام غير المفيد بمثل هذه الأوصاف، لاكما عُهِد عن غيره في وصف هذا الكلام (بالقبيح) وهي من الأوصاف المبالغ فيها.

[3] – ينظر، الفوائد والقواعد.

الفعل تقول: (رجل) ثمّ تقول: (الرجل) فالحرف قد جاء في الاسم وهو التعريف وتقـول: (ضـرب) فهذا على وجود الضرب في زمان ماض، فإذا قلت(يضرب) دلّ على وجود ضـرب فـي زمـان مستقبل فهو مفتقر إلى تقديمها، فلما صار فرعا عليهما تأخّر وإنّما لُقّب (حرفا) لأنّه أُخّر وآخر كلّ شيء حرف، وإن كانوا يُسمون الاسم في بعض المواضع حرفا فهو مجاز وليس بحقيقـة"[1] وهـذا الكلام فيه إشارة إلى المنهج التبويبي الّذي سيتوخاه المؤلّف في الأبواب اللاّحقة، وهو تبويب علـى أساس تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، والارتكاز عليه في أغلب الأبواب.

هذا، وشرع مباشرة بذكر الاسم وعلاقته بالمسمى وعلامته (كالألف واللام والجر والتنـوين) ثمّ يعرض مباحث أخرى؛ كأقسام الاسم والتعريف به وقيود التعريف به؛ حيـث ذكـر أنّ النحـاة يختلفون في حدّ الاسم فذكر ثلاثة حدود ووضع لها ضوابطا وقيودا، وبعدها يتحدّث عـن المبنيـات في الاسم ودلالتها؛ يقول إنّها "تَشكُّل على المتعلّم ويحتاج فيها إلى رياضة"[2] كمن وكم وثَـمَّ وحيـث وغيرها من المبنيات، وعندما يجيء إلى الفعل يمهّد الحديث عنه عند الانتهاء عـن الحـديث عـن (كيف) حيث يقول: "وأيضا فإنّ الفعل يليها تقول: كيف صنعت؟ وكيف تصنع؟"[3] ومباشـرة يشـرع في التعريف بالفعل وعلاماته وأقسامه ودلالته وبعده مباشرة ذكر الحرف وعلاماته وأنواعه ومعانيه وعلاقته بالمعنى وذكر أقسامه وما يُشترك فيه الحرف والفعل، ثمّ يُتبعه مباشرة موضوعا وَسمه بـ (المفرد والجملة) فيعتبر أنّ "(المفرد) عبارة عن ما كان جزءا واحدا، اسما كان أو فعلا أو حرفا... والجملة عبارة عن ما كان من جزأين فصاعدا"[4] وهو مبحث جاء في مكانه؛ فبعـد الحـديث فـي موضوعات الاسم والفعل والحرف جاء بهذا المبحث ليبيّن نوعية هذه الألقاب وموقعها في التركيب وكيفية صياغة الجملة المفيدة منها، وهو ترتيب منطقي ومنظّم وهنا يظهر أساس آخر في التبويـب وهو الإفراد والتركيب؛ حيث بيّن الأقسام الّتي تفيدها الجملة، كالاسم مع الاسم والفعل مـع الاسـم وأثر دخول حروف المعاني عليها، فدخولها على الجملة يجعلها تفيد معنى آخر فجملة (قـام زيـد) بمجرد دخول (هل) عليها تصبح الجملة على هذا الشكل؛ هل قام زيد؟ فأفادت (هل) الاستفهام، ومـا كانت الجملة بمجردها تفيد الاستفهام؛ فحروف المعاني إذن تفيد بدخولها على الجمل.

وبعدما استكمل المؤلّف؛ الحديث عن الجملة ودلالتها ومكوناتها أتبع هذا المبحث مباشرة بطرح سؤال، ثمّ أتبعه بالجواب وكأنّ المؤلّف يستقرئ ما في ذهن القارئ من أسئلة وخواطر؛ جعلته يتّبـع مثل هذا الأسلوب، وهو أسلوب تعليمي والسؤال جاء كما يلي: "فإن قيل: فلم جعلت أقسـام الكـلام

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص10-11.
[2] - المرجع نفسه، ص18
[3] - المرجع نفسه، ص20.
[4] - المرجع نفسه، ص47.

ثلاثة، وما أنكرتم أن يكون ههنا قسم رابع لم تذكروه، ومع هذا قد وجدنا الكلام يُفيد من قسمين* فما الحاجة إلى القسم الثالث**؟"[1] ويبدو من هذا الطرح أنّ مسألة تقسيم الكلام كانت محلّ جدل بين أوساط النحاة في تلك الفترة، وهذا ما جعل الثمانيني يقف موقف المنكر في مسألة وجود تقسيم رابع، وفي جعل الكلام قسمين لا ثلاثة؛ باعتبار أنّ الإفادة تمّت في الفعل والاسم؛ حيث يُجيب عن السؤال مدعّما إجابته بالدليل العقلي القياسي فيقول مباشرة : "قيل له: إذ قلت الكلام يفيد من ثلاثة أقسام فقد دخل الاثنان فيه لأنّ القليل يدخل في الكثير، وإنّما ذكرنا القسم الثالث؛ لأنّه يُفيد إذا انضمّ إلى القسمين الآخرين معنى لا يفيده القسمان إذا انفردا منه، ولو جعلنا الأقسام قسمين لكنّا قد أخللنا بكثير من المعاني؛ لأنّ الحرف يحتاج إليه في الإفادة وأمّا الجواب عن قولهم: ما أنكرتم أن يكون ههنا قسم رابع قد أخللتم به قيل له: عن هذا الاعتراض جوابان، أحدهما: أنّه لا يجوز في الوهم ولا يخطر في قلب معنى إلاّ ويمكن أن يُعبّر به بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلما بان لنا هذا ووضح قطعنا على أن ليس ههنا قسم رابع، والجواب الثاني: أنّ كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة له معنى يخصّه، لا يقوم قسم آخر مقامه فيه، فلو كان ههنا قسم رابع لكان له معنى يخصّه، وكان لا يمكن أن يعبّر عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة فلمّا لم يجز هذا قطعنا بأنّه ليس ههنا قسم رابع***"[2] وتعليل الثمانيني في عدم إمكان وجود قسم رابع أو الإبقاء على القسمين جواب صادر عن عقلية محيطة بخبايا علم النحو وأسراره.

ويبدو أنّ تبويب الكتاب يخضع إلى خُطة منهجية علمية وقف إثرها صاحب الكتاب على تفضيل تقديم باب على آخر لعلّة رآها، فبعد الحديث عن التقسيم الثلاثي للكلام وأحوال الاسم والفعل ودخول الحروف عليهما، والخروج بأنّها ليست كلّها معربة وليست كلّها مبنية، رأى من المناسب أن يتبعها بباب يُفرِّق فيه بين المعرب والمبني، ونلاحظ أنّه فضّل تقديم باب المعرب والمبني على باب الإعراب والبناء، ذلك أنّ الإعراب في رأيه يفتقر إلى تقدّم المعرب كافتقار الحال إلى المحلّ وأيضا البناء مفتقر إلى تقدّم المبني[3] لأجل هذا وجب أن يُقدّم الكلام في المحتاج إليه على المحتاج

* – إشارة إلى الاسم والفعل.

** – إشارة إلى الحرف.

[1] – الفوائد والقواعد، ص50.

*** – يبدو أنّ الثمانيني مقتنع بالتقسيم الثلاثي للكلمة العربية؛ ويعلّلها بالدليل العقلي، معتمدا في طريقة تعليله منهج الفقهاء في الحكم على مسألة ما، فنراه يستقرئ الظاهرة ويحلّلها لتظهر أكثر وضوحا للمتعلم، وعندما ينتهي من الإجابة عن كلّ التساؤلات المطروحة يتوصّل في الأخير إلى حكم واضح لا يسع فيه المتعلّم إلاّ أن يُسلم له ويقرّ به، ومن ناحية أخرى لم نلحظ أثناء إجابته؛ أيّة إشارة أو تلميح يوحي بتأثّر التقسيم العربي بالتقسيم اليوناني وهنا فائدة جليلة نلمسها مرّة أخرى في هذا الكتاب.

[2] – الفوائد والقواعد، ص50.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، (باب المعرب والمبني)

والمحتاج إليه هو المعرب والمبني. هذا، ويشاء البدء بالمبني على المعرب؛ لأنّ الكلام عن المبني قليل ويقول في هذا الشأن: "وإذا كان الكلام ينقسم قسمين قسم قليل وقسم كثير وكانا يتضادان وجب أن يُذكر القليل ليُحفظ وهو أخصر وأوجز ويخلى عن ذكر الكثير؛ لأنّ القليل بضدّيه يكشف عن ذكر ما ترك، وإن شاء العالم أن يذكرهما جميعا جاز، وكان زيادة في البيان وأنا إن شاء الله أذكر الطرفين وأبدأ بذكر المبني على ذكر المعرب"[1] فقدّم المبني على المعرب باعتبار قلّته وأخّر القسم المعرب لأنّه كثير ابتغاء حفظه، ويبدو أنّه قدّم وأخّر بناء على فكرة التضاد، وهو مفهوم ينتمي إلى علم الرياضيات باستعمالها لمفهومي الموجب والسالب فهما مفهومان متضادان، ما يعطينا انطباعا أنّه وظّف هذه الفكرة في عملية التبويب، وهنا تتجلى الدقّة والذكاء في تقديم المبني على المعرب وحرص المؤلّف على عمل كتاب ممنهج غايته الأولى تعليم النحو.

ويشرع بذكر أقسام المبني بما فيها الحروف والأفعال التي ليست في أوائلها الزوائد الأربع والأفعال التي في آخرها نون التأنيث ونون التوكيد والأسماء التي ليست متمكنة ثمّ ينتقل إلى المعرب، وهو قسمان: الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، إذا لم يكن في آخرها نون تأنيث عن الفعلين المضارعين المبنيين إذا دخلت عليهما نون التأنيث ونون التوكيد فيصبحان مبنيان حيث قال: "وقد بيّنت علّة بناء هذه الحروف مع الفعل في إعراب الأفعال فغنيت عن ذكرها هنا"[2] وفي الحقيقة فإنّ باب (إعراب المضارع) قد أُخّر إلى الصفحات اللاحقة* ما يُشكّل نوعا من عدم الترتيب وعدم التنسيق المفضيين إلى ضعف الاستيعاب. ولمّا جاء إلى باب الإعراب أراد الكلام عن إعراب الواحد، ولمّا كان الواحد يكون صحيحا ومعتلا، قدّم الكلام في إعراب الصحيح؛ لأنّه الأصل، ولمّا كان المفرد الصحيح منصرفا وغير منصرف قدّم الكلام في المتصرف لأنّه الأصل، فتناول فيه مواضيع منها: جعل الإعراب في آخر الكلمة حيث درس فيه جملة من الأسئلة؛ كعلّة جعل حرف الإعراب آخر الكلمة؟ ولم جُعل الإعراب للاسم والفعل فقط؟ ثمّ انتقل إلى باب تفسير الإعراب واشتقاقه، ثمّ باب الإعراب والبناء، وفيه يعتمد (الحدود) في تبيان معاني الإعراب والبناء والمعرب والمبني والفروق الموجودة بينهما، وفي بداية الباب يقول: "وينبغي أن يحدّ الإعراب ويحُدّ البناء ويحُدّ المعرب ويَحُدّ المبني"[3] فيشرع بحدّها الواحدة تلو الأخرى ثمّ بيّن علامات الإعراب والبناء الحقيقية والمجازية وتحدّث عن اختصاص الاسم بالجر، ثمّ عن إضافة الظرف إلى الفعل ثمّ تحدّث

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص52.

[2] – المرجع نفسه، ص54.

* – يبدو لي، أنّه خطأ وقع بعد وفاة الثمانيني، بمحاولة بعض تلاميذه جمع أوراق الكتاب؛ بحيث أُخّر (**باب إعراب المضارع**) سهوا أو خطأ منهم، وما قول صاحب الكتاب إلاّ دلالة قاطعة على تقديمه للباب. ينظر، (باب إعراب المضارع)

[3] – الفوائد والقواعد، ص57.

عن علّة امتناع الجزم في الاسم، ثمّ الاسم المبني وأقسامه، وبناء الفعل الماضي والمضارع، وأخيرا ذكر الحروف المبنية، وهي على أربعة أضرب، مبنية على الضم والفتح والكسر والسكون، وهي على هذا النحو خاضعة لأساس آخر هو (الإعراب والبناء) وتقسيم الأسماء المعربة إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، كما كان يربط في كثير من الأحيان بين الموضوعات النحوية والصوتية كقوله عن علّة تسمية علامة الجر بمثل هذه التسمية:"وسُمي الجرّ (جرا) لأنّ الجرّة هي الكسرة والكسرة من الياء، والياء من وسط الفم وشبّه بجرّ الحبل وهو أصله"[1] وبعدها ذكر باب إعراب الاسم الواحد؛ حيث بيّن فيه المعرفة والنكرة والمضاف وما فيه الألف واللاّم، والمنصرف وغير المنصرف وهذا ما أورده عند استهلاله لهذا الباب قائلا: "فهذا الباب ممّا يبيّن فيه إعراب الاسم الواحد من المعرفة والنكرة والمضاف وما فيه الألف والمنصرف وغير المنصرف"[2] ونلاحظ في هذا الباب أنّه قدّم الكلام في إعراب الصحيح على المعتل؛ لأنّه الأصل ويبرز فيه الإعراب، ثمّ إنّ هذا الصحيح ينقسم إلى قسمين؛ منصرف وغير منصرف، ارتأى البدء بالمنصرف؛ لأنّه الأصل وعندما فرغ من الكلام عن المنصرف، انتقل إلى غير المنصرف وبعدها في إعراب المضاف وما فيه الألف واللام؛ لأنّهما فرع على المنصرف وغير المنصرف، ولمّا انتهى من إعراب الصحيح انتقل إلى المعتل.

ويبقى المؤلّف دائما في الأسماء؛ فيتناول أبوابا خاصة بأنواعها؛ كالاسم المنقوص والاسم المقصور والممدود والمهموز، وإعراب المفرد ثمّ يذكر الأسماء الستة، ولمّا كان الاسم مفردا ومثنى ومجموعا، قدّم الكلام عن المفرد؛ لأنّه أصل للتثنية والجمع، وعندما يفرغ من المفرد ينتقل إلى المثنى؛ لأنّه فرع عليه وحين ينتهي من المثنى ينتقل إلى الجمع؛ لأنّه فرع عليه كذلك، وهنا تتجلى لنا أسس أخرى تمّ اعتمادها في عملية التبويب؛ ألا وهما (الأصل والفرع)؛ حيث يبدو لنا أنّ المؤلّف قد ارتكز عليهما كثيرا، خاصة الأبواب الخاصة بالأسماء.

ولمّا فرغ من الكلام عن أقسام الاسم، انتقل إلى التعريف بنوعية الأسماء وقد أحسن المؤلّف في عملية التقديم والتأخير، وهو ما ينمّ عن ذكاء وحس دقيق ارتسمت معالمها في كيفية التبويب حيث انتقل إلى ذكر باب المبتدأ والخبر والفاعل ثمّ ما لم يسم فاعله، ثمّ (كان) وأخواتها و(ما) النافية ثمّ الكلام عن (إنّ) وأخواتها و(لا) النافية، ثمّ ذكر المفعولات التي تلي الفاعل مباشرة وهي المفعولات الخمسة بما فيها: المفعول المطلق المفعول به، المفعول فيه المفعول له، وأخيرا المفعول معه، ويُواصل في موضوع الحال، ثمّ التمييز والاستثناء وحروف الجر ثمّ الإضافة ثمّ التوابع؛ كالنعت والتوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق والنداء والاستغاثة والترخيم والندبة.

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص59.

[2] – المرجع نفسه، ص59.

وبعد فراغه من موضوعات الاسم انتقل إلى (باب إعراب الأفعال وبنائها) فقال في بداية الباب موضحا السبب في جعل بعض الأفعال معربة "قد بيّنت فيما تقدّم أنّ المستحق للإعراب هو الأسماء دون الأفعال والحروف، وأنّ الحروف كلّها مبنية لا يستحق شيئا من الإعراب وبيّنت علّة ذلك إلاّ أنّ قسما من الأفعال ضارع الأسماء وشابهها فجذبته الأسماء من البناء الّذي هو أصله إلى الإعراب الّذي هو أصلها فدخله الإعراب"[1] مبيّنا بعدها أنواع المبنيات منه، وحالات إعرابه سواء في الرفع أو النصب أو الجزم، ثمّ تناول موضوع الفعل الماضي من حيث أقسامه وحالات بنائه موضحا آراء النحاة فيه، ثمّ يتبعه بموضوع المضارع وعلّة إعرابه وعن شروط عمل الأدوات فيه وأحكام دخول (كي) عليه ثمّ تكلّم عن أحكام (إذن) وعن شروط نصبها للفعل، ثمّ ينتقل إلى الحديث عن الأفعال الخمسة وعلامات إعرابها ثمّ تحدّث عن المضارع المبني، ثمّ انتقل إلى باب الحروف التي تجزم الأفعال وبعده جاء بباب الشرط وجوابه، ثمّ باب التعجب حيث تحدّث فيه عن صيغه القياسية وهي (ما أفعله) و(أفعل به) وغيرها من المباحث التي تندرج فيها، ثمّ ذكر باب (نعم وبئس) وباب (كم) ثمّ باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) ويشاء المؤلّف أن يخصص الكلام فيه؛ لأنّ ما ينصرف هو الأصل "والشيء إذا كان على أصله فليس له علّة تُلتمس ولكن له أن يقول: (لِمَ امتنع هذا الاسم من الصرف؟)"[2] وفيه تحدّث عن الأسباب المانعة من الصرف وأقسامه، ثمّ ذكر العدد ثمّ باب (كيفية جمع التكسير) ثمّ باب (القسم) ثمّ باب (الموصول والصلة) وبعده باب (إعمال المصدر) وباب (النونين) وباب (النسب) وباب (التصغير) وباب (همزة القطع والوصل) وباب (الاستفهام) وباب (ما يدخل على الكلام فلا يغيره) وباب (الحكاية) وباب (الخطاب) وباب (الإمالة).

هذا، ونخلص إلى أهمّ الأسس المنهجية التي اعتمد عليها في ترتيب وتبويب الكتاب وهي كالتالي:

1- اعتماد تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف؛

2- الإعراب والبناء؛

3- الإفراد والتركيب؛

4- الأصل والفرع؛

4- العلة.

وعليه، فمن يمعن النظر في كتاب (الفوائد والقواعد) يجد نفسه يتحرك مع المؤلّف في مسارات منظّمة مرتبة ترتيبا رائعا، ومنسقة على وفق خُطّة محكمة في بناء هيكل الكتاب وممّا يأخذ لبّ القارئ ويملك إحساسه إعجابا بهذا المنهجي، أنّه ما أن يفتح كتاب (الفوائد والقواعد) حتّى يجد

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص488.

[2] - المرجع نفسه، ص594.

الثمانيني ممسكا بيده، يرشده إلى الخطوة التالية ويذكّره بما وعد أن يقدّم لـــه، ثـــمّ إذا انتهـــى مـــن الموضوع يجده – القارئ – كالعادة بانتظاره فلا يتركه إلاّ عندما ينتهي من آخر باب مـــن أبـــواب كتابه، بطريقة سهلة وواضحة؛ تجعله يتّبع المؤلّف ولا يجتهد لإيجاد الأسس التي راعاها في تصميم كتابه كما هو الحال عند كثير من النحاة، كابن السراج ومن تبعه، فهو لا يـــدّخر جهـــدا لتوضـــيح خطوات كتابه أو الخطّة التي رسمها قبل الشروع في التأليف.

المبحث الثالث: التصور النحوي الخليلي.

1- النحو العربي وظروف نشأته: من الحقائق المعروفة عند الدّارسين؛ أنّ الحاجة إلى حفظ القرآن الكريم من اللحن والتحريف، وتعليم اللّغة العربية لغير الناطقين بها، كانت من الأسباب في نشوء الدراسات اللّغويّة عند العرب عامة، والنحو بصفة خاصة؛ إذ حرص العلماء القدامى على حفظ كتاب الله في الصدور والصحف وعكفوا عليه دراسة ومُدارسة ابتغاء فهم معانيه وسبر غواره ؛ لأنّه مصدر التشريع الأول.

هذا، وقد اُستعمل النحو كوسيلة لضبط أواخر الكلم، فوضع (أبو الأسود الدؤلي) **ت69هـ** النقط الكبيرة والصغيرة على الآيات القرآنية، وهي أول طريقة اعتمدها العرب في منتصف القرن الأول للهجرة، ثمّ تطوّر الدرس النحوي فاتّسع ميدانه وموضوعاته ليَجِد له لغويين عكفوا عليه يدرسونه لذاته لإتقان الصناعة النحوية، الّتي نشأت لصيقة في بداياتها مع القرآن الكريم، وكان العلماء في هذه الفترة يرتحلون إلى البوادي لتدوين اللّغة العربية الفصيحة من أفواه العرب الأقحاح فكانت مرحلة ضروريّة لاستقراء اللّغة، ثمّ غربلتها وتصنيفها والعمل على تدوينها؛ بناء على جملة من المعايير العلمية واللّغوية الّتي اُعتمد عليها في انتقاء اللّغة الفصيحة البعيدة عن مواطن الفساد اللّغوي؛ وفي القرن الثاني للهجرة نضجت هذه الدراسة واكتملت أصولها ومناهجها ومسائلها على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي إلاّ أنّها لم تُحافظ على صورتها الأولى الّتي صمّمها هو وأتباعه، فمع نهاية القرن الرابع الهجري دخل النحو مرحلة الاجترار والتكرار، وبدت الفروق واضحة جلية بين نحو الأوائل وهي مرحلة الأصالة والتأسيس الّتي يتزعمها الخليل، وبين نحو المتأخرين الّذين أضافوا إلى النحو أبوابا لا فائدة منها، إذ الفروق ليست في المصطلحات النحوية وحسب، بل في إدخال المسائل النحوية في دائرة المنطق والآراء الفلسفية المعقدة، كالإكثار من توظيف التعاريف الدقيقة النسج والغامضة عن الفهم، فللتأويل والتقدير يلجئون، وللأقيسة المنطقية يُكثرون، وأضافوا بعض الأبواب كباب (التنازع والاشتغال)، وفيما يلي أهم الملامح البارزة في منهج* النحاة المتأخرين وهي:

1- إتّباع أساليب الحوار والجدل والحجاج؛

2- العناية بالحدود؛

3- الاهتمام بأوجه الخلاف في الآراء؛

* – أُطلق على المنهج النحوي لدى هؤلاء عدّة تسميات فمنهم من أطلق عليه اسم (المنهج المعياري) كحسان تمام ومنهم من سماه (المنهج التعليلي) ومنهم من أطلق عليه تسمية (المنهج الفلسفي) أمّا حسين الخالدي فيعتبر أنّ هذه التسميات تلتقي في وصفها لأساليب النحاة بأنّها ذات صبغة عقلية مجردة تبعد بها أحيانا عن الحس اللغوي الّذي اتّصفت به المؤلفات النحوية الأولى. ينظر، كتابه (مناهج التأليف النحوي)

4- التعليل؛

5- ورود الألفاظ المنطقية؛ نحو: الأخص، الأعم، الكل، الجزء، الجوهر، الجنس، النظر المعلول الإشباع. فتكلّف النحاة المتأخرين أدى إلى تعقيد مسائل النحو ومن ثَمَّ استصعاب تعلّمه واستيعابه لدى طلاب المدارس والجامعات بصفة عامة، ولدى مريديه بصفة خاصة رغم محاولات بعض النحاة تبسيط أبوابه ووضع المتون والشروح له، فالمشكلة ليست هنا بل في كيفية تعليل تلك الظواهر النحوية، ولمّا ابتعدوا عن منطق اللغة وطبيعتها السليقيّة وقعوا في تلك التعقيدات الّتي لا تمتّ بصلة للأصول النحوية الأولى المؤسَّسة على يد الخليل وتلاميذه من بعده، وهي أصول نحويّة أصيلة مستنبطة من المدونة العربية بمختلف أشكالها تنتمي إلى فكر عربي أصيل غير متأثر بالمنطق الأرسطي، ولا بالفكر الفلسفي اليوناني كما رأينا سابقا. كما كان للعامل النحوي عندهم أثر في تفكيرهم النحوي أو في بناء الحكم الإعرابي في الجملة سواء في الاسم أم الفعل أم الحرف حيث يُنظر إلى الأثر الإعرابي الّذي يطرأ على الكلمة في التركيب اللّغوي، وهو أثر يتركه العامل اللّفظي، وعند غيابه يُلجأ إلى التأويل والتقدير في إيجاد العوامل المعنوية كالعامل في المبتدأ، أو يعللون الكثير من المسائل النحوية بعلل هي أقرب إلى الواقع اللغوي منها إلى العلل الفلسفية.

2- علاقة النحو العربي بالمنطق الرياضي: لقد تأثّرت الثقافة العربية بالفكر الرياضي وبدت مظاهره في مختلف الحقول العلمية والفكرية، حتّى أصبح هذا الفكر ركنا أساسا من أركان دائرة الثقافة العربية، ويُعدّ النحو العربي حلقة من هذه الدائرة، تأثّر بالفكر الرياضي منذ وقت مبكّر، أي في زمن تقعيد قواعد اللّغة العربية. ولقد اشتغل الخليل بن أحمد الفراهيدي بالحساب وأولى له أهمية كبيرة؛ حيث كان أول من فكّر في وضع معجم في اللّغة العربية، وقد استطاع بعقليته الجبّارة وذكائه الوقاد أن يجمع ألفاظ العربية ويحصرها بطريقة رياضية؛ وبيّن المستعمل والمهمل منها في كتاب العين، الّذي كان أوّل معجم في العربية[1] حيث جاء في مقدمة المعجم أنّه قال: "اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قَد ودق... والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه... والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها وذلك إن حروفها وهي أربعة وعشرون أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح، وهي ستة أوجه، فتصير أربعة وعشرين وجها... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها؛ ذلك أنّ حروفها وهي خمسة أحرف تُضرب في وجوه الرباعي، وهي أربعة وعشرون حرفا فتصير مائة وعشرين وجها..."[2] وتبدو لنا جليا مبادئ

---

[1] – ينظر، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، 1974، مطبوعات جامعة الكويت.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ط1. بيروت: 1988، ج1، ص59.

الرياضيات فيه؛ حيث استخدم فيه الخليل طريقة حصر ألفاظ اللغة، وذلك عن طريــق تتبّــع عــدد الألفاظ الناتجة عن تقاليب الحرف الواحد في كلّ بناء من أبنية الكلمة.

ولقد أثّر الخليل بفكره ومنهجه في غيره من النحاة؛ حيث نُقل عن ياقوت قوله: "كان النضر بن شميل يقول: أكلت الدنيا بعلم الخليــل وكتبه وهو في خصّ لا يُشعَر به"[1] فاستطاع بذكائــه وبفكــره الرياضي أن يستنبط العلل النحوية ويستخرج مسائل النحو وأن يضع الأحكام لقواعده؛ فكان المنهــل الأصيل لكلّ مُريد إلى معرفة النحو ومبادئه، وقد أتى في "النحو بما لم يأت بمثله أحــد قبلــه فــي تصحيح القياس واللّطافة، والتصريف"[2] فاشتغل في اللّغة والنحو، وبثّ آراءه النحوية بــين تلاميــذه الّذين حملوا عنه أفكاره من بعده، وقد ألّف تلميذه سيبويه كتابه الشهير، وصاغ فيه أفكــاره؛ حيــث يرى المؤرخون أنّ كلّ موضع فيه إشارة غير مباشرة يحملها الكتاب كالألفاظ التالية: "قال" "وذكــر" "سألته" "وزعم من أثق به" كان يقصد بها سيبويه أستاذه الخليل، أو صريحة كقوله: "وسألت الخليــل رحمه الله عن قولهم..."[3] ومنه أيضا قال الخليل رحمه الله: "كلّمني يَدُهُ في يدي"[4] وعلى هذا النحــو "يعتبر الخليل مؤسس النحو العربي بمعناه الصحيح"[5] ويأتي بعده تلميذه سيبويه الّــذي "جمــع علــم البرعاء من النحويين القدماء كلّهم فذكر في كتابه مذهب الخليل ومذهب يونس ومذهب أبي عمــرو ومذهب ابن أبي إسحاق وذكر مذاهب قوم غير هؤلاء، على أنّه لم يرتضها فدفعها وصــحّح علــم النحويين القدمــاء وجمع الأبنية كلّها..."[6] واعتبره أبو الطيب اللغوي من "أعلم الناس بــالنحو بعــد الخليل وألّف كتابه الّذي سماه الناس؛ قرآن النحو"[7] حيث شهد له العلماء والمؤرخون علــى القيمــة العلمية التي يمتاز بها والّذي كان محل البحث والدراسة قديما وحديثا؛ إذ كان ذا أثــر فــي ارتقــاء الدّراسات اللّغويّة عند العرب.

إنّ المجهودات الّتي بذلها علماؤنا الأوائل في جمع المادة اللّغويّة والعمل على تقعيــدها وفــق دراسة موضوعية علمية؛ قائمة على جملة من الأصول النحوية المبنية على التفسير والتعليل، هــي في الحقيقة أصول مؤسسة على المنطق الرياضي؛ فلم ينشأ النحو العربي اعتباطا؛ بل على أســاس

---

[1] – ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص74.

[2] – أبو أحمد الحسن العسكري، المصون في الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون. الكويت: 1960، سلسلة تــراث العرب، ص17.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص398.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص39.

[5] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص17.

[6] – أبو أحمد الحسن العسكري، المصون في الأدب، ص17.

[7] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص65.

علمي قويم له خصائصه ومنهجه الرياضي المبني على استقراء القواعد وفق منطق تحليل الواقع اللغوي.

فالمنطق هو علم قبل كلّ شيء، وهو معيار يُتّخذ لضبط المعرفة ووضع القوانين وإحقاق الحق؛ وهو "الصناعة الّتي تعرفنا من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الّذي يسمى بالحقيقة حدّا، والقياس الصحيح الّذي يُسمى بالحقيقة برهانا"[1] فهو على هذه الشاكلة يحمل معنى الحد والقياس والبرهان الّذي يكوّن هذا العلم؛ فالمنطق يعمل على التنسيق لمبادئ التفكير الصحيح، ويحدّد المفاهيم أو الأحكام العامة المستنتجة من العمليات العقلية للغة فالنحو العربي مستمد من استقراء الظواهر اللغوية الّتي تخضع لوضع الفرضيات الملاءمة للواقع اللغوي؛ بإجراء عمليات عقلية كالقياس للوصول إلى إثبات صحتها وديناميكيتها؛ حتّى تصير قانونا ومعيارا تسير وفقه اللّغة، وهو معيار التفكير العلمي المنطقي، ذو التفكير الرياضي البعيد عن تفكير المنطق الأرسطو طاليسي.

وبين التفكير المنطقي والفكر الرياضي صلة تكامل وتشابه، فلا يمكن الفصل بينهما فالفكر الرياضي له أصوله الاستنباطية والبرهانية، وهو قبل كلّ شيء علم قائم بذاته؛ مبنيٌّ على اليقين وصحة النتائج، وعليه فقوانين النحو العربي منبثقة من خصائص العلم الرياضي المنطقي؛ الّذي يقود إلى إنتاج قواعد رياضية منطقية؛ متماسكة ومرتبة.

والمنطق الرياضي يستند إلى النظام الاستنباطي؛ حيث يجعل من مجموعة غير مترابطة من الأفكار؛ نظاما متماسكا وغير متناقض، وهو ينتقل من قضية أولية إلى نتيجة يستلزم منها وجود العلاقة المنطقية الرياضية بينهما؛ بمعنى أنّ تحليل اللغة قائم على نظام لغوي، بحيث تُساق الوحدات اللغوية وفق تركيب لغوي خاضع لعلاقات مرتبة ومتناسقة يقبلها منطق العقل، والعنصر اللغوي لا قيمة له في ذاته بل في وظيفته الأدائية، المرتبطة بالعلاقة مع العناصر اللغوية المتواجدة في نطاق تركيب لغوي معيّن، فاللّغة العربيّة مؤسّسة على العلاقات القائمة بين أجزاء عناصرها اللّغوية، ولا يتمّ اكتشاف ماهية هذه العلاقات إلاّ بإتّباع منهج علمي، ولقد اتّخذ النحاة العرب القدامى منهجا علميا صارما في تحديد هذه العلاقات وإجراء القياس عليها، فاللّغوي "شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه وأمّا النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه"[2] وقد أشرنا إلى أنّ مهمّة اللّغويين كانت جمع ما نطق به العرب الأقحاح، ومن ثمَّ تهيئة لغة متماسكة البنية فصيحة الأداء تُعين علماء النحو في عملية الاستقراء اللّغوي؛ للوصول إلى استنباط قواعد نحوية صحيحة، يعوَّل عليها كأصل في عملية القياس كرفع الفاعل ونصب المفعول به...إلخ بناءً على فكر منطقي رياضي تحليلي؛ لأنّ النحو منطق لغوي، والمنطق نحو عقلي رياضي، وهذه العلاقة القائمة بين

[1] – ابن سينا، النجاة، تح: ماجد فخري. بيروت: 1985، الآفاق، ص3.

[2] – ابن جني، الخصائص، ص366.

المنطق والنحو علاقة متناسبة؛ وليس كما يقول الفارابي "وهذه الصناعة؛ صناعة المنطق تناسب صناعة النحو، وذلك أنّ نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللّسان والألفاظ، فكلّ ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ فإنّ علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات"[1] بل الأولى أن يقول بارتباط صناعة المنطق الرياضي بإنتاج القوانين النحوية فعلماء النحو الأوائل امتازوا بنزعة رياضية منطقية بحتة، تظهر لنا مبادئها جليا في كتاب سيبويه والأفكار النحوية الّتي نقلها عن الخليل.

ومن مظاهر ارتباط النحو بالمنطق الرياضي وضع فرضيات؛ هي بمثابة أُسُسٍ أولية للوصول إلى استنباط أساليب الصّياغة الصحيحة، فكان ابن جني يضع الفرضيةَ ويطرح السؤال ثمّ يجيب عنه؛ وهو ما يُطلق عليه أسلوب الفنقلة للبرهان على صحة الفرضيات من عدمها كفرضيّته عن المسند إليه وهو الفاعل المرفوع والسؤال عن سبب رفعه؟ فأجاب: ارتفع بفاعله، ثمّ طرح سؤال آخر: لم صار الفاعل مرفوعا؟ فأجاب بقوله: إنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجُعل الأقوى للأقوى[2] وهذه الفرضية جاءت بناء على الاستقراء اللّغوي، والنحو هو "علم مُنتزع من استقراء اللّغة"[3] وتعامل علماء النحو مع اللّغة كان تعاملاً مبنيا على الفطرة واستقراء الواقع اللّغوي للمجتمع العربي آنذاك.

وقد كان لارتكاز عملية استنباط القاعدة النحوية من الواقع اللغوي أهميّته من حيث الكشف عن الخصائص العلمية للّغة العربية وكيفية استخدام تراكيبها استخداما سليما مبنيا على صحة اللّفظ والمعنى يوصل إلى أداء التواصل الفكري بين الأفراد، ويُتّخذ كأصل يُقاس عليه، وإذا وُجد حكم لغوي لا قاعدة له قيس على القاعدة النحوية الأولى، بناءً على وجود شبه بين القضيتين، أي بين القضية الأولى وهي الأصل والقضية الثانية المتمثلة في الفرع فالفرع يقدَّر كما هو معلوم بحكم الأصل أو هو"حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[4] وإلاّ اعتمد النحاة على النظير " فأمّا إن لم يَقُم دليل فإنك محتاج إلى إِيجاد النظير"[5] وإطلاق الحدود والتعريفات على مثل هذه المصطلحات، يُدّعم شروحاتهم النحوية فيجيء النحو مؤسسا على قضايا منطقية؛ إذ يُراد بالحدّ "الدلالة على الذات لا العلة الّتي وُضع لأجلها؛ إذ علّة الشيء غيره"[6] والحدود تميّز بين الأصل

---

[1] – الفارابي، إحصاء العلوم، تح: عثمان أمين. القاهرة: 1949، دار الفكر العربي، ص12.

[2] – ينظر ابن جني، الخصائص، ج1.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص189.

[4] – أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص93.

[5] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص197.

[6] – ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1. بيروت: 2001، دار الكتب العلمية ج5، ص2.

والفرع وتضع لهما توصيفا يميّزهما، فالفرع شبيه بالأصل ويحمل بعض خصائصه. ووجه التشابه بين الفرع والأصل أو المقيس عليه، لا يُعطي الفرع حقوق الأصل كاملة، إنّه يمنحه حقوقه بشروط فـ (لا) النافية المشبهة بـ (ليس) الّتي لها حكمها في الشبه والإعمال، لا تعمل عمل ليس إلاّ بشروط، فإن لم تتوفر هذه الشروط بطُل عملها[1] هذا إذا توفرت شروط الشبه، فإذا لم تتوفر لم يأخذوا بالشاذ؛ حيث "لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[2] فهو ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه؛ فالقياس يقتصر على ما كان "مطردا في القياس والاستعمال جميعا"[3] أمّا ما كان مطردا في الاستعمال شاذا في القياس "فلا يُتّخذ أصلا يُقاس عليه غيره"[4] وما كان خارجا عن العُرف اللّغوي للمجتمع العربي في تلك الفترة، لا يُتّخذ مصدرا للاعتداد به باعتبار أنّ تلك المظاهر اللّغويّة الشاذة "إنّما دخل هذا النحو كلامهم؛ لأنّهم ليست لهم أصول يُراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما يَنطِقون به، وربّما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد"[5] ويمكن أن تصل بهم قرائحهم إلى إحداث بعض الألفاظ والعبارات لم يسبق إليها.

ويُعتبر القياس من أهمّ الأصول النحوية؛ فهو بمثابة ميزان النحو، يحافظ على سلامة القانون اللّغوي، حتّى قال أبو على الفارسي "لأن أخطئ في خمسين مسألة في اللّغة أحبّ إليّ من أن أخطئ في واحدة من القياس"[6] وهذه العناية بمسألة القياس دلالة واضحة بصلة العلاقة بينه وبين صياغة القوانين النحوية السليمة؛ لأنّ الخطأ في قياس مسألة يُحيل بالضرورة إلى الخطأ في عملية التحليل المنطقي لهذا الأصل، وعملية القياس تتوفر على جملة من الشروط العلمية والمنطقية كالمقيس والمقيس عليه، والعلة والحكم، بل توسّع النحاة وأطلقوا عدّة تسميات على العلل؛ كالعلّة الموجبة والعلّة المجوّزة، وعقدوا أبوابا عليها وقسّموا العامل إلى عامل لفظي وآخر معنوي، وكانوا من المؤسسين الأوائل لنظرية العامل، وغيرها من القضايا الخاصة بالجانب الإعرابي والأسباب الحقيقية من تبرير الحركات الإعرابية وسبب إيجادها، فنجد ابن جني يقسم الحركات حسب قوّتها فـ "المرفوع؛ هو أقوى والأثقل، والمنصوبات هي الأضعف والأخف، والفاعل هو المتقدّم والمفعول هو المتأخر، والضمة أثقل الحركات وأقواها، فكانت للأثقل والأقوى وهو المرفوع، وجعل

---

[1] – ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص398.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص97.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص99.

[5] – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى. القاهرة: 1958، دار إحياء الكتاب، ج2، ص248.

[6] – ابن جني، الخصائص، ج2، ص88.

الخفيف للأخف والأضعف، وهو المنصوب"[1] وغيرها من القوانين كعدم جواز البدء في الكلام العربي بساكنٍ، ولا الوقوف على متحركٍ؛ لأنّ التعليل المنطقي لديهم هو؛ أنّ الحركة الفيزيائية لابدّ لها من فعل ديناميكي مثلها كمثل الأصوات، ففي كلّ بداية صوتية وجب أن تُؤسَّس على حركةٍ أو فعلٍ، وعند توقف الصوت أو الكلام يكون دلالة على التوقف أو السكون.

ويبدو أنّ تأسيس بعض النظريات اللّغويّة الغربيّة؛ كان مؤسسا في جوهره على الفلسفة الأرسطو طاليسية، وعندما نأتي إلى أصحاب النظرية البنوية نلاحظ أنّ مذهبهم قائم أصلا على الفلسفة الأرسطو طاليسية، فهي في جوهرها تنتمي إلى "مبدأ الهوية فيكتفى أساسا بتشخيص العناصر والوحدات؛ بانيا كلّ ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية"[2] أي اعتبار الأشياء كلّها تشخيصيّة حتّى ولو كانت دالة على أحداث؛ حيث "يكتفُون بتقطيع مَدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية، تتّحد كلّ واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة، تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاما مفهوما"[3] أمّا إذا تغيّر معنى القطعة فهو تغيير حاصل من قبل فونيم ما "يدخل في النظام الفونولوجي للغة المعنية، وإلاّ فهو مجرد وجه من وجوه الأداء Variante"[4] فهم يكتفون باستخراج الوحدات اللّغويّة، وذلك دون استغلال سياق الكلام، ومن ناحية أخرى، ذهب أصحاب (الاستغراق الأمريكي) إلى "حصر كلّ السياقات الممكنة للقطع الصوتية"[5] بمعنى الاهتمام بكلّ القرائن اللفظية الّتي تجري في المحور التركيبي أو مَدرج الكلام، وهذا المذهب كما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح؛ حتّى وإن شابه التصور العربي بما يسمونه قسمة التركيب، لا يخرجهم أبدا من النزعة التشخيصيّة الساذجة، أي تشخيص الوحدات اللّغويّة في أجناس متداخلة بعضها في بعض[6] وهي كما قلنا؛ تصور ينتمي إلى التصور الأرسطو طاليسي الّذي يقوم على التحديد بالجنس والفصل؛ أي أنّ الأشياء إمّا داخلة في الجنس، وإمّا في الجنسين أو أكثر أو خارجة عنه، فالنظرية البنوية تميل إلى كونها ذات نزعة تحليلية تصنيفية قاصرة على الصياغة الرياضية للوحدات، ومثال ذلك في الفونولوجية؛ جنس الحروف الشفوية العربية كما هو ممثل في الرسم التالي:[7]

[(ب، م) و] / ف وبالتمثيل الشجري:

[1] – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ط1. مطبعة السعادة ج1، ص64.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، ج1، ص209.

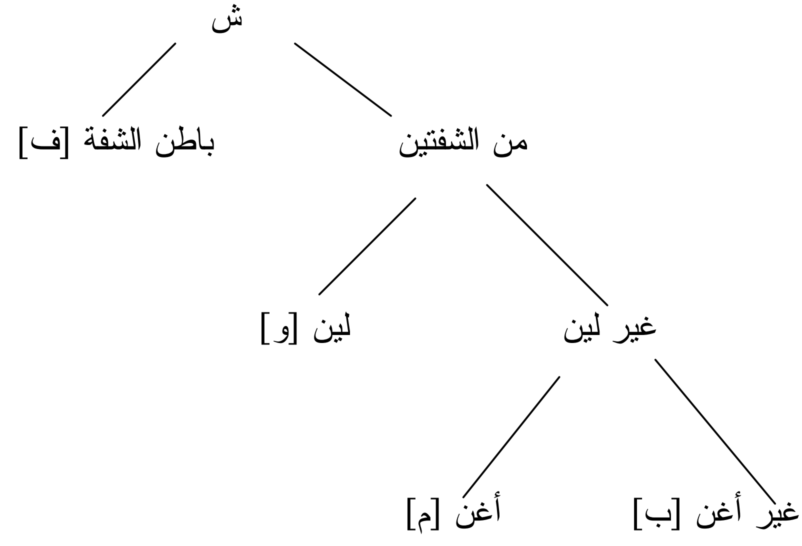
[3] – المرجع نفسه، ج1، ص210.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص210.

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص210.

[6] – ينظر، المرجع نفسه، ج1.

[7] – المرجع نفسه، ج1، ص211.



فهذا المنحى حسب الحاج صالح غير كاف لتفسير بعض الظواهر اللّغويّة كالتراكيب اللّغوية الّتي تحتمل أكثر من معنى، بيد أنّ المدرسة التوليدية أضافت مفهوم التحويل "بأن جعلت كلّ شجرة علاقة غير اندراجية بل مباشرة، إلاّ أنّها لم تهتم إلاّ بنوع واحد من التحويلات؛ وهي التحويلات التقديرية"[1] أمّا تحليل الوحدات اللّغوية في النحو العربي الخليلي فهو يتجاوز كلّ التصورات السابقة من التحديد بالجنس والفصل "بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر"[2] لإثبات صيغة الكلمة كما هو ممثل أدناه[3]

نظم (أو ترتيب) إجراء
أو حمل الشيء على الشيء.

گ	ضَ	نَ	حَ
تَ	رَ	ظَ	مَ
بَ	بَ	رَ	لَ

فَعَلَ (تمثيل لبنية المجموعة)
Simulation de la structure de Lénsemble.

مناسبة (تكافؤ)
↔
جنس= فئة

نلاحظ أنّ الوحدات تخضع لقانون (البنية) الّذي لا نراه في كيفية الجنس، والتحليل النحوي عند العرب الأوائل، كان يهتمّ بالمحورين الاستبدالي والتركيبي، كما أنّ مفهوم الفئة لديهم مُرتبط بالكيف والكم معًا، فالبنية تُستخرج بحمل كلّ جزء من وحداتها على نظيراتها مع الأخذ بعين الاعتبار المواضع المخصّصة لها.

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص212.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص212.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص212.

وممّا جعل التحليل التقطيعي في التصور النحوي الخليلي ذا فاعلية ونجاعة؛ أنّه يتوفر على مبادئ ومفاهيم مهمّة؛ كمفهوم المجموعة ومفهوم الموضع*، فهو في تصوره مؤسس على مبادئ مغايرة تماما للبحث اللّغوي عند الغرب، فهو قائم على أسس ابستومولوجية مرتبطة بجمع الكلام المسموع عن العرب الفصحاء؛ للحفاظ على الجانب الديني المرتبط بكتاب الله عزّ وجلّ، وهي بحوث متّصفة بالعلمية والموضوعية "بل بمقياسين اثنين وهما: المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة، والصياغة العقلية من جهة أخرى، فكلّما دقّت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث، كانت أحرى بأن توصف بأنّها علمية"[1] وقيمة العلمية ضرورية في أيّ بحث لغوي.

* – وهذه المفاهيم منبثقة أساسا من النظرية الخليلية الحديثة؛ وهي نظرية تبحث في التراث العربي القديم من زاوية علمية موضوعية بعيدة عن التعسف والذاتية، والتأويل، ومن خلال مجهودات الباحثين فيها وعلى رأسهم الدكتور(عبد الرحمن الحاج صالح) رئيس المجمع الجزائري؛ أثبتوا أنّ التفكير اللغوي عند العرب – النحاة الأوائل– أفرز نظرية لغوية شاملة لها خصائصها ومنهجها الرياضي في تحليل اللغة، فهي جزء لا يتجزأ من الفكر اللساني العربي، وهي نظرية تسعى إلى إحياء وقراءة التراث اللّغوي العربي الأصيل، الّذي تركه العلماء النحويون الأوائل الّذين عاشوا في زمان الفصاحة اللغوية وشافهوا العرب الأقحاح، واستعملوا التحريات والوسائل العلمية اللغوية المختلفة؛ للحصول على لغة عربية فصيحة وبعيدة عن اللّحن المسموع.

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص214.

المبحث الرابع: أصول النحو العربي.

كان الدّاعي إلى نشوء الدّراسات اللّغويّة عند علماء العرب -كما سبق وأن أشـرنا- المحافظـة على النصّ القرآني ومحاولة فهم معانيه لمعرفة القوانين الّتي تحكم اللّغة العربية مـن حيـث هـي ظواهر لغويّة خاضعة للواقع العملي المستنبطة من كلام العرب؛ فاستعانوا بالمنهج الّذي كـان بـين أيدي علماء أصول الفقه فكان الأساس الّذي قام عليه (علم أصول النحو) فنشأ بين الفـريقين تبـادل علمي قائمٌ على احتياج كلّ منهما إلى الآخر؛ فكما احتاج علماء النحو إلى وضع قواعد نحويّة للّغـة العربيّة، كان فقهاء أصول الفقه بحاجة إلى العودة إلى علماء النحو وما في أيديهم من صناعة النحو خصوصا أستاذهم الّذي علّمهم فنّ أصول الصناعة وهو (ابن جني). فالمنهج الأصولي الفقهي ساعد علماء النحو على استخراج الأحكام النحويّة واستنباطها، وذلك عندما حاول بعض العلمـاء وضـع أصول النحو تشبه أصول الفقه، بل إنّ بعضهم كان يَقرن أصول النحو بأصول الفقه حين التعريـف به؛ كما هو الحال عند أبي البركات الأنباري **ت577هـ.**

1- أصول النحو العربي: الأصل (لغة): هو ما يُبنى عليه الشيء أو ما يتوقف عليه ويُطلق على المبدأ في الزمان أو العلّة في الوجود[1] أمّا **(اصطلاحا)**؛ فهي تلك الأسس أو الأدلّة النحويّة الّتي بَنَـى عليها النحاة أحكامهم النحويّة معولين على الشواهد القويّة والحجج السليمة فكـان منهجـا علميـا صارما ودقيقا مقتفيا منهج علم أصول الفقه، يقول السيوطي في حدّ أصول النحو إنّه: "علـم يُبحـث فيه عن أدلّة النحو الإجماليّة؛ من حيث هي أدلته وكيفيه الاستدلال بها وحال المستدل"[2] فهو صـناعة وفنّ يحصل بالمدارسة المستمرّة من حيث هو جملة من القواعد الثابتة المستنبطة من القرآن؛ لأنّـه كلام الله، ثمّ كلام العرب بانتقاء أفصحهم لسانا وأبعدهم عن الرطانة ومواطن الاختلاط بالعجم، ثـمّ الحديث النبوي الشريف. أو هي "إبطال دليل بالرجوع إلى الأصل أو تسمية يطلقها النحويون علـى ما يرونه أصلا في تكوين النحو من سماع وقياس وعلّة وإجماع"[3] بمعنـى مقابلـة الفـروع علـى الأصول، واشتراط توافر أركان أدلة النحو عند ضبط المسائل النحوية.

1/1- السماع: (لغة)؛ هو عملية إصغاء للكلام الّذي يصـدر مـن مسـتعملي اللّغـة فنقـول: "استمعت كذا، أي أصغيت وتسمّعت إليه"[4] و**(اصطلاحا)**؛ هي اللّغة الّتي تكلّمهـا العـرب الأوّلـون الناطقون المثاليون للغة العربيّة دون تعلّم القواعد، فهي لغة يتلقاها الابـن عـن أبويـه سـليقة أي

---

[1] – عبد الله العلايلي، الصحاح في اللغة والعلوم، إعداد: نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي. بيـروت، دار الحضـارة ص32.

[2] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمـود سـليمان يـاقوت، 2006، دار المعرفـة الجامعيّة، ص13.

[3] – صالح بلعيد، في أصول النحو العربي. الجزائر: 2005، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، ص28.

[4] – عبد الله العلايلي، الصحاح في اللغة والعلوم، ص611.

(سماعا) واللّغة السليقيّة ليست لها قواعد معيّنة، فهي الّتي تمكّن الفرد من فهم الرسائل اللّغوية الصادرة من غيره ثمّ تأويلها وإيجاد الجمل المناسبة في سياق المقام، فيُنتج جملا وألفاظا لم يسبق لغيره استعمالها، ويقول السيوطي في كيفية أخذ اللّغة: "تؤخذ اللّغة اعتيادا كالصبيّ العربي يسمع أبويه أو غيرهما فهو يأخذ اللّغة عنهم على ممرّ الأوقات وتؤخذ تلقُّنا من ملقّن وتؤخذ سماعا من الرواة الثقاة ذوي الصدق والأمانة ويتّقى المظنون"[1] وهنا يفرّق السيوطي في كيفية أخذ اللّغة فتؤخذ سماعا من العرب الناطقين المثاليين الّذين احتجّ بهم اللّغويّون العرب، واستنبطوا قواعد اللّغة العربيّة منهم[*] أو أخذها تلقينا من قبل معلّم كما نعرفه اليوم، إذن فالسماع هو "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر"[2] حيث يُعتبر الأصل الأول من أصول النحو العربي باعتباره يمثّل المدونة الّتي استقى منها اللّغويّون القواعد النحويّة المحدّدة زمانا ومكانا؛ أي تلك اللّغة الّتي أخذت من العرب الفصحاء الّذين

---

[1] – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص58.

[*] – اتّبع العلماء القدامى منهجية علميّة صارمة أثناء التقعيد الأول لاستنباط قواعد اللغة العربية وهي كالآتي:

أ– **الرحلة:** فهي عملية أساسية في مرحلة جمع اللّغة لا بدّ منها؛ حيث يشدّ اللّغوي الرّحال إلى البوادي ويأخذ معه كلّ المستلزمات الّتي تعينه على التدوين؛ فالرحلة قبل كلّ شيء "منهج علمي متطور استدعته ظروف انتشار العربيّة والمدّ الحضاري لها". ينظر، صالح بلعيد، في أصول النحو العربي، ص40. فهي بحث عن اللّغة العربية السليقيّة من منابعها الصافية.

ب– **المشافهة والتدوين:** وهي النزول إلى الميدان لسماع اللّغة من أفواه العرب بناء على جملة من التحريات الّتي بموجبها تجعلهم يقبلون كلاما دون كلام آخر تبعا لنوعية الأسئلة المطروحة؛ فهي بمثابة اختبار لهم وبموجب معايير دقيقة اعتمدوها في نقل اللّغة وهي كالآتي:

– أن يكون من تُنقل اللّغة منهم من ساكني البادية.
– ألاّ يكونوا قد اختلطوا بالعجم.
– أن يتّصفوا بالصدق والأمانة.
– وجوب الإقامة في البادية.
– أن يكونوا بعيدين عن مواطن الرطانة.
– ألاّ تمرّ على منازلهم قوافل التجارة.

ثمّ يدوّن اللّغوي المادة اللغوية على الوسائل التقليدية المستعملة آنذاك في الكتابة؛ كاللّخاف والجلود وغيرها ويستكملها النحوي بالتصنيف والترتيب والتبويب، ثمّ استخراج القواعد، وهذا لا يعني أنّ النحوي لا يمكن أن يكون في نفس الوقت لغويا؛ فالخليل وأبو عمرو بن العلاء والكسائي وغيرهم كانوا لغويين ونحويين، فعُرف عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قضى معظم حياته في البوادي لجمع اللّغة.

[2] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص74.

عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة في الحضر، ونهاية القرن الرابع للهجرة في البادية ويعتبر كلامهم حجة؛ باعتبار الاستعمال المتواتر له الجاري على حدّ الكثرة الخارج عن حدّ القلّة فالكلام الشائع الاستعمال الموافق لأغراض الاتّصال بين الجماعة هو الّذي يُعتمد في عملية التقعيد اللّغوي، أمّا الكلام النادر القليل الاستعمال؛ فإنّه يعدّ حجّة دون بناء القواعد عليه فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: اسم المفعول؛ (مصوون) من الفعل الماضي (صان) لذا قسّم أهل العربيّة المسموع إلى مطرد وشاذ، فما وافق الصناعة النحوية من الكلام فهو مطرد، وما خرج عنها فهو شاذ، لذلك قسّم ابن جني الكلام إلى أربعة أضرب هي:

1- مطّرد في القياس والاستعمال معا: كرفع الفاعل ونصب المفعول أبدا نحو جَلَسَ زيد ولَقيت زيدا، ومررتُ بزيد.

2- مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال: كقولهم: مكان مُبقل، فهذا هو القياس أمّا السماع فهو: باقل وهو الأكثر.

3- مطّرد في الاستعمال، شاذ في القياس: كقولهم: استنوق الجمل، استحوذ، وأبى يأبى.

4- شاذ في القياس والاستعمال معا: نحو قولهم: فرس مقوُود، وثوب مصوون.

2/1- القياس: (لغة) هو تقدير الشيء بالشيء والمقياس: المقدار تقول:قايست بين أمرين مقايسة وقياسا وبمعنى قاسه قيسا وقياسا واقتاسه ورجل قيّاس وهو مقيس عليه وقاسه بالمقياس والمقاييس الصحيحة وقايست بين شيئين[1] إذن فالقياس هو إجراء تقدير بين الشيئين كأن نقيس طول قطعة أرض أو عرضها وهكذا. أمّا **(اصطلاحا)**؛ فهو حمل الكلام الحاضر على الكلام الغائب إذا جرى على منوال كلام العرب، ويقول السيوطي نقلا عن ابن الأنباري: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[2] كرفع الفاعل ونصب المفعول دائما حتّى وإن لم يكن غير المنقول من وضع كلام الأولين، فإنّه يُقاس على المنقول باعتبار معناه أو العلّة الّتي تربطهما أو هو النسج على منوال العرب، الّذين يحتج بهم وفي تعريف الفقهاء حمل فرع على أصل؛ فالقياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي وهو الأساس الّذي يلجأ إليه النحاة والمعوّل عليه في المسائل النحوية، وهو حقيقة علمية فلولا القياس لما استطعنا التعبير عن كثير من المعاني، فهو موجب لإثراء اللغة العربية وتنميتها وإغنائها بأنماط وأساليب تساير كلّ عصر وفق ما تقتضيه الحاجة[3]

3/1- الإجماع: في **(اللّغة)**؛ يُراد به الاتّفاق على الأمر يقال: أجمع القوم على شيء إذا اتّفقوا عليه، وجاء في الصحاح أنّه "اتّفاق الخاصة أو العامة على أمر من الأمور واعتبار ذلك دليلا

---

[1] - الزمخشري، أساس البلاغة، راجعه: إبراهيم قلاني:الجزائر، دار الهدى، ص565.

[2] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص203.

[3] - ينظر، مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما-1934-1984 ، القاهرة: 1984 الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

على صحّته"[1]. أمّا في (**اصطلاح**) الأصوليين فيُطلق على اتّفاق المجتهدين من أمّة محمد (صلى الله عليه وسلم) في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي[2]. أمّا الإجماع عند علماء العربيـة فهو إجماع نحاة مدرستي البصرة والكوفة في بعض المسـائل النحويـة، ووضـع الشـروط لهـا للاحتجاج بها؛ حيث اقتبس النحويون من الفقهاء طرائقهم في الإجماع واسـتخدموها فـي تقريـر القواعد اللّغوية.

4/1- العامل: يُعتبر العامل النحوي العنصر الفعال الّذي يُؤثر في غيره سواء مـن الناحيـة اللفظية أو المعنوية؛ كالأفعال وما شابهها التي تؤثر في الحركات الإعرابية الّتي تظهر على أواخـر الكلم، فمع كلّ معمول عامل يؤثر فيه سواء كان لفظيا أو معنويا، والعامل يُوجب بالضرورة وجود المعمول ووجود المعمول كان بتأثير من العامل، حيث لا تخلو البنية اللفظية للجملـة مـن هـذين العنصرين، ويحمل النحاة مثلا "أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة باتّخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة مع إبقاء النواة كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه)"[3] فمفهـوم العامـل على هذا النحو؛ هو إجراء تفرّع به وعليه كلّ ما هو خاص بالوضع اللغوي العربي[*]

5/1- الإعراب: (لغة)؛ بمعنى الإبانة وذلك في قولهم: "أعرب الرجل إذا أبان عمّا في نفسه"[4]. و(**اصطلاحا**) هو "اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظًا أو تقديراً، ويدخل في هذا إعـراب الاسم الصحيح والمعتل، فالمقصور يقدّر على ألفه الإعراب كاللّفـظ وليس كذلك آخر المبني فإنّ آخره إذا كان ألفا لا تقدّر عليه حركة، إلاّ أن يكون ممّا يستحق البناء على الحركة"[5] وهذا يقودنـا إلى ضرورة التفريق بين الإعراب والبناء فـ "الإعراب ضد البناء في المعنى ومثلـه فـي اللّفـظ والفـرق بينهما زوال الإعراب لتغيّر العامل وانتقاله ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباتـه"[6] ويأتي على أربعة أضرب رفع ونصب وجر وجزم فالرفع والنصب يشترك فيهمـا الاسـم والفعـل والجرّ يختصّ بالأسماء والجزم يختص بالأفعال ولا يدخل الأسماء.

---

[1] - عبد الله العلايلي، الصحاح في اللغة والعلوم، ص206.

[2] - ينظر، زكي الدين شعبان، أصول الفقه الإسلامي، 1965، مطبعة دار التأليف مصر.

[3] - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص222-223.

[*] - وقد اكتشف نعوم تشومسكي؛ أهمية (العامل النحوي) في المنهج التحويلي الّذي يشبه إلى حدّ ما العامل النحوي في النحو العربي.

[4] - أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1. دمشـق: 1995، دار الفكر، ج1، ص52.

[5] - المرجع نفسه، ج1، ص52

[6] - ابن جني، اللمع في العربية، ص10.

6/1- العلّة: (لّغة)؛ هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه والتعليل: سقيٌ بعد سقي وجنيٌ بعد جني الثمرة مرّة بعد أخرى، والعلّة المرض وحدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه كأنّ تلك العلّة شغلاً ثانيا منعه شُغله الأول وعلّله بالشيء أي لهّاه به كما يُعلّل الصبي بشيء من الطعام"[1]. **واصطلاحا؛** هي السبب في حمل الفرع على الأصل والتعليل هو عملية إجراء مجموعة من الأسباب للحكم على الظواهر اللّغويّة بجملة من الأحكام تُوافق أصول الكلام المتعارف عليه وهو السبب الموجب للتّغيير في حركة الإعراب مثل سؤالنا: لم رفعنا (علي) في جملة (جاء علي) فهذا سؤال على العلّة، وقد قال سيبويه في تبيان أسباب مجيء الكلام بصفة ما "وليس شيء ممّا يضطرون إليه، إلاّ وهم يحاولون به وجهاً"[2] فإذا لم يُوجد تعليل لحكم نحوي قيل هذا مسموع.

ومن خلال هذا الجدول سنوضح الفرق بين أصول النحو عند النحاة الأوائل والمتأخرين:

عند الأوائل.	عند المتأخرين.
- الاحتجاج بشعراء الطبقات الثلاثة: الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين.	- الاحتجاج بالمولدين والمحدثين.
-الاحتجاج بالقراءات المتواترة الموافقة للرسم والعربية والجمهور وعدم القياس على الشاذ منها.	- الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها.
- الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة واعتمادها بقلّة في ضبط القاعدة.	- الاحتجاج بكثرة بها.
-القياس من قبيل حمل الشيء على الشيء فهو قياس متأثر بالقياس الفقهي.	- متأثر بقياس المناطقة.
- جواز مخالفة الإجماع.	- عدم جواز مخالفته.
- العامل عندهم مدار النحو كلّه فهو نظرية تعليمية محضة غرضها تبسيط قواعد النحو وتيسيرها.	- معقّد للنحو العربي.
- الإعراب يحدث عن عامل ظاهر أو مقدّر ويبطل ببطلانه، فهو متنقل لتنقل العامل الذّي	- عبارة عن آخر الحركات الّتي تبين عن معاني مختلفة.

[1] - عبد الله العلايلي، الصحاح في اللغة والعلوم، (مادة: علّ) ص150-151.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

يحدث المعاني الإعرابية للكلام. - العلّة مستنبطة من واقع اللّغة ومنطقها فهـــي علّة عفويّة.	- متأثرة بالعلل الفلسفية والكلامية.

نلاحظ أنّ مواقف الأوائل والمتأخرين من هذه الأصول تختلف، فما محلّ الثمانيني من كلّ هذا؟

نتائج الفصل الأول:

من خلال ما تمّ التطرّق إليه، بدراسة المنهج العام لكتاب (الفوائد والقواعد)، ومن خلال البحث الّذي تطرقنا فيه لمفهوم المنطق الرياضي عند النحاة الأوائل؛ نستنتج منها ما يلي:

1- كتاب (الفوائد والقواعد) مصنّف جامع بمنهجه وأسلوب تأليفه، وبمسائله النحوية الّتي يجد فيها طالب هذا العلم ضالته، بعيدا عن تكلّف الغالين، من حشو الكتب بأبواب لا طائل منها وبالتالي إجهاد الفكر في البحث بلا فائدة.

2- يتميّز الكتاب بأسلوبه التعليمي من حيث استيفاء الأمثلة والشواهد، وعرض مختلف الفوائد والقواعد؛ بأسلوب ميّسر وواضح وبسيط، جاءت مادته العلمية غزيرة قيّمة.

3- مرتّب ومبوّب وفق جملة من الأسس المنهجية العلمية؛ التي ساهمت في بناء هيكله العام.

4- عرض المسائل النحوية بأسلوب منطقي منظّم؛ خاضع لاتّباع منهج بحث شبيه بمناهج البحث المتّبعة حديثا، من حيث التعريف بالموضوع وإشكالاته، وأنواعه واختلافات النحويين في حكم إعرابه، وأخيرا الخروج بالرأي الّذي يراه مناسبا.

5- استعمال أسلوب الفنقلة؛ بطرح سؤال متبوعا بجواب؛ لغرض الإجابة عن كلّ الأسئلة الّتي يمكن أن تخطر في ذهن القارئ.

6- حضور مفهومي التأويل والتقدير والاتّكاء عليهما في حلّ المسائل النحوية.

7- ذكر الآراء اللغوية الخاصة بالنحاة السابقين والعمل على وصفها وتحليلها؛ وانتقاء الأفضل منها.

8- الكتاب مفيد للمتعلمين؛ حيث تنفعهم القاعدة الضابطة المجملة، المتبوعة بالأمثلة الموضحة المتعددة، وهذه أشبه بالنماذج التطبيقية التي يقوم بها المتعلمون في فهم التدريس في هذا الزمان.

9- تميّز الفكر النحوي الخليلي بالأصالة والموضوعية العلمية، والنظرة الاستقرائية للواقع اللغوي للمجتمع العربي في تلك الفترة.

10- إنّ مرحلة التأسيس لعلم النحو عند النحاة العرب الأوائل اتّسم بمنهج علمي؛ مبني على منطق رياضي توخى فيه النحاة جملة من المفاهيم الأساس في صياغة القواعد النحوية.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقيّة لأصول النحو العربي من خلال كتاب: (الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة 442هـ)

- المبحث الأول: السماع.
- المبحث الثاني: القياس.
- المبحث الثالث: الإجماع.
- المبحث الرابع: الأدلة الأخرى.

1- العامل.

2- الإعراب.

3- العلة.

- المبحث الخامس: التصور النحوي لبعض المصطلحات النحوية عند الثمانيني.
- المبحث السادس: آراؤه واجتهاداته.

المبحث الأول: الأصل الأول (السماع).

1- مصادر السماع عند الثمانيني: هناك ثلاثة مصادر اعتمد عليها في التقعيد اللّغوي هي: كلام العرب والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف* الّذي يُعتبر المصدر الثالث بعد كتاب الله، فهو كلام أشرف خلق الله؛ الرسول (ص).

1/1- كلام العرب: هو ما يمثّل كلامهم شعرا أو نثرا وقد حدّد الأخذ به من ناحية الزمان والمكان، ويُشترط فيهما أن يُعرف قائله للاحتجاج به "وكأنّ علّة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته"[1] حيث اشتُرط في السماع ما يلي:

أ- العربية: وهي تمثّل أعراب البوادي الساكنين في أعالي بادية نجد، أو كما سمّاهم أبو عمرو بن العلاء واستثنى الأخذ منهم؛ الساكنين في أعالي السافلة وسافلة العالية، وهم أكلة الضباب وحرشة اليرابيع، الّذين لم يختلطوا بغيرهم من العجم، ولم يغادروا مكان إقامتهم وإذا غادروها يُشترط عدم الإطالة خارج الدّيار، فهم الناطقون المثاليون للّغة العربيّة.

ب- صحة النقل: هو أن تُنقل اللّغة من مصادرها الأصليّة دون وساطة؛ فيُحافظ الناقل عليها كما سمعها على أن لا يُغيّر منها شيئًا؛ حيث يُشترط في ناقل اللّغة أن يتحلى بـ:

- الأمانة عند عملية التحرّي في الأخذ عن الثقاة.
- تقييد ما سُمع بالكتابة.
- أن يكون واسع الحِفظ والدِّراية بأشعار العرب.
- أن يتحلّى بالصبر عند سماع اللّغة.
- أن يكون ممّن يشدّون الرحال.

ج- الفصاحة: تلك اللّغة الّتي تجري في ألسن أهل المدر، والّتي تمثّل حياتهم البدويّة القاسية الكثيرة الاستعمال، البعيدة عن الكلام النادر والغريب، وهي الّتي توافق القياس النحوي الّذي ينشده اللّغويون العرب، حتّى أنّهم أجازوا أخذ اللغة عن فاقد العقل شرط أن تكون المعايير الّتي حدّدوها مطابقة له، فالثمانيني على غرار البصريين أجاز أخذ اللّغة عن فاقد العقل، ففي مواضع استعمال نون التوكيد الثقيلة قال: "ومن كلام أبي مهدية[2] في صلاته: "اخْسَأْنانِّ عنّي" وهذا الرجل فصيح تؤخذ عنه اللّغة إلاّ أنّ في عقله لوثة، فكأنّه دخل في صلاته فخُيّل إليه الجنّ فقال طاردا لهنّ: "اخْسَأْنانِّ

---

* - نقل السيوطي عن صاحب كتاب (ثمار الصناعة) أنّه قال: "النحو علم يُستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام الفصحاء العرب" فقصره عليهما ولم يذكر الحديث النبوي الشريف، رغم اعتماد النحاة القدماء عليه اعتمادً واضحا. ينظر، جلال الدين السيوطي الاقتراح في أصول النحو، فصل (الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم).

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص149.

[2] - قال ابن النديم: "أبو مهدية الأعرابي، كان صاحب غريب يروي عنه البصريون، وكان يهيج به المبرد في كلّ سنة مديدة ولا مصنّف له" . ينظر، ابن النديم، الفهرست، بيروت، دت، دار المعرفة.

عنّي" ويدلك على لوثته؛ كلامه في الصلاة ولو كان عاقلا لما تكلّم في الصلاة، إلاّ أنّ فساد عقلــه لا يمنع من أخذ اللّغة عنه؛ لأنّ اللّغة عنه طبع ليست تحتاج إلى عقل"[1] فذهاب العقل، لا يعنـــي ذهــاب اللغة، فالرصيد اللّغوي يبقى على حاله، فلا تتغيّر الألفاظ ولا التراكيب اللّغوية، وإنّما الّذي يتغيّر هو كيفيات الخطاب مع الآخر ليس إلاّ.

د- **الكثرة:** وهي العربيّة الكثيرة الدوران الشائعة في الاستعمال الخارجة عن حدّ القلّة إلى حــدّ الكثرة والّذي يشترط فيها التواتر على "أن يبلغ عدد ناقله عددا لا يجوز على مثلهم الاتّفــاق علـــى الكذب"[2] وهنا إشارة إلى ضرورة التحرّي الدقيق ممن يؤخذ عنه اللغة. والنحاة الأوائل "وقفــوا فـــي هذه اللّغة الّتي استشهدوا بها من حيث الزمن عند أواخر العصر الأموي وأوائل العصــر العباســي ولم يأخذوا إلاّ عن القبائل الخالصة الّتي لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم"[3] كمــا اســتهجنوا بعــض اللّغات بما تحوي من الكشكشة والعنعنة والعجعجة... أمّا المجمعيّون في العصر الحديث فقد أبــاحوا قَبول السماع من المحدثين على أن تكون الكلمات المستحدثة مستساغة وجارية على الأصول اللّغويّة المعروفة[4] بحيث تَرِد على ألسنة الناطقين بكثرة، وتُستعمل أيضا على الصعيد المكتوب.

1/1/1- لغات العرب: وردت في كتاب (الفوائد والقواعد) جملة من اللّغات الّتي استشــهد بهــا الثمانيني وهي كالآتي:

في باب (ما) النافية وفي اختلاف لغات العرب في استعمالها ذكر لغة (**بني تميم**) الّــذين قــالوا: "هي تدخل على المبتدأ أو خبره -أي ما النافية- وعلى الفعل وفاعله، فينبغـــي أن لا تــؤثر إعرابــا وأنّها مشتركة لاختصاصها بإحدى الجملتين دون الأخرى، وإنّما تؤثر النفي في الأخبار فقط، فجرت عندهم مجرى (هل)"[5] وهو الرأي الّذي عند سيبويه في قوله: "وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّــا) و(هل) أي يعملونها في شيء"[6] فما النافية تصبح كـــ (هل) عندما تدخل على المبتدأ والخبر.

واحتجّ أيضا بلغة (**أهل الحجاز**) فقال: "وأمّا أهل الحجاز فشبّهوا (ما) بـــ (ليس)"[7] شرط أن تدخل على المبتدأ والخبر، وأن يكون الخبر مؤخرا منفيا قال سيبويه: "وأمّــا أهــل الحجــاز فيشــبهونها بـــ(ليس)"[8] واستشهد بالآية التالية: "قال تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَراً**﴾ الآية:1/ سورة يوسف. وقال: ﴿**مَــا**

[1] - الفوائد والقواعد، ص643.

[2] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص183.

[3] - خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص81.

[4] - ينظر، مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجموعة القرارات في خمسين عاما،34 – 1984.

[5] - الفوائد والقواعد، ص224.

[6] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

[7] - الفوائد والقواعد، ص224.

[8] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم**﴾ الآية:2/ سورة المجادلة. بكسر التاء في أكثر القراءة"[1] فبكسر التاء قراءة أهل الحجاز، وبالضم على لغة بني تميم؛ حيث قال سيبويه: "...ومثل ذلك في قوله عز وجل: ﴿**مَا هَـذَا بَشَـرًا**﴾ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلاّ من درى كيف هي في المصحف"[2] فالثمانيني يجري في كلّ هذا على مذهب سيبويه، ونلاحظ من خلال قوله السابق "بكسر التاء في أكثر القراءة"[3] أنّ لغة أهل الحجاز هي اللّغة المستعملة بكثرة فكانت قراءة الجمهور بهذه اللّغة وهو ما عليه النحاة الأوائل.

ومنه استشهاده بلغة (**سُلَيم**) إذ قال: "والمذهب الرابع هو لغة (سليم) يُعملون (القول) على جميع متصرفاته نحو قولك: (قُلتُ زيدًا مُنطلقا) و(قال عبد الله أباك مُحسنا)"[4] وهذا في باب (المفعول به: أفعال القلوب (أتقول) ويؤيّد ما ذهب إليه سيبويه في قوله: "وزعم أبو الخطاب أنّ أناسا من العرب يوثق بعربيّتهم وهم بنو سُليم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننتُ)"[5] وكذلك بلغة (**أزد السّراة**) في قوله: "فأمّا قول الشاعر: [الطويل]

ظَلَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيلُهُ ومِطْوَاي مُشْتَاقَانِ لِهْ أَرِقَانِ

فهذا أسكن الهاء ضرورة وهي لغة في (أزد السّراة) والإسكان في هذا إنّما هو لتقويم الشعر واتّباع الوزن"[6] في مسألة اختلاف اللّغات في (هاء) المفرد. كما كان يستهجن بعض اللّغات وينعتها بالفساد كاللّغة التي سبق ذكرها آنفا، وفي حالة الوقف ذكر فيه عدّة مذاهب ومن بينها "أن نعوض من التنوين في الرفع واوا، وفي الجرّ ياء كما عوّضنا في النصب ألفا، وهذه لغة **أزد السَّراة** وسنبيّن فساد هذا"[7] وهو الرأي الّذي عليه سيبويه في قوله: "وزعم أبو الخطاب أنّ أزد السّراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي وبعمري جعلوه قياسا واحدا فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف"[8] فالثمانيني يرفض هذه اللّغة، كما جاء بمذهب آخر في الوقف، وهو "أن لا نعوض من التنوين في النصب ألفا، كما لم نعوّض منه في الرفع واواً وفي الجرّ ياءً، وهذه لُغية قليلة تستعملها

---

1 – الفوائد والقواعد، ص225.

2 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص59.

3 – الفوائد والقواعد، ص225.

4 – المرجع نفسه، ص283.

5 – سيبويه، الكتاب، ج1، ص124.

6 – الفوائد والقواعد، ص419. والشاعر هو يعلى بن الأحول الأزدي. وفي الخصائص أنّ أبا الحسن حَكَى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأَزْدِ السَرَاةِ. ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1.

7 – المرجع نفسه، ص81.

8 – سيبويه، الكتاب، ج4، ص167.

الشعراء في الشعر المفيد فيقولون: (هذا زَيْد)"[1] فنلاحظ أنّه ينعتها باللّغية تصغيرا فهو مذهب قليل إنّما يُستعمل في الشعر للضرورة لا غير.

وللدلالة على أنّ الألف هي الأصل في التثنية إجماع العرب عليها، لكنّهم اختلفوا في الياء، وقد أورد المؤلّف ثلاث قبائل تُلزم الألف في التثنية فقال: "وقد أقرّ **بلعنبر وبلْهُجَيْمُ وبلْحارثُ** الألف في النصب والجرّ كما أقرّوها في الرفع فقالوا: (جاءني الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان وقالوا: (قطع الله يداهُ)"[2] وعلى هذه اللّغات قُرأ ﴿**قَالُوا إِن هَذَانِ لَسَاحِرانِ يُرِيدانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِن أَرضِكُم بِسِحْرِهِمَا ويَذْهَبا بِطَرِيقَتِكُمُ المُثْلَى**﴾ الآية: 63/ سورة طه. فهذان في موضع نصب بـ (إن) فثَبُتت الألف في النصب، كما ثبُتت في الرفع.

هذا عن بعض القبائل العربية الّتي ساقها لنا، وبعدها مباشرة وللدلالة على تفاوت القبائل في درجة الفصاحة قال: "وغير القبائل الّتي ذكرناها من العرب وهم **أفصح منهم** قالوا التثنية معربة ولو ألزمناها طريقة واحدة لالتبس المعرب بالمبني فغيّروا ليكون فرقًا بين المعرب والمبنيّ"[3] ولكن دون ذكر لها، بل نعتها بالفصاحة ما يدلّ على تفاوت درجة الفصاحة وكما قيل: الفصاحة فصاحات فالمعايير المتّبعة لدى النحاة جعلت الاحتجاج باللّغة تمسّ قبائل قليلة، وهي الموجودة خاصة في أوساط البلاد، فأكثر ما أُخذ عن ثلاث قبائل وهي: قيس وأسد وتميم، وأقلّ ما أُخذ من قبيلة هذيل وبعضا من قبيلتي طيء وكنانة؛ حيث نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي في كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف) أنّه قال: "... والّذين عنهم نقلت اللّغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أُخذ اللّسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإنّ هؤلاء هم الّذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[4] أمّا باقي القبائل فلم يُنقل عنهم؛ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين غيرهم من الأمم، كلخم وجُذام وقضاعة وغسّان وإياد وتغلب والنّمر وبكر وعبد القيس وأزد عُمان وأهل اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وسكان الطائف وحاضرة الحجاز، أمّا قريش فقد أُختلف في أمرها بين احتجاج العلماء بلغتها أو عدم الاحتجاج بها؛ فهناك من يعتقد بأخذ اللّغة منها؛ باعتبار أنّها كانت من أفصح العرب لسانا[5] وبين من يرى بنقيض ذلك بحكم دخولها ضمن القبائل المختلطة بغيرهم من الأمم، فصارت هذه العلة سببا في استبعادها؛ ولكن يبدو

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص81.

[2] – المرجع نفسه، ص119.

[3] – المرجع نفسه، ص119.

[4] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص101-102.

[5] – ينظر، أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت: 1963، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر.

أنّ الثمانيني احتجّ بهذه اللّغة فقال: "فأمّا جمهور العرب (قريش وتميم) فإنّهم يُبدلون منها هاء في الوقف فيقولون: (شجره، وتمره)"[1] وهذا في الوقف على تاء التأنيث؛ حيث أبدلوا منها الهاء، ليفرقوا بين التاء الّتي زيدت للتأنيث والتاء الأصلية. قال سيبويه: "أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء الّتي هي من نفس الحرف"[2] نحو: قُوت، وبيت.

وهذا المعيار الّذي حدّده القدامى جعلت هذه اللّغة مقصورة على الفترة الزمانية والمكانية الّتي رسموها وبقينا ننسج على برنوسهم لا نحيد عنه، فلا يحقّ لنا أن نبدع أو أن نقول غير ما قالوه وأن نقيس قياسا لم يقيسوه، خاصة مع ما استجدّ من الأساليب اللّغويّة الحديثة فاستبعدت بمقتضاه – المعيار الزمني– لغة المولدين والمحدثين "فلم يُؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف البلاد الّتي تجاور سائر الأمم الّذين حولهم فإنّه لم يُؤخذ لا من لخم، ولا من جُذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية... ولا من تغلب ولا نمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكر؛ لأنّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد قيس؛ لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهنود والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الّذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأعاجم وفسدت ألسنتهم"[3] فالمتصفح لمادة الكتاب، يلاحظ هذا الالتزام في تجنب الاحتجاج باللغات المذكورة سابقا، غير لغتي (تغلب وبكر) فإنّ المؤلّف احتجّ بهما* وبلغات أخرى كلغة أهل الحجاز وتميم وأسد وسليم، ولغة قريش وغطفان وهوازن وغيرها من اللّغات، وهذا يعني أخذه بالمعيار الزمكاني الّذي حدده القدامى، وهو في هذا على غرار سيبويه الّذي أكثر من الاستشهاد بلغات تميم وأسد وأهل الحجاز، وهي اللّغات الأكثر اعتدادا، ويفسّر (خالد عبد الكريم جمعة) ذلك: "أنّ الشعراء لم يظهروا بدرجة واحدةٍ في جميع القبائل، بل اشتهر بعضها بكثرة الشعراء فيها، ولم ينبغ في بعض القبائل سوى شاعر أو شاعرين ولذلك كان من الطبيعي أن يكثر الاستشهاد بشعر قبيلة، ويقلّ بشعر قبيلة أخرى"[4] إضافة إلى أنّ للعامل الجغرافي أثراً في الأخذ عن

[1] – الفوائد والقواعد، ص613.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص166.

[3] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص19–20.

* – استشهد سيبويه بلغتي (بكر وتغلب) وبعض اللّغات التي لم يذكرها السيوطي في نصه السابق، كما احتجّ بلغة قريش، كما فعل الثمانيني. لمزيد من التفصيل، ينظر، كتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه، للأستاذ/ خالد عبد الكريم جمعة، ط2. مصر: 1989، الدار الشرقية.

[4] – خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص302.

هذه القبائل الثلاث بكثرة ذلك أنّها قريبة من البصرة والكوفة مقارنة بغيرها من القبائل، فكانت الصلة بين اللغويين العرب وهذه القبائل قوية، تتبعها قبيلة قريش من حيث الاعتداد بها؛ لأنّ القرآن الكريم نزل بلغتها وهذا في أغلب الأقوال، كما أنّ النبي (ص) نشأ بها وأخذ الفصاحة عنها.

وكان كثيرا ما يلجأ إلى استعمال أسلوب التعميم أو التخصيص** دون ذكرٍ للقبائل نحو: الحديث عن تغيّر حركات الإعراب في حرف الثاء في كلمة (حيث) وورودها بصيغ مختلفة لدى بعض العرب وذلك في قوله: "في العرب من يقول: (حيثُ) وفيهم من يقول: (حيثَ) وفيهم من يقول: (حيثِ) كما أنّ فيهم من يقول: (حَوْثُ) وفيهم من يقول: (حوثَ)"[1] وهنا اختلاف واضح من حيث اللّهجات[2] دون أن يَنسبها إلى قبائل معيّنة، فمثل هذا النوع من الإغفال- إن صح التعبير- مستخدم أيضا عند النحاة وعلى رأسهم سيبويه.

وعن حركة حرف المضارعة في غير الرباعي قال: "وقد ضمّ **قوم من العرب وهم قليل** أوّل مستقبل الخمسة والستة حملا لها على الأربعة، إذا كانت أقرب إليها من الثلاثية"[3] نحو: قولهم: يُستخرج وهو مبني للفاعل وهي لغة شاذة. ومنه قوله: "وقد جاءت **لُغية عن بعض العرب** في تثنية هذه الأسماء(هذان أبان وأخان وحَمان) و(رأيت أبينِ وأخينِ وحميْنِ)... و(هذان أباكما وأخاكما وحماكما) و(رأيتُ أبيكما وأخيكما وحميكما وهنيكما)... وقالوا في جمع السلامة: (هؤلاء أبُون وأخون وحَمون) و(رأيتُ أبينَ وأخينَ وحمينَ)"[4] فالمتعارف عليه في تثنية هذه الأسماء ما يلي: في الرفع يُقال: هذان أبواك وأخواك وحمواك، وفي الجمع يُقال: آباء وآخاء وأحماء تُضمّ الهمزة في الرفع وتُفتح في النصب وتُكسر في الجرّ؛ لأنّها حرف صحيح[5]. وعن همزة الممدود المتصرف قال: "وقد شبّه قوم همزة الممدود المنصرف بهمزة التأنيث فقالوا: (هذان رداوان) و(رأيت رِداويْنِ) و(مررت برداويْنِ) فقلبوا الهمزة واو هذه **لغة قليلة**"[6] فنعتها بالقليلة دون أن ينسبها إلى قبيلة معيّنة وأيضا قوله في جمع سلامة التذكير: "فأمّا (زكريْ) فهي لغة في هذا الاسم وهو مثل: (قاضيْ) تقول

** – في بعض الأحيان كان المصنف يستشهد بمسألة ما، وينسبها إلى كل العرب أي كل القبائل العربية دون استثناء كقوله" لأنّ العرب تؤكد الشيء إمّا بتكرير لفظه أو بتكرير معناه" ينظر، الفوائد والقواعد ص256، فلفظة (العرب) تفيد معنى (التعميم) أمّا معنى التخصيص، فكان يُطلق لفظة (العرب) ويريد بها لغة من اللّغات دون ذكر اسمها ففيه نوع من الغموض، كقوله: "وقد ضم قوم من العرب وهم قليل..." ينظر، الفوائد والقواعد، ص73. فقال: (قوم) وأتبعها بـ (من) التي تفيد معنى التبعيض.

[1] – الفوائد والقواعد، ص62-63.

[2] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3.

[3] – الفوائد والقواعد، ص73.

[4] – المرجع نفسه، ص109.

[5] – ينظر، المرجع نفسه، (الأسماء الستة: لغات العرب في جمعها).

[6] – الفوائد والقواعد، ص121.

في الرفع(الزَكَرونَ) وفي النصب والجرّ (الزَكريْنَ)"[1] دون أن يُسمي القبيلة الّتي تنحُو هــذا النحــو. وهي الظاهرة الّتي نجدها لدى سيبويه؛ إذ يَنسب بعض ظواهر اللّغة إلى بعض العرب دون تحديــد لقبائلهم الّتي ربّما "تعدّ من اللّهجات الّتي لا يعرف أصحابها وليست مما يشترك فيه العرب جميعــا"[2] كما يعتقد الأستاذ خالد عبد الكريم جمعة. وفي باب المفعول المطلق دلالته وأقسامه؛ أشار إلى توكيد الفعل عند العرب فأصل (ضربتُ ضربًا) هو (ضربت ضربت) فقال: "لأنّ **العرب** تؤكد الشيء إمّــا بتكرير لفظه أو بتكرير معناه، فمثال ما أكّد بتكرير لفظه: (لقيت زيدًا زيدًا) ومثال ما أكّــد بتكريــر معناه: (لقيتُ الجيش أجمعَ)"[3] فقال العرب وهو إطلاق يحمل معنى العموم لكلّ مــن ينتســب إلــى العرب دون استثناء؛ وفي باب (المفعول به) وفي مسألة إسقاط حرف الجر من المفعول الثاني قــال: "وتقول: (كنّيت زيدًا بأبي عبد الله) فإن أسقطت حرف الجرّ قلت: (كنّيت زيدًا أبا عبد الله) وتقــول: (سمّيت أبا عبد الله بزيدٍ) فإن أسقطت حرف الجرّ قلت: (سمّيت أبا عبد الله زيدًا) وهذا الّذي ذكرتــه وما يجري مجراه، إنّما يجوز أن يُسقط منه حرف الجرّ في المواضع الّتي أسقطتها **العرب**، فأمّا مــا لم تجز **العرب** إسقاطه فإنّه لا يجوز أن يُسقط"[4] فربط مسألة إسقاط (حرف الجرّ) بإجازة العرب لهــا ولغة العرب هي لغةٌ ذات قوانين منظّمة تتكلّم بها دون أن تعيها ولا تتعلمها، بل هي مجــرد عــادة اكتسبتها من المحيط ومهمّة اللّغوي الكشف "عن تلك القوانين المرعية، وأن يوضّح القواعــد الّتــي يتقيّد بها المتكلّم الأصيل"[5] بتصنيف المادة اللّغوية، ثمّ إخضاعها لعملية الاستقراء والتأمّــل الــدقيق للظواهر ليكون الاستنتاج علميًا وسليم النتائج. وعن صفة كلام العرب قال: "واعلم أنّ فــي كــلام **العرب** المجاز والتوسع؛ لأنّهم كثيرا ما يعبّرون بالشيء عن غيره وبالسبب عن مســبّبه، والمســبّب عن سببه، وإنّما يفعلون ذلك في الأشياء الّتي بينها صلة ومقارنة ومجاورة"[6] فيقولون مثلا: (مــررت بزيد) ويريدون الدّار الّتي يسكنها زيد، وهي من الأشياء المشتركة الصفة بين القبائل العربية. كمــا كان في بعض الأحيان يستعمل أسلوب الحكاية، وينسب بعض الأساليب اللّغويّة إلى قــوم مــا دون ذكر لأسمائها ومنه قوله في باب الاسم: "وحكى الأخفش أنّ قوما من العرب يقولون: (علــى كيــف تبيع الأحمرين؟) فيدخلون عليها حرف الجرّ، وهذا دليل من طريق السماع"[7] وقولــه كــذلك: "فأمّــا (كيف) فالّذي يدلّ على كونها اسما أنّ (قطربا) حكى عن **بعض العرب** أنّه أدخل حرف الجرّ عليهــا

---

1 - المرجع نفسه، ص136.

2 - خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص506.

3 - الفوائد والقواعد، ص256.

4 - المرجع نفسه، ص266.

5 - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي. حلب: 1979، لينوتيب مطبعة الشرق، ص15.

6 - الفوائد والقواعد، ص360.

7 - الفوائد والقواعد، ص19.

فقال: (انظر إلى كيف يَصنع)"[1] وهذا في الاحتجاج على جواز دخول حرف الجر على الاسم (كيف).

وعلى سبيل الحكاية أيضا قال في باب(الفاعل): "ومن كلامهم: (في أكفانه لُفّ الميتُ) وفي (بيته يُؤتى الحكَم)"[2] وفي مواضع زيادة (كان) قال: "ومثل زيادتها بين الفعل وفاعله ما ورد عنهم في الحكاية، ولدت فاطمة بنت الخُرشب الكملة من بني عبس بن ذبيان (لم يوجد كان مثلهم) وتقديره: لم يُوجد مثلهم كان"[3] دون انساب هذا الكلام إلى قبيلة معيّنة؛ فكما عُرف عن معظم النحاة كانوا يأتون بكلام على سبيل الحكاية ويغفلون النسبة؛ لأنّه كما يبدو لنا أنّ مثل هذا النوع من الاحتجاج لا يحدّد فيه لغة القائل بالحكاية، فالحكاية تتناقلها القبائل العربية جميعا، وتتناقلها الأجيال اللاحقة فتصبح من الأشياء الجامعة المنسية المصدر، لذلك يكثر النحاة من توظيف بعض العبارات نحو: ومن كلامهم ... إلخ

هذا، كما لا يكتفي بإثبات الحكم بالرجوع إلى كلام العرب، وإنّما كان يردّ بعض اللّغات وينقدها ويسميها باللّغية تصغيرا كلغة (**أكلوني البراغيث**) الّتي قال فيها: "فأمّا قولهم: (أكلوني البراغيث) فهذا غلط من العرب من وجوه منها: منها أنّ البرغوث لا يأكل وإنّما يقرص فكان ينبغي (قرصنني البراغيث) والثاني: أنّه إذا جمع كان ينبغي أن يجمع بـ(النون) فيقول: (قرصنني البراغيث) فما رضي بـ (قَرصننِيْ) ولا (قَرَصتْنيْ) ولا (أكلتْني) ولا بـ (أكلْنَني) ولكن شبّهه بالعقلاء فجاء بـ (الواو) الّتي تختص بهم وإنّما أراد بهذا أنّه لا يأكل أكلا متمكنا ملء فمه إلاّ العقلاء وغلّب التذكير لأنّه الأصل فقال: (أكلوني) للمبالغة؛ لأنّ الأكل أكثر من القرص وأكل العقلاء أمكن من أكل البهائم"[4] فأنكر على من قال: أنّ الفعل يجوز له أن يُثنى ويُجمع حملا على هذه اللّغة لأنّه "لو جاز أن يُثنى الفعل لجاز أن يُقال (قاما زيدٌ) إذا قام مرتين، فلّما لم يقل ذلك أحد علمنا أنّ الفعل لا يُثنى فإذا لم يُثنى كان أبعد من الجمع مرتين"[5] وعليه أنكر على من حمل (الواو) في (صموا) من قوله تعالى: ﴿**وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ**﴾ الآية: 71/ سورة المائدة. "على هذه اللّغية القليلة"[6] فلو كانت الواو ضميرا لم يجز أن تُحمل على هذه اللّغة.

---

[1] – المرجع نفسه، ص19.

[2] – المرجع نفسه، ص194.

[3] – المرجع نفسه، ص217.

[4] – المرجع نفسه، (باب الفاعل) ص184.

[5] – المرجع نفسه، 182.

[6] – الفوائد والقواعد، ص184.

ومنه ردّه بعض اللّغات نحو: (قاموا إخوتُك) فقال: "وهذا وجه رديء؛ لأنّها ليست فصيحة"[1] فأصل الفاعل أن لا يتأخر على عامله هذا من ناحية، والثاني كما أشار إليه ابن هشام الأنصاري: "أنّه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال: (قاما أخواك) ولا (قاموا إخوتك) ولا (قمن نسوتك) بل يُقال: في الجميع (قام) بالإفراد كما يقال: (قام أخوك) هذا هو الأكثر"[2] ما يعني أنّ الثمانيني لا يعتدّ باللّغة القليلة غير الشائعة في الاستعمال اللغوي، بل وينعتها بأنّها غير فصيحة؛ ممّا يدلّ أنّ اللّغة الفصيحة عنده ليست تلك الّتي تتّصف بالتعقيد وغرابة اللّفظ ومخالفة العرف اللّغوي وإنّما هي اللّغة المستعملة بكثرة بين الناس، والقابلة للقياس النحوي.

هذا، وممّا سبق نصنّف تلك اللّغات الّتي ذُكر أسماؤها، وبالتالي اتّخذت كشاهد لغوي في تبيين الحكم النحوي، وبين تلك اللّغات التي رُفض الأخذ منها من الجدول أدناه:

اللغات الّتي احتج بها.	اللّغات الّتي ردّها.
أهل الحجاز، بنو تميم، بلعنبر بَلْهُجَيْمُ، بلحارث، قريش، تغلب، بكر، أزد السَّراة.	أزد السَّراة، ولغة أكلوني البراغيث، ولغة من يقول: قاموا إخوتُك.

نلاحظ أنّه تارة يستشهد بلغة أزد السَّراة ويحتج بها، ومرّة أخرى يردّها ويرفضها، وقد رأينا كيف احتجّ بها في حالة الضرورة الشعريّة مع البيت الآتي:

ظَللت لَدى البيت العتيق أخيلُهُ ومطْواي مشتاقان لهْ أرقانِ

فالشاعر سكّنَ الضميرَ في (لَهْ) لمّا حذفَ الصلةَ للضرورةِ؛ حتّى يكونَ قد أُجْرِيَ مجرى الوقفِ إجراءً كاملا[3] لضرورة تقويم الشعر وإتّباع الوزن، وردّها من ناحية أخرى وذلك في حالة الوقف لأنّها تثبت الياء والواو نحو قولهم: هذا عمرو، ومررت بزيدي. ممّا يدل على أنّه يتوخى الكلام الفصيح والموافق للقاعدة النحويّة، عندما رفض الأخذ منها، لكنّه قبلها في حالة الضرورة الشعرية وليس في الكلام المنثور. ونرى أنّه احتج بلغتي تغلب وبكر وقريش وهي من اللغات الّتي لم ترد في النص الّتي ساقه السيوطي نقلا عن الفارابي، ما يعني أنّه لا يُمثّل حقيقة المدونة الّتي "ينتمي أصحابها إلى خارج نجد، بل إلى تلك القبائل الّتي ذكرها الفارابي على أنّها متروكة"[4] إلاّ أنّ هذه

---

[1] – المرجع نفسه، ص185.

[2] – ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط11. القاهرة: 1383 هـ، ص182.

[3] – ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1.

[4] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص36.

القبائل الّتي وُصفت بالفصاحة حسب الحاج صالح قد تمّ تدوينها في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني، فالفصاحة في هذه الفترة كانت تعمّ أكثر القبائل. وسنرى فيما بعد احتجاجه بشعرائها.

2/1/1- الشعراء: استُخدم الشعر في الاستشهاد في عصر مبكر فكان المفسرون يعتمدون عليه في تفسير ألفاظ القرآن الكريم، فقد روي عن نافع بن أبي نعيم أنّ عبد الله بن عباس سُئل عن قول الله: ﴿وَفُومِهَا ...﴾ الآية: 61/ سورة البقرة. قال: الحِنطة، أمَا سمعت قول أُحيحة بن الجُلاح وهو يقول:

قَدْ كُنْتُ أَغْنَى النَّاسِ شَخْصاً وَاحِداً ... وَرَدَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومِ[1]

وغيرها من الروايات الدّالة على أنّ السلف كانوا يستخدمون هذه الأشعار بكثرة في تفسير القرآن واتّسعت وظيفته فيما بعد لتشمُل كذلك الاستشهاد به في مجال الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، غير أنّ اللغويين العرب قسموا الشعراء إلى طبقات* تفرض الاستشهاد بهم فيعتدّ بالّذين عاشوا في العصر الجاهلي والمخضرمين والّذين عاشوا في العصر الإسلامي والأموي وأوائل العصر العباسي في الأمصار، وأهملوا من جاء بعدهم وهم طبقة الشعراء المولدين[2] في حين يُغلق باب الاحتجاج عند نهاية القرن الرابع الهجري في البادية، وقبل منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة للأمصار، وبه ينتهي عصر الفصاحة فكلّ من خرج عن هذه الفترة لا يعتدّ به ولا يعتبر شاهدا نحويا، فالشاهد النحوي يُؤتى به لإثبات قاعدة نحويّة ما، فاستبعدت لغة المولدين؛ لأنّها لا تطابق المواصفات والمقاييس المعمول بها من أجل اعتبارها حجة لغويّة؛ حيث أجمع أئمة اللغة "على أنّه لا يُحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللّغة العربيّة"[3] إلاّ أنّ بعض المتأخرين ومنهم الزمخشري استشهد بكلام أبي تمام حيث قال فيه: أجعل ما يقول بمنزلة ما يرويه.

ذكرنا في الفصل الأول من البحث؛ أنّ عدد شواهد الشعر في كتاب الثمانيني بلغت (287) شاهدا، علما أنّ هذه الشواهد لم تُنسب جميعها في الكتاب، بل قام محقق الكتاب بإخراجها وردّها إلى قائلها، وعليه فشواهد الشعر بعضها منسوب وأكثرها غير منسوب حيث يكتفي بقوله: (قال الشاعر) وبعضها مجهول القائل، وممّا هو لافت للانتباه أنّها الطريقة الّتي استخدمها سيبويه في إيراد شواهد الشعر دون ذكر لأسماء الشعراء في أغلب الأحيان ومردّ "إهماله نسبة الشعر إلى

---

[1] – ينظر، ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، 1962، دار المعارف بمصر.

* – فاللّغويّون قسّموا طبقات الشعراء إلى أربع طبقات: الطبقة الأولى؛ هم الشعراء الجاهليون والطبقة الثانية يمثلون المخضرمين الّذين أدركهم العصر الجاهلي والإسلامي، أمّا الطبقة الثالثة فهم المتقدّمون أو الإسلاميون وأخيرا الطبقة الرابعة وتمثّل المولدين والمحدثين ويمثلون العصر العباسي؛ حيث احتجّ اللّغويون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعا وأُختُلف في الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة والرابعة.

[2] – ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي. ليبيا: 1973.

[3] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص144.

قائله هو أنّ الشعر في زمانه كان كلّه فصيحا، سواء كان شعرا جاهليا أو إسلاميا، فلمّا دخل اللّحن الشعر العربي أصبح لزاما على اللّغويين والنحاة أن ينسبوا الأشعار إلى أصحابها ليميزوا الفصيح من غيره"[1] وربّما كان هذا السبب في جعل العلماء ينسبون أبيات كتاب سيبويه إلى قائليها.

ونشرع بذكر الشعراء الّذين تمّ الاستشهاد بهم في كتاب (الفوائد والقواعد) وتصنيفهم حسب الطبقات التي عاشوا فيها، لنرى إلى أيّ مدى احترم الثمانيني المعايير العلمية التي حدّدها القدامى أو الأوائل؟ كما هو ممثّل في الجدول الآتي[2]:

طبقات الشعراء	أسماء الشعراء

[1] – محمد الحباس (النحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج) رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر، ص249.

[2] – رجعنا إلى تصنيف هؤلاء الشعراء حسب الطبقات إلى الكتب والمعاجم التالية: ابن قتيبة، الشعر والشعراء الجزائر: 2007، وزارة الثقافة، ج1–ج2. خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، وكتاب: ابن جني، المنصف (شرح للإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري)، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1. 1954، إدارة إحياء التراث القديم، ج1. ومعجم الشعراء للمرزباني، تعليق: ف. كرنو، ط1. بيروت: 1991، دار الجيل. وكتاب:عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ج2 وج9. وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1. بيروت: 2001، دار الكتب العلمية ج6. ومحمد بن جرير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1. 2000، مؤسسة الرسالة، ج6. وكتاب: تراجم شعراء الموسوعة الشعرية، تم جمعه من الموسوعة الشعرية، الموقع: http://www.cultural.org.ae. وينظر، الآمدي، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، الموقع: http://www.alwarraq.com

طبقة الجاهليين.	ليلى الأخيلية، تأبّط شرا، عبيد بن الأبرص، الأعشى، النابغة الذبياني، المتلمس، المرار بن سعيد الفقعسي، الأقيشر الأسدي، الأضبط بن قريع، رؤبة بن العجاج، المهلهل بن ربيعة، عدي بن زيد، المتنخّل الهذلي، زهير بن أبي سلمى، طرفة بن العبد، دريد بن الصّمة، خداش بن زهير، حاتم الطائي، امرؤ القيس، علقمة بن عبدة الفحل، زيد الخيل الطائي، عمرو بن قميئة، أبو زبيد الطائي، أوس بن حجر، الأسود بن يعفر، قيس بن زهير عنترة العبسي، كعب بن سعد الغنوي، أنس بن العباس، أمية بن أبي الصلت، الربيع بن ضبع الفزاري، سعد بن مالك القيسي، السموأل بن عاديا، عبد المسيح بن عسلة الشيباني، هدبة بن الخشرم، عبد يغوث الحارثي، خطام الجاشعي، الزّبّاء، غُويّة سُلميّ، جميح الأسدي، معروف بن عبد الرحمن، الحارثي، سؤر الذئب. شمير بن الحارث. منظور بن مرثد الأسدي، درنا بنت عبعبة.
طبقة المخضرميين.	قيس بن الخطيم، حسان بن ثابت، كعب بن مالك، لبيد بن ربيعة، الحطيئة، عمرو بن معدي كرب، أبو ذؤيب الهذلي، عمرو بن أحمر، الفضل بن العباس اللهبي، غيلان بن سلمة الثقفي، سحيم بن وثيل الرّياحي، المخبّل السعدي، كثير بن عبد الله النهشلي، زرّ بن حبيش، الأعلم بن جرادة السعدي، هبيرة بن عبد مناف الملقب بالكلحبة.
طبقة الإسلاميين.	حميد بن حريث بن بحدل الكلبي، أبو نجم، ذو الرّمة، جرير، الفرزدق، خُفاف بن ندبة السلمي، أبو خراش، عبيد الله بن قيس الرقيات، العباس بن مرداس، العجاج، عمر بن أبي ربيعة، أبو الأسود الدؤلي، الراعي النميري، أبو حيّة النميري، الأحوص الأنصاري، مروان النحوي، القطاميّ، الكميت بن زيد، المرار الأسدي الفقعسي، القتال الكلابي، جران العود، غيلان بن حريث، هدبة بن الخشرم، مزاحم بن الحارث، عبد الرحمن بن الحكم، العجير السلولي، نصيب بن رباح، ابن ميادة،عوف بن عطية بن الخزع، عامر بن الطفيل، ميسون بنت بحدل، العرجي، كثير عزة، قطريّ بن الفجاءة، يزيد بن الحكم الثقفي، مسكين

	الدارمي، فروة بن مُسيك، اللعين منازل المنقري، عبد الله بن مسلم، عبد الله بن حجاج، حميد الرقط، سنان بن الفحل الطائيّ، عبد الله بن مصعب بن عبد الله بن الزبير بن العوام، مرار بن حصين، عمرو بن يربــوع، طُريح بن إسماعيل الثقفي، سعيد بن مسحوج الشيباني.
طبقة المولديين والمحدثين.	أبو الطيب المتنبي.

فهؤلاء الشعراء يمثلون مجموعة كبيرة من القبائل الّتي احتج اللّغويّون العرب بلغتها وهم مــن شعراء عصور الاحتجاج الّتي تحدثت عنها آنفا، فجميع الشعراء الّذين استشهد الثمــانيني بشــعرهم والّذين يبلغ عددهم **114** شاعرا معروفة أسماؤهم عاشوا في العصر الجاهلي أو الإسلامي أو الّذين عاشوا في العصرين وهم المخضرمون، ولا نجد بينهم شاعرا واحدا ممن ذهب اللّغويــون العــرب إلى إدراجهم تحت قائمة المولّدين أو المحدثين الّذين لا يُستشهد بشعرهم، إلاّ بيتــا واحــد للمتنبــي حيث قال: "وقد أخذ المتنبي في جعله الرجال في صورة النساء لما لم يصونوا الحريم ويقاتلوا عنــه هذا المعنى فقال: [الوافر]

وَمَنْ في كفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةُ كَمَنْ في كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضابُ "[1]

ويبدو أنّ الثمانيني لم يبتغ من الاستشهاد بهذا البيت ضبط قاعدة نحوية ما، بقدر مــا أراد تقريــب صورة تشبيه الرجال بالنساء للقرّاء، ذلك أنّه قبل الاستشهاد ببيت المتنبي كان قد أورد بيتا للفرزدق يهجو فيه جريرا والبيت هو: [الطويل]

ولكنْ دِيافِــيٌّ أبُــوه وأمُّــه بِحَوْرانَ يَعْصِرنَ السَّليطَ أَقاربُه[2]

وهذا في موضوع الفاعل حيث كان له كلام في توجيه لغة (أكلوني البراغيث) فالشــاهد النحــوي هو؛ (يعصرن السّليط أقاربه) فالثمانيني يُنكر مثل هذه اللّغة ويوجّهها فيقول: "وإنّما قال: (يعصــرن

[1] – الفوائد والقواعد، ص186.

[2] – الفوائد والقواعد، ص185.

السّليط أقاربه) وكان ينبغي أن يقول: (يَعْصِرُ السليط أقاربُه)"[1] وعن هذه الشبهة في ورود العبارة بتلك الصيغة، أورد لنا وجهين من المعنى الذي يُفترض للفرزدق أنّه يريده أحدهما "أن يكون المهجو جريرا إلا أنّه لما كان قومه ليس فيهم شجاعة ولا منعة شبههم بالنساء؛ لأنّ الخدمة والتبذل في العرب إنّما هو للنساء والرجال يشتغلون بالحروب والإغارة، ولمّا شبّههم بالنساء أتى بالنون كما تقول: (قُمن جواريك) ويجوز أن يكون (الأقارب) على هذا الوجه يقع على المذكرين والمؤنثين"[2] ثمّ أتى ببيت المتنبي للشبه الموجود بين البيتين، من ناحية تصوير صورة الرجال في صورة النساء ليس إلاّ. كما استشهد بمجموعة من الأبيات مجهولة القائل يبلغ عددها **43** بيتا شعريا، إضافة إلى استشهاده ببيت شعري، وهو شاهد فريد لم يُذكر في كتب النحو والصرف لـ(طُريح بن إسماعيل الثقفي) في قوله:

تَحَمَّلْ حَاجَتِي وأْخُذْ قِوَاهَا   فَقَدْ نَزَلْتَ بِمَنْزِلَةِ الضَّيَاعِ[3]

أمّا من ناحية الكم فكان يُغلّب بعضا من الشعراء على بعض أمثال: رؤبة بن العجاج الّذي استشهد به 17 مرّة، ثمّ جرير بـ 16 مرة ، ثمّ الفرزدق بـ12 مرة ويليهم الأعشى بـ 11 مرّة ثمّ النابغة الذبياني بـ 10مرات ، ثمّ ذي الرّمة الّذي استشهد به 8 مرّات وامرئ القيس بـ 7مرّات، ثمّ يأتي عمر بن أبي ربيعة وزهير بن أبي سلمى والقطاميّ بـ5مرات. والملاحظ أنّه أكثر من الاستشهاد بأصحاب المعلقات المعروفين بجودة نظمهم للشعر.

وفيما يلي نشرع بذكر القبائل العربية الّتي ينتمي إليها هؤلاء الشعراء، وهي[4]:

– **تميم:** جرير، رؤبة بن العجاج، غيلان بن حريث، حميد الأرقط، الفرزدق، عدي بن زيد العجاج، سُحيم بن وثيل الرّياحيّ، الأسود بن يعفر، علقمة بن عبدة الفحل، خطام المجاشعي مسكين

---

1 – المرجع نفسه، ص185.

2 – المرجع نفسه، ص186.

3 – المرجع نفسه، ص801. ذُكر هذا الشاهد أيضا في كتابه (شرح التصريف الملوكي) بتحقيق إبراهيم البعيمي ينظر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الموقع: http://www.iu.edu.sa/Magazine

4 – رجعنا إلى تصنيف هؤلاء الشعراء حسب القبائل الّتي ينتمون إليها إلى الكتب والمعاجم التالية: ابن قتيبة، الشعر والشعراء ج1–ج2. وخالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، وابن جني، المنصف (شرح للإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري). ومعجم الشعراء للمرزباني. وأبي الفرج الأصفهاني، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، ط2. بيروت، دار الفكر، ج6، ص166. وعبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9. وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج6. ومعجم تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، ج26. ومحمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن ج6. وكتاب: تراجم شعراء الموسوعة الشعرية، تم جمعه من الموسوعة الشعرية، الموقع: http://www.cultural.org.ae

الدارمي، قطريّ بن الفجاءة، اللعين منازل المنقري، عمرو بن يربوع، هبيرة بن عبد مناف الملقب بالكلحبة.

- **أسد:** عبيد بن الأبرص، المرار بن سعيد الفقعسي، الأقيشر الأسدي، الأضبط بن قريع الكميت بن زيد، منظور بن مرثد الأسدي، جميح الأسدي، المرار الأسدي الفقعسي، زرّ بن حبيش، معروف بن عبد الرحمن.

- **هوازن:** لبيد بن ربيعة، يزيد بن الحكم الثقفي، ليلى الأخيلية، القتال الكلابي، مزاحم بن الحارث العقيلي، العجير السلولي، الراعي النميري، أبو حية النميري، خداش بن زهير.

- **هذيل:** أبو خراش، المتنخّل الهذلي، أبو ذؤيب الهذلي، عبد الله بن مسلم، ساعدة بنت جؤية، تأبّط شرا.

- **طيء:** حاتم الطائي، زيد الخيل الطائي، أبو زبيد الطائي، سنان بن الفحل الطائي.

- **قريش:** قيس بن الحصين الحارثي، عبيد الله بن قيس الرقيات، الفضل بن العباس اللهبي العَرجي، الزبّاء، عبد الله بن مصعب بن عبد الله بن الزبير بن العوام، عوف بن عطية بن الخَزع عبد الرحمن بن الحكم.

- **غطفان:** الربيع بن ضبع الفزاري، الحطيئة، ابن ميادة، النابغة الذبياني، زهير بن أبي سلمى عامر بن الطفيل.

- **بكر وتغلب:** الأعشى، المهلهل بن ربيعة، القطاميّ، طرفة بن العبد، أبو النجم، عبد المسيح بن عسلة الشيباني.

- **الأزد:** كعب بن مالك، مروان النحوي، الأحوص الأنصاري، قيس بن الخطيم، كثير عزة السموؤال بن عاديا، يعلى بن الأحول.

- **سليم:** خُفاف بن ندبة السلمي، العباس بن مرداس، أنس بن العباس.

- **ثقيف:** غيلان بن سلمة الثقفي، طريح بن إسماعيل الثقفي، أمية بن أبي الصلت.

- **كنانة:** أبو الأسود الدؤلي، نصيب بن رباح.

- **قيس:** سعد بن مالك القيسي، دُرنا بنت عبعبة.

- **بنو سعد:** سؤر الذئب، الأعلم بن جرادة السعدي.

- **عبس:** قيس بن زهير عنترة العبسي.

- **بنو الحارث:** عبد يغوث الحارثي.

- **بنو ضبة:** شمير بن الحارث.

- **نهشل:** كثير بن عبد الله النهشلي.

- **بنو ثعلبة:** غُريّة سلمي.

- **بنو ذبيان:** عبد الله بن الحجاج.

- **بنو سلول:** العجير السلولي.
- **بنو دارم:** مسكين الدارمي.
- **بنو سالم:** كعب بن سعد الغنوي.
- **بنو عقيل:** مزاحم بن الحارث العقيلي.
- **مذحج:** الحارثي.
- **كندة:** امرؤ القيس.
- **الخزرج:** حسان بن ثابت.
- **عبد مناة:** ذو الرّمة.

ويتّضح من هذا أنّ جلّ اعتماده في الأمثلة النحوية والصرفية واللّغوية على لغة بني تميم ولغة أسد ولغة طيء، ولغة هذيل ولغة هوازن، على غرار ما استشهد به سيبويه من هذه القبائل[1] ممّا يدلّ على أنّها القبائل عينها الّتي ذكرها السيوطي في كتبه، ممّا اعتبره علماء النحو فصيحا قويا يؤخذ به منها، وما اعتبروه ضعيفا رديئا وهو قوله: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس[2] وتميم وأسد... ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين"[3] ثمّ احتج بشعراء ينتمون إلى قبائل أخرى كقبيلتي بكر وتغلب وقريش وغطفان وهي أقل احتجاجا بالقبائل الأولى، ثمّ تليها قبائل أخرى نحو: كندة والخزرج وبنو سليم وبنو ذبيان وغيرها، وهي أقل استشهادا بالقبائل السابقة فاللّغويون احتجوا بجميع القبائل من نهاية القرن الأول إلى بداية القرن الثاني حيث بدأت الفصاحة تتناقص. أمّا اللّغات الأخرى الّتي وصفها بالرداءة والضعف كلغة (أكلوني البراغيث) ولغة (أزد السراة) وبعض اللّغات الّتي لم يصرح بأسمائها فهي ماعدا هذه اللغات. ومع ذلك كانت محمولة بإشارات تحدد فصاحتها أو رداءتها، وعلى كلّ حال فإنّ الهدف الأول هو إيراد القواعد المختلفة والأساليب المتباينة، وتبيين ما هو فصيح يقاس عليه وما ليس فصيحا فلم يكن اهتمامه منصبا على أسماء المتكلمين بها.

والخلاصة أنّ الثمانيني استشهد بشعر الطبقات الثلاث: طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين وطبقة الإسلاميين، مثل جرير والفرزدق ومن عاصرهم، وهذا واضح في كتابه وكثير، سواء في الأبيات التي نسبها هو أو التي أخرجها محقق الكتاب. أمّا الشعراء المحدثون أو المولدون، فقد مرّ بنا أنّه لم يستشهد بهم إلاّ ببيت المتنبي الّذي لم يكن استشهاده به أساسا بنى عليه قاعدة أو اتّخذه قياسا، إنّما كان تمثيله به للتقوية والاستئناس لا غير.

---

[1] - ينظر، خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه.

[2] - اعتبرت خديجة الحديثي أنّ "الحجاز بعض **قيس** فهي أول اللغات فصاحة" ينظر، خديجة الحديثي الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.

[3] - ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو.

2/1- القرآن الكريم: إنّ معظم الدراسات اللّغويّة والفقهيّة والنحويّة من العلوم نشأت في ظــلال القرآن الكريم، ما أثرى اللّغة العربيّة من حيث مفرداتها وتراكيبها ودلالاتها؛ فالقرآن الكــريم هــو المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج بعد كلام العرب* حيث يُعتبر الشاهد القرآني حجة للاســتدلال على صحة كلام على آخر أو خطأه.

1/2/1- موقف الثمانيني من الاستشهاد بالقرآن الكريم: من خلال تصــفّح الكتــاب نــرى المنزلة الّتي أولاها في الاستشهاد بكلام الله، فهو يقدّمه ترتيبا على كلام العرب إذ هو أعلى مراتــب الكلام العربي وأقوى الأساليب العربية لديه، فبلغت الآيات القرآنية الّتي استشــهد بهــا **(411)** آيــة بتعدّد قراءتها، والقراءة كما عرّفها الأستاذ تواتي بن التواتي هي: "النطق بألفاظ القرآن كمــا نطقهــا النّبي صلى الله عليه وسلم أو كما نطقت أمامه فأقرّها، سواء كان النطق باللفظ المنقول عــن النّبــيّ صلى الله عليه وسلم أو تقريرا واحدا أم متعدّدا، والتعريف هاهنا يعني أنّ القراءة قد تــأتي ســماعا لقراءة النّبيّ صلى الله عليه وسلم بفعله، أو نقلا لقراءة قرئت أمام رسول الله صلى الله عليــه وســلم فأقرّها"[1] لذلك عُرفت قراءة الجمهور وهي التي تُروى بلفظ واحد، وقراءة مُختلف فيها بــين القــراء والّتي تُروى بأكثر من لفظ. ومردّ اختلاف القراءات القرآنية حسب صالح بلعيد يرجع إلى: "اتّســاع الفتوحات ودخول العجم في الإسلام... والطريقــة التقليديـــــة الّتي كُتبت بها الآيات، أضــف إلــى ذلك اشتهار كلّ مصر بقراءة الصحابي الّذي نشر أهله طريقة قراءته القــرآن"[2] والمظهــر الأخيــر خاصة يُعدّ أهمّ الأسباب في الاختلاف. أمّا القراءات المتواترة فلا خلاف بين النحاة فــي الاحتجــاج بها على أن تكون:

- موافقة للرسم العثماني.
- موافقة لقواعد اللّغة العربيّة.
- أن تكون متّصلة السند.

ومن وراء ذلك حدّدوا القراءات المقبولة في:

- المتواترة: وهي المنقولة عن أفراد ذوي صدق وأمانة بعيدين عن الكذب.
- المشهورة: والّتي صحّ سندها، ووافقت القواعد العربيّة والرسم، ولكنّها لم تبلغ درجة التواتر.

---

* – هناك من يصنّف القرآن الكريم في المرتبة الأولى قبل كلام العرب؛ لأنّه الكلام المنزّه عن الخطأ المصفّى مــن كلّ نقيصة لا يرقى إليه الشك وهو رسالة سماوية اجتمعت فيه شروط الإعجاز، وبين من يصنّفه في المرتبة الثانيــة باعتبار أنّ كلام العرب أسبق منه وجودا.

[1] – تواتي بن التواتي "القراءات القرآنية تعريفها وأوجه اختلافها" مجلة المجمع الجزائري للغة العربيــة. الجزائــر: جوان 2009، العدد التاسع، ص96.

[2] – صالح بلعيد، في أصول النحو العربي، ص116.

أمّا الشاذة منها فكان بعض المتقدمين من النحاة منعوا الاحتجاج بها؛ وقالوا إنّها بعيدة عن العربيـــة ووصفوها باللّحن، فوقع فيها الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة وتشمل هذه القراءات:

- الآحاد: وهي ما صحّ سندها وخالفت الرسم والعربيّة.
- الشاذة: وهي الّتي لم يصح سندها.

فالمدرسة البصرية استبعدت القراءات القرآنية الشاذة وطعنت فيها؛ لأنّها لا توافق القواعد الّتي وضعتها، ويُخطئ السيوطي موقفهم فيقول: "أمّا القرآن فكلّ ما وُرد أنّه قرئ به جاز الاحتجـــاج بـــه في العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشـــاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لـــم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقـــاس عليه نحو: استحوذ ويأبى وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة لا أعلم فيه خلافا بـــين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[1] أمّا مدرسة الكوفة فقد احتجّت بكلّ القراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة ويرى صالح بلعيد أنّ: "كلّ آية شذّت لسبب من الأسباب المطردة إنّما جاءت من النظام اللّغوي المجاور، فقد يكون من اللّغات الّتي لم تسجّل أو تعتمد في المدونة المنتقاة"[2] وهـــذا يعني أنّ القراءات القرآنية الشاذة كلّها حجة رغم مجيء وانفراد أساليبها وتراكيبها اللّغويّـــة بوجـــه معيّن غير ما تجيء به القراءات القرآنيّة المتواترة.

ويبدو أنّ تقسيم قراءات القرآن كانت معروفة في عصر الثمانيني فهو يستخدم ألفاظا تدلّ على معرفته العميقة بهذا العلم نحو قوله: "فقد **قُرِئَ** برفع (علام) ونصبه"[3] وذلك في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ**﴾ **الآية: 48/ سورة سبأ**؛ حيث إنّ قـــراءة الجمهـــور الرفـــع، أمّـــا النصب فهي قراءة مأخوذة عن عيسى وابن أبي إسحاق وزيد وهي قراءة مشهورة، ونلاحـــظ مـــن قوله السابق اعتماده الرفع والنصب معا، فذكر الأوجه المختلفة الّتي تُناســـب الرفـــع، ثـــمّ الأوجـــه الأخرى الّتي تُناسب النصب، وهذا النوع من الاستشهاد كثير في الكتاب يدلّ علـــى إلمامـــه بعلـــم القراءات.

هذا من ناحية، لكنّها لم تكن معروفة بهذا الشكل في عصر سيبويه ولم تكن متميّزة عن بعضها مثل ما نراه من التحديد لها في كتب المتأخرين، ولم تكن مقسمة إلى القراءات السبع أو العشر* إنّمـــا

---

[1] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص14-15.

[2] – صالح بلعيد، في أصول النحو العربي، ص116-117.

[3] – الفوائد والقواعد، ص239.

* – يرى تواتي بن التواتي أنّ اعتبار القراءات السبع متواترة وما عداها ليس بقـــرآن، لـــم يقـــل بهـــا إلاّ بعـــض المتأخرين من أهل الأصول، ولا تُعرف عند السلف ولا عند علماء القـــراءات علـــى اخـــتلاف طبقـــاتهم وتبـــاين أعصارهم. ينظر، تواتي بن تواتي "القراءات القرآنية تعريفها وأوجه اختلافها" مجلة المجمع الجزائري للغة العربية.

حُدّدت ومُيّزت وتَنَوّعَ البحث في تقسيماتها وأنواعها في القرن الرابع الهجري، حين جمعها أبو بكـر بن مجاهد[1] وقسمت الأستاذة خديجة الحديثي أنواع القراءات إلى:

"1- متواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه وغالب القراءات كذلك.

2- مشهور: وهو ما صحّ سنده، ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسـم، واشـتهر عنـد القراء فلم يعدوه من الغلط، ولا من الشذوذ ويقرأ به، ومثاله ما اختلف الطرائق في نقله عن السـبعة فرواه بعضهم دون بعض.

3- الآحاد: وهو ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربية، أولم يشتهر الاشتهار المـذكور ولا يُقـرأ به.

4- الشاذ: وهو ما لم يصحّ سنده.

5- الموضوع: وقد مثّلوا له بقراءات الخزاعي.

6- ما زيد فيه على وجه التفسير وقد استخرجه السيوطي."[2] وقد استشـهد الثمـانيني بـالقراءات القرآنية المتواترة والمشهورة، كما رأينا في الشاهد القرآني السابق، أمّـا عـن نصـيب استشـهاده بالقراءات القرآنية الشاذة، فقد رأينا أنّ ثمّة موقفا من النحاة يتشدّد في الاستشهاد بهـا وهـم بعـض البصريين، أمّا بعض الكوفيين فقد أجازوا القياس عليها كموقف ابن مالك منها، وموقف آخر أجـاز الاستشهاد بها دون القياس عليها وهو الرأي الّذي عليه ابن جني، وهو موقف وسط بـين المـوقفين السابقين، ولا يُجيز الثمانيني الاحتجاج بالقراءات الشاذة فهو من الّذين يخضعون القراءات للأقيسـة والإجماع والأصول الثابتة الموضوعة، فيرفضها جملة وتفصيلا حيث يقول: "وحكوا عـن بعـض الشذوذ أنّه قرأ ﴿**قل يأيّها <u>الكـافرين</u>**﴾ حملا على موضع (أي) وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لخروجـه من القياس والجمهور ومخالفة خطّ المصحف"[3] ومن خلال هذا الموقف يمكن أن نصنّف الثمـانيني مع القائلين بالاستشهاد لا القياس وهو على رأي ابن جني، ولا يخفى أنّه تلقى فن صناعة النحو منه فلم يكن ممّن يتّبع البصريين في منعهم الاستشهاد والقياس عليها، ولا الكوفيين في مبالغتهم القيـاس على الشاذ، وهو ذات موقف سيبويه في الاستشهاد بها "لكنّه لم يقس عليها، إنّما اعتبرها ممّا ضعُف في اللّغات أو قلّ فهو إذن من المتوسطين في الاستشهاد بالقراءات لم يبلغ درجة من جاء بعده مـن البصريين في المنع، ولا درجة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بكلّ قراءة والقياس عليها"[4] ما يعني أنّ الثمانيني سلك في هذه القراءات الشاذة مسلك سيبويه وابن جني، فقد كان اهتمامه منصبا علـى مـا

---

[1] - ينظر، خديجة الحديثي، أصول النحو في كتاب سيبويه.

[2] - المرجع نفسه، ص138.

[3] - الفوائد والقواعد، ص457.

[4] - خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص140-141.

يَرِد في القراءة من ألفاظ وأساليب في التعبير، وإلى صحة القراءة أو خروجها على اللّغة الفصحى أو مخالفتها إيّاها.

وفيما يلي أهمّ القراءات القرآنية سواء كانت بقراءة الجمهور أو إحدى القراءات القرآنية المشهورة:

ومنه اعتباره (الكلام) يحمل معنى (الكلم) استشهاده بالآية الكريمة، وهو قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ**﴾ **الآية: 15/ سورة الفتح.** و﴿**كلِم الله**﴾ إذ قال: "فكلاهما واحد لأنّ (**الكلِم**) هنا لا يكون إلاّ مفيدا و(**الكلام**) لا يكون إلاّ مفيدا"[1] فـ(كلام الله) هي قراءة الجمهور و(كلم الله) قراءة حمزة والكسائي وخلف وغيرهم[2]

وعن الاسم وأحكام التنوين فيه عدّة وجوه ومن هذه الوجوه "دخوله على ما لا ينصرف قراءة بعضهم ﴿**سَلاَسِلاً**﴾ **الآية: 4/ سورة الإنسان.** و﴿**قَوَارِيراً**﴾ **الآية: 15 سورة الإنسان**"[3] أمّا قراءة الجمهور من غير تنوين وبوصل أي: (سلاسلا) و(قواريرا) وقرأ ابن كثير بالتنوين فيهما وصلا.

واحتجّ بقراءة أبي عمرو والحسن وعيسى والأعرج في قوله تعالى: ﴿**ممّا خَطَايَاهم**﴾ **الآية: 25/ سورة نوح** وقراءة الجمهور: ﴿**ممَّا خَطِيئَاتِهِم**﴾[4] والملاحظ أنّه يُكثر من النصوص القرآنية المتضمّنة لقراءة الجمهور، لكن من ناحية أخرى يُحبّذ قراءة غير قراءة الجمهور، ففي الشاهد القرآني السابق كان موضوع كلامه حول (ما الزائدة) وجواز حذفها أي من الممكن أن نقول: من خطاياهم، فالاستشهاد لا يعني لفظة (خطاياهم) بل (ما الزائدة) ففي بعض المواضع نراه يختار قراءة من قراءات القرّاء المشهورين على قراءة الجمهور.

ومن ناحية أخرى يلجأ إلى التأويل، فيقيس القواعد النحوية على القراءة المسموعة المتواترة وذلك في جعل (ما) في الآيات التالية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُه**﴾ **الآية:55/ سورة المائدة** و﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَه**﴾ **الآية:171/ سورة النساء** و﴿**إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**﴾ **الآية:171/ سورة النساء.** زائدة فدخولها كخروجها؛ حيث يقول: "وقد يجوز أن تجعل (ما) زائدة في الباب المتقدم، وهي الّتي تُسمى (مؤكدة) و(صلة) وإذ كانت كذلك صار دخولها كخروجها، وعملت هذه الحروف فيما بعدها، فقلت: (إنّما زيدًا قائمٌ) ولو قرئ: ﴿**إنّما وليّكم اللهُ**﴾ و﴿**إنّما اللهَ**﴾ و﴿**إنّما المسيحَ**﴾ على هذا التأويل لكان جائزا وهي زائدة"[5] علما أنّ لا توجد في كتب القراءات مثل هذا

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص6.

[2] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء، ط1. 1982، مطبوعات جامعة الكويت، ج6، ص206.

[3] – الفوائد والقواعد، ص14.

[4] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج7، ص233.

[5] – الفوائد والقواعد، ص41.

الوجه من القراءة* فيُشترط في القراءة قبل كلّ شيء صحة السند، فلا يجوز في كلّ الأحوال التعسف في التأويل وإخضاع القراءة للقواعد النحوية من أجل إجازة قراءة هي في الأصل غير موجودة، علما أنّ القراءات مصدر ثري لتلك القواعد.

ويؤوّل كذلك أوجه إعرابية مختلفة في الآية الواحدة حيث يقول في مسألة (ما) مع (إنّ) وأخواتها: "ومن قرأ: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**﴾ **الآية: 173/ سورة البقرة** فـ (ما) كافة وإن جعلها بمعنى (الذي) قرأ: ﴿**إنّ ما حرّم عَلَيْكُم الميتةُ**﴾ فأمّا من قرأ: ﴿**إنّما حُرِّم عليكم الميّتَةُ**﴾ فيحتمل أن تكون (ما) كافة و(الميتة) اسم ما لم يسمَّ فاعله، ويحتمل أن تكون (ما) بمعنى (الّذي) و(الميتة) خبر إنّ"[1] فـ (الميتةَ) بالنصب قراءة الجمهور وبالرفع قراءة ابن أبي عبلة وأبي جعفر وأبي عبد الرحمن السلمي، أمّا القراءة الأخيرة فبها قرأ أبو جعفر بن القعقاع[2]

ومثله استشهاده بالآية التالية: قال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ**﴾ **الآية:69/ سورة طه.** فأجاز الثمانيني القراءة بالنصب والرفع في كلمة (كيد) يقول: "فيُقرأ بنصب الكيد ورفعه، فمن نصب الكيد جعل (ما) كافة، ومن رفع الكيد جعل (ما) بمعنى الّذي و(كيد) خبر إنّ وتقديره: إنّ الّذي صنعوه كيدُ ساحرٍ"[3] فبالرفع قراءة الجمهور وبالنصب قرأ مجاهد وزيد بن علي ومجاهد[4]

وفي باب الممدود والمهموز أورد قراءة الجمهور، وهو قوله تعالى: ﴿**وَإِلَهَ آَبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ**﴾ **الآية:133/ سورة البقرة.** بجمع (آبائِك) ثمّ أتبعها بقراءة أخرى فقال: "وقد قرأ بعض المتقدمين: ﴿**وإله أبيْكَ**﴾ وهذه القراءة تَحتمل تأويلين: أحدهما أن يكون الاسم واحدا وجعل إبراهيم صلى الله عليه وسلم بدلا منه، ثمّ أضمر الهاء لتقدم ذكره... وأمّا التأويل الثاني: فأراد (وأبَيْنَ) فحذف النون للإضافة، والأسماء الّتي بعده في موضع جرّ؛ لأنّه لمّا كان جمعا أبدل منه جمعا"[5] وهي قراءة ابن عباس وابن يعمر وأبي رجاء وعاصم الجحدري[6]

واستشهد بالآيات التالية في باب (خبر المبتدأ) في قوله: "وقد قرأ بعضهم: ﴿**تَمَامًا عَلَى الّذِي أَحْسَنُ**﴾ **الآية:154/ سورة الأنعام** تقديره: (الّذي هو أحسن) وقرأ رؤبة: ﴿**ما بعوضةٌ**﴾ **الآية: 26/**

* – غير أنّه وردت قراءة لجعفر بن محمد وهي﴿إنّما المسيِّح...﴾ بكسر الياء. ينظر، عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2.

[1] – الفوائد والقواعد، ص42.

[2] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص136.

[3] – الفوائد والقواعد، ص43.

[4] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج4، ص94.

[5] – الفوائد والقواعد، ص110.

[6] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص118.

سورة البقرة تقديره: (ما هو بعوضةٌ) لأنّ (ما) بمعنى (الّذي)"[1] فبرفع (أحسنُ) قرأ الأعمش ويحيى بن عمر وابن أبي إسحاق وبالنصب قراءة الجمهور[2] والملاحظ لجوءه إلى التقدير في تعليل الرفع.

ومنه أيضا قوله: "... وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا**﴾ **الآية: 180/ سورة آل عمران** تقديره: (ولا تحسبنّ **بخل** الّذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله) فحذف (البخل) لدلالة (يبخلون) عليه؛ لأنّ الفعل يدلّ أبدا على مصدره الّذي اشتقّ منه"[3] فبياء الغيبة (ولا يَحْسَبَنَّ) قراءة الجمهور و(لا تَحْسَبَنَّ) بتاء الخطاب قرأ حمزة، ولا يحسِبن قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وغيرهم[4] ومثل هذه الشواهد الّتي يميل فيها إلى التأويل والتقدير كثيرة في الكتاب.

وفي باب (المشبه بالفاعل في اللّفظ) أجاز الرفع والنصب في الآيات التالية، وهي قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ **الآية: 82/ سورة الأعراف** و﴿**مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ **الآية: 25/ سورة الجاثية** و﴿**ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ **الآية: 23/ سورة الأنعام** و﴿**وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ **الآية: 147/ سورة آل عمران** حيث قال: "وهذه الآيات كلّها تُقرأ بالرفع والنصب"[5] فرأيه من رأي سيبويه الّذي قال: "وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيّهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر"[6] فقراءة الجمهور بنصب **(جوابَ)** في الآية الأولى، وبالرفع قرأ الحسن[7] أمّا في الآية الثانية فبنصب**(حُجّتَهم)** قراءة الجمهور وبالرفع قرأ ابن عامر وعاصم وزيد وغيرهم والآية الثالثة **(فِتنَتُهم)** بالرفع قراءة الجمهور وبالنصب قرأ حمزة والكسائي وشعبة[8] وفي الآية الأخيرة (قولَهم) بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن كثير وعاصم وأبو بكر والحسن وغيرهم[9] هذا، فالقراءة تكون بالوجهين جميعا، وأضاف "إنّ الّذي يقوى عند النحويين هو نصب ما قبل (إلاّ) ورفع ما بعدها وإنّما اختاروا هذا الوجه؛ لأنّ ما بعد (إلاّ) مثبت وما قبلها منفي"[10] وهو الرأي الّذي اختاره ابن هشام حيث قال: "والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمّا دونه في

[1] – الفوائد والقواعد ، ص174.
[2] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2، 335.
[3] – الفوائد والقواعد ، ص194.
[4] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2، ص88.
[5] – الفوائد والقواعد ، ص212.
[6] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص49.
[7] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2، ص381.
[8] – المرجع نفسه، ج2، ص259.
[9] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2، ص73.
[10] – الفوائد والقواعد، ص213.

التعريف"[1] ويعلّل الثمانيني سبب هذا الاختيار قائلا: "وأيضا فإنّ (أن) وصلتها لا يجوز أن توصف فأشبهت المضمر الّذي لا يوصف والمضمر هو أعرف المعارف، فينبغي أن يكون ما أشبهه بمنزلته فوجب أن تكون (أن) وصلتها أعرف من الأول، وإذا كان أعرف منه وَجَبَ أن يجعل الاسم وما قبل (إلاّ) يكون خبرا"[2] إلاّ أنّه على مذهب سيبويه في إجازة الرفع والنصب معا في الآيات الّتي سقناها آنفا.

وفي باب(ما) استشهد بالآية التالية: قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾ **الآية: 2/ سورة المجادلة.** حيث قال: "بكسر التاء في أكثر القراءة، فمن كسر التاء قرأ بلغة أهل الحجاز ومن ضمّ التاء كان على لغة بني تميم"[3] فـ (أمهاتِهم) بكسر التاء قراءة الجمهور وبضم التاء قرأ عاصم وأبي يعمر والسُلمي والمفضل[4] ما يعني أنّ "القراءات القرآنية هي الوجوه المختلفة الّتي سمح النبي صلى الله عليه وسلم بقراءة النص القرآني بها قصدا للتيسير والّتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية القديمة"[5] فدلّ اختلاف القراءات على تباين لغات العرب، فواحدة تكسر والأخرى تضم، وقد قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن: "فكان من تيسيره: أن أمره الله أن يُقرِئ كلّ قوم بلغتهم.. فالهذلي يقرأ: عتى حين.. والأسدي يقرأ: تِعلمون.. والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ: وإذا قيل لهم وغيض الماء بإشمام الضم.. ولو أنّ كلّ فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئاً وكهلاً لاشتدّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه"[6] لذلك لماّ تدبّر وجوه الخلاف في القراءات وجدها على سبعة أوجه:

"أوّلها: الاختلاف في إعراب الكلمة؛

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب؛

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها؛

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب، ولا يغيّر معناها

والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها؛

---

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: ح. الفاخوري، ط2. بيروت: 1997، دار الجيل، ج2، ص505.

[2] – الفوائد والقواعد، ص213.

[3] – المرجع نفسه، ص225.

[4] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج7، ص98.

[5] – أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن وقراءاته، ط1. القاهرة: 2001، عالم الكتب، ص137.

[6] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرح ونشر: السيد أحمد صقر، ط2. القاهرة: 1973، دار التراث، ص39.

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير؛
والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان."[1] فجاءت القراءة بوجوه مختلفة تيسيرا للنّاس، ورأفة بهم على قراءة وحفظ القرآن الكريم.

ومنه استحسانه الرفع على النصب، إذ يقول في مسألة (إنّ وأخواتها): "وقد قرأ بعض القرّاء المتقدمين: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ – وَرَسُولَه﴾الآية: 3/ سورة التوبة.** برفع (الرسول) ونصبه، وإنّما حسُن الرفع في (الرسول) هنا وإن عطفه على المضمر؛ لأنّ الكلام قد طال بقوله: ﴿**من المشركين**﴾ فسدّ مسدّ التوكيد"[2] فبرفع (رسولُه) قراءة الجمهور وبالنصب قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي ويعقوب والحسن[3]

ومنه أيضا استشهاده بالآية التالية: ﴿**قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ**﴾ **الآية: 48/ سورة سبأ.** فقد أجاز الرفع والنصب معا إذ قال: "فقد قُرئ برفع (علام) ونصبه فأمّا الرفع فمن وجوه... وأمّا النصب فيحتمل وجوها"[4] فـ**(علامُ)** بالرفع قراءة الجمهور وبالنصب قرأ عيسى وابن وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وطلحة وغيرهم[5].

وفي باب (لا في النفي) وفي حالة تكرار (لا) مع المعطوف أجاز فيها وجهان: الرفع بالتنوين والتركيب بالفتح، فاستشهد بقوله تعالى: ﴿**لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ**﴾ **الآية: 254/ سورة البقرة.** فبالرفع والتنوين قراءة الجمهور، وبالفتح من غير تنوين أي ﴿**لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ**﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن والحسن واليزيدي[6] يقول في هذا الشأن: "فإن كررت (لا) مع المعطوف، فليس يخلو أن يكون الأول مركبا مفتوحا أو مرفوعا منونان فإن كان الأول مرفوعا منونا جاز في الثاني وجهان الرفع بالتنوين والتركيب بالفتح"[7].

كما كان يختار القراءة المشهورة على قراءة الجمهور حيث قال: "وفي التنزيل: ﴿**وما هو على الغيب بظنينٍ**﴾ **الآية: 24/ سورة التكوير**"[8] فقراءة الجمهور ﴿... **بِضَنِينٍ**﴾ أمّا (بظنينٍ) فقد قرأ بها ابن كثير والكسائي وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي وغيرهم[9]

---

[1] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص26-27-28.
[2] – الفوائد والقواعد، ص238.
[3] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج3، ص8.
[4] – الفوائد والقواعد، ص239-240.
[5] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج5، ص167.
[6] – المرجع نفسه، ج1، ص194.
[7] – الفوائد والقواعد، ص245.
[8] – المرجع نفسه، ص270.
[9] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج8، ص85-86.

وأيضا يُجيز فتح النون وضمها في الآية التالية: ﴿**وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ**﴾ **الآية: 71/ سورة المائدة.** في قوله: "فمن فتح النون من (تكون) فـ (أن) هي الناصبة للفعل و(لا) ليست عوضا للشيء، ولا تظهر النون في الخط، ومن ضمّ النون فقرأ: ﴿**وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونُ**﴾ فـ (أن) هي المخففة من الثقيلة، وتقديره: أنّها لا تكونُ و(لا) عوضٌ وينبغي أن تظهر النون في الخطّ"[1] فبفتح النون قراءة الجمهور، وبضم النون قرأ أبو عمر والكسائي والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف والأعمش[2]

ومن ناحية أخرى يُنكر على من قرأ: ﴿**فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ أَنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾ **الآية: 76/ سورة يس.** بفتح همزة (أنّا) حملا على لغة سُليم الّذين يعملون (القول) على جميع متصرفاته؛ بحيث يقول سيبويه في هذا: "وزعم أبو الخطاب- وسألته عنه غير مرة- أنّ أناسا من العرب يوثق بعربيّتهم وهم؛ بنو سليم يجعلون باب(قلت) أجمع مثل (ظننت)"[3] ما يعني أنّ سيبويه يرفض جعل باب قلت كظننت لذلك قرأوا بفتح الهمزة على تلك اللّغة، واعتبر الثمانيني أنّ القراءة بها لحنٌ فيقول: "قال بعض العلماء هذا لحنٌ، ولا تجوز الصلاة به؛ لأنّه جعل النبي صلى الله عليه وسلم يُحزُنه قولهم أن الله يعلم سرّهم وعلانيتهم"[4] فهي لحن تُذهب المعنى المقصود من الآية فقراءة فقراءة الجمهور بكسر همزة (إنّا).

وأجاز الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿**قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ**﴾ **الآية: 72/ سورة هود.** فبنصب (شيخ) قراءة الجمهور وبالرفع قرأ المطوعي والأعمش وابن مسعود وأبي[5]

كما أجاز الرفع والنصب في الآية التالية: قال تعالى: ﴿**فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ**﴾ **الآية: 81/ سورة هود.** حيث قال فيها: "فقد قُرئ برفع المرأة ونصبها"[6] فمن فمن نصبها حملها على وجهين "أحدهما: أن تكون خارجة من الإسراء كأنّه قال: فأسرِ بأهلك إلاّ امرأتَك والوجه الثاني: أن تكون مستثناة الالتفات كأنّه قال: ولا يلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتَك"[7]

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص281.

[2] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2، ص231.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص124.

[4] – الفوائد والقواعد، ص283.

[5] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج3، ص125.

[6] – الفوائد والقواعد، ص314.

[7] – المرجع نفسه، ص314.

فالنصب قراءة الجمهور، أمّا من رفع "فإنّه جعله بدلا من (أحد) كأنّــه قــال: ولا يلتفــت مــنكم إلاّ امرأتُك"[1] فبالرفع قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي والحسن وابن جماز[2]

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْــرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا**﴾ **الآية: 66/ سورة النساء**. فقد "قُرئ برفع القليل ونصبه، فمن رفعه أبدلَــه مــن الواو، ومن نصبه فعلى الاستثناء"[3] فــ(قليلُ) قراءة الجمهور و(قليلاً) قرأ ابن عــامر وعيســى بــن عمر وإسحاق وغيرهم[4] هذا إذا كان الاسم الّذي بعد (إلاّ) من جنس ما قبلها، أمّا إذا كان الاسم الّذي الّذي بعد (إلاّ) ليس من جنس ما قبلها فينتصب على كلّ حال، وهذا هو مذهب أهل الحجاز وفيه قال سيبويه: "هذا باب ما يُختار فيه النصب؛ لأنّ الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهــل الحجــاز"[5] حيث يقدّرون (إلاّ) بــ (لكنّ) "لأنّ (لكنّ) هي لإثبات ما بعدها وترك ما قبلها فيقولون (ما قام القومُ إلاّ حماراً) و(ما لقيتهم إلاّ حماراً) و(ما مررت بهم إلاّ حماراً)"[6] واستشهد بالآية التالية: ﴿**مَا لَهُمْ بِــهِ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا**﴾ **الآية: 157/ سورة النساء**. فبنصــب(اتّبــاعَ) قــراءة الجمهور، أمّا الرفع فعلى لغة (بني تميم) حيث يقول سيبويه: "وأمّا بنو تميم فيرفعون هــذا كلّــه"[7] إذ "يشبهون الثاني بالعقلاء ويجعلونه كأنّه من جنسهم لما كان يُؤلف ويُتأنّس به، كمــا يَــأنَس النّــاس بعضهم ببعض، ولابدّ أن يكون الثاني ممّا يُؤنس به، ويكون ممّا يتعلّق بالأول"[8] بمعنى يُصبح ما بعد بعد إلاّ متعلّقا دائما بما قبله سواء في الرفع أو النصب أو الجر. وعلى هذا فبنــو تمــيم يقــرؤون: ﴿**مَالَهُم بِهِ مِن عِلْمٍ إلاَّ اتّباعُ الظنّ**﴾ أي يجعلون اتّباع الظنّ علمهم فيبدلونه مــن موضــع الجــار والمجرور، ويقرؤون: ﴿**وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى، إِلَّا ابْتِغَاءُ وَجْــهِ رَبِّــهِ الْــأَعْلَى**﴾ **الآيــة: 20/19 سورة الليل**. فيجعلون الابتغاء هو النعمة فيبدلونه من موضع الجار والمجرور؛ لأنّهما فــي موضع رفع، بما يؤكّد أنّ القراءة مستمدّة من لهجة من لهجات العرب، كما سبق وأن أشرنا إليه.

[1] – المرجع نفسه، ص314.
[2] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج3، ص128.
[3] – الفوائد والقواعد، ص314.
[4] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2، ص143.
[5] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص319.
[6] – الفوائد والقواعد، ص315.
[7] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص323.
[8] – الفوائد والقواعد، ص315.

كما كانت له في قراءة حمزة وهي: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾ **الآية: 1/ سورة النساء*** تعليق وتوجيه** فقال: "عطف الأرحام على الهاء من (به) فقد قال المبرد إنّه لحن"[1] هذا من ناحية، لكنّه وجّه هذه القراءة على ما أوّله أبو علي النحوي فقال: "وقال أبو علي النحوي ليس المعطوف على هذه الهاء، ولا مجرورا بهذه الباء وإنّما هو مجرور بباء أخرى حذفت لدلالة هذه المتقدمة عليها، وتقديره: به وبالأرحام"[2] على أساس أنّ في الشعر مثل مثل هذا الوجه من العطف على الضمير المجرور كقول الشاعر*: [البسيط]

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمْنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[3]

وإن قدّرنا (عن) الأيام على ما قاله أبو علي، فالشاعر لم يلحن وبالتالي فقراءة حمزة صحيحة.

وفي باب (الضمير وأقسامه) استشهد بالآية التالية: ﴿**أنّ أُحيي**﴾ **الآية: 258/ سورة البقرة.** حيث أثبت قراءة الجمهور على أساس أنّها اللّغة الكثيرة الفصيحة، واحتجّ أيضا بقراءة نافع فقال: "وقرأ (نافع): ﴿**أنا أُحيي**﴾ حمل الوصل على الوقف[4]، وقرأ الباقون–أي الجمهور– بإسقاط الألف في الوصل: ﴿**أنّ أُحيي**﴾ وهذه اللّغة الفصيحة الكثيرة"[5] واستشهد بقول الشاعر على صحة القراءة فقال: "وممّا يدلّ على قراءة نافع قول الشاعر: [الوافر]

أَنا لَيْثُ الكَتِيبَةِ فاعْرِفُونِي حُمَيْداً قد تَذَرَّيْتُ السَّناما[6]

---

* – كما قرأ بالجرّ المطوعي والأعمش وغيرهم، وقراءة الجمهور بالنصب أي ﴿ ...**تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**﴾. عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2، ص104.

** – إذا كان الثمانيني وجّه هذه القراءة على تأويل أبي علي الفارسي، فإنّ الرضي الاسترباذي أنكر هذه القراءة بحجة أنّ حمزة جوّز ذلك على مذهب الكوفيين حيث قال: "ولا نسلم تواتر القراءات السبع". ينظر، الرضي الاسترباذي، الكافية في النحو(للإمام جلال الدين ابن الحاجب النحوي)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1. القاهرة: 2000، عالم الكتب، ج3، ص67. كما أنكر قراءة ابن عامر وهي: "قتل أولادهم شركائهم" حيث اعتبر أنّ هذه القراءة ليست بذاك فقال: "ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين". ينظر، المرجع نفسه، ج2، ص330. وفي الحقيقة فإنّ هذا تعسّف ونكران للقراءة القرآنية المتواترة المأخوذة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أنّ اختلاف القراءات كما قلنا سابقا جاءت رحمة ورأفة بالناس لقراءة القرآن على اللغة الّتي ألفوا التحدّث بها.

[1] – الفوائد والقواعد، ص390.

[2] – المرجع نفسه، ص391.

* – مجهول قائله.

[3] – الفوائد والقواعد، ص391.

[4] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص197.

[5] – الفوائد والقواعد، ص399.

[6] – المرجع نفسه، ص400.

وقال ابن جني عن حذف الألف: "ويقولون أمَ والله لأفعلنّ، يريدون: أما والله لأفعلـنّ وربّمـا حذفوها في الوقف تخفيفا، قال لبيد: [الرمل]

وقَبِيلٌ مِن لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَل

يريد: المُعلى"[1] بمعنى أنّ الحذف كان لغرض التخفيف، فأُثبِتت الألف في الوصـل؛ لأنّـه بنـى وصله على وقفه، كما أنّ حذف الألف كان للضرورة الشعرية.

هذا، وذكر قراءة غير معروفة وهي قوله تعالى: ﴿**أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم**﴾ **الآية: 7/ سورة الفاتحة**. فبعد أن ذكر لنا قراءة الجمهور بجر (غيرِ) وبنصبها على قراءة ابن كثير وعمر بن الخطاب وابن مسعود وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب وغيرهم[2] أتى بقراءة أخرى وهي رفـع (غيرُ) حيث قال: "وقد أجاز في (غيرُ) الرفع"[3] مؤوّلا إيّاها "على أن تكون ههنا-أي غيـر- خبـرا لمبتدأ محذوف وتقديره: هم **غيرُ** المغضوب عليهم"[4] لكنّ ما جرى الأخذ به هو النصب أو الجـر إذ سبق وأن ذكر النصب في (غيرَ) وقال: "إذا استثنيت بها من موجب نصبتها على كلّ حال بالعامـل الّذي قبلها، كما كنت تنصب في الإيجاب الاسم الواقع بعد (إلاّ)"[5] أي حملها في كلّ هـذا وتشـبيهها بـ(إلاّ) قال سيبويه: "وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلاّ) جاز بـ(غير) وجرى مجـرى الاسـم الّذي بعد (إلاّ)"[6] ويعتبر هذا الوجه الأول من وجوه نصب (غيرَ) ويُحتمل أيضا أن يكـون منصـوبا على الحال فـ "إذا كان حالا جاز أن يكون حالا من (الّذين) وجاز أن يكون حالا من الهاء والمـيم كأنّه قال: (أنعمت عليهم لا مغضوبا عليهم)"[7] وأمّا من قرأ بالجر "فيُحتمل أن يكون وصفًا لـ(الّذين) لـ(الّذين) يُحتمل أن يكون بدلا من (الّذين)"[8] وإضافته (الرفع) دلالة على انحيازه للقواعد وللأقيسـة الضيقة على حساب القراءة القرآنية، حتّى وإن كانت خارجة عن الجمهور وما قرأ به أئمة القرّاء.

وفي المقابل يرفض القياس على القراءات الشاذة، حيث أنكر على الأخفش قراءة: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قليلٍ مِنْهُم**﴾ **الآية: 249/ سورة البقرة**. وهذا في المستثنى بـ (غير) الّذي ليس من جـنس مـا قبلها، فالأخفش يجيز أن تكون (غير وإلاّ) وصفا للمضمر، أمّا هو فيرفض ذلك ويقول: "ولا يجـوز أن تكون (غير وإلاّ) إذا كانتا وصفين إلاّ **لنكرة ومعرفة بالألف واللام**، وقد أجاز الأخفش أن تكـون

---

[1] – ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق: ديزيره سقال، ط1. بيروت: 1998، دار الفكر العربي، ص49-50.
[2] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص14.
[3] – الفوائد والقواعد، ص319.
[4] – المرجع نفسه، ص319.
[5] – المرجع نفسه، ص318.
[6] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص343.
[7] – الفوائد والقواعد، ص319.
[8] – الفوائد والقواعد، ص319.

وصفا للمضمر، واستشهد بقراءة شاذة على جواز هذا وهي قوله تعالى: ﴿**فشربوا منـــه إلاّ قليـــلٍ منهم**﴾"[1] فيبدو أنّه يستبعد القراءات الشاذة ولا يجوّز القياس عليها، مع أنّها قراءة قرآنية وهي علـــى كلّ حال من الأوضاع اللغوية العربية، المنسية أو النادرة الضاربة في القدم، والبعيدة عن عصـــور الاحتجاج اللّغوي.

إضافة إلى القراءة القرآنية السابقة الّتي وصفها بالشذوذ وهي: ﴿**قل يأيّها الكـــافرين**﴾ بالنصـــب لمخالفتها الرسم، والعربية، والجمهور، وعلى ذكر الرسم العثماني فقد رأى محمد خير الحلـــواني أنّ "القرآن لم يكن ذا إعجام في أيام عثمان (رضي الله عنه) ثمّ أُعجم فيما بعد وأنّ القراءة كانت تؤخذ بالتلقين، لا بالاعتماد على رسم المصحف، فما من مقرئ من مقرئي الأمصار إلاّ ولـــه ســـند فيمـــا يُقرئ به النّاس يتّصل برسول الله نفسه"[2] وهنا تطرّق إلى مسألة التلقين، وهي عملية شـــفوية تؤخـــذ سماعا، فهي صحيحة من حيث السند والمصدر، لكنّ الثمانيني اشترط الرسم كشرط لصحّة القـــراءة وبالتالي بناء واستقراء القواعد عليها.

أمّا أحمد مختار عمر فقد اعتبر أنّ القراءات القرآنية تدخل "بجميع درجاتها ومســـتوياتها* فـــي الدرس الأدبي واللّغوي، وتقف على قدم المساواة مع القرآن الكريم والحـــديث الشـــريف والشـــعر الجاهلي والإسلامي... في صحّة الاستشهاد بها والاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير، وفي إمكانية اتّخاذها مرتكزا لتحقيق التيسير، ودليلا لتصحيح كثير من العبـــارات والاســـتعمالات الشـــائعة الآن والّتي يتحرَّج المتشددون عن استعمالها"[3] فنحن اليوم بحاجة أكثر من الماضي للرجوع إلى مثل هذه القراءات وتوظيفها أحسن توظيف لخدمة اللّغة العربية السائدة في أوساط النخبة، بما فـــيهم رجـــال الإعلام والعاملون في المؤسسات الإدارية والتربويّة وتوظيف ما سُمع منهم لخدمة اللّغة العربية**.

هذا كما كانت للمؤلّف بعض الأخطاء والأوهام في بعض القراءات وهي كالتالي:

في باب إعراب الاسم المنقوص اعتقد أنّ الإجماع هو إثبات الياء في الوصل في الآيات التاليـــة: وهي قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يُنَادِي المُنَادِي**﴾ **الآية: 41/ سورة ق. وقوله تعالى:** ﴿**يَومَ يَدْعُو الـــدَّاعِيْ**﴾

---

[1] – المرجع نفسه، ص321.

[2] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص26.

* – بما فيها القراءات القرآنية الشاذة.

[3] – أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن وقراءاته، ص143.

** – يُطلق عبد الرحمن الحاج صالح على اللغة العربية المستعملة اليوم تسمية (لغة التخاطب الفصـــيحة العفويـــة) وهي عربية قريبة جدا من الفصيح؛ لأنّها تحوي الكثير من ألفاظ التخاطب اليومي، حيث توظّف الكثير من المفردات في العامية وهي قريبة من العربية الفصيحة، وتستعمل دون علم مستعمليها أنّها فصحى ولكن هذا الاستعمال غيـــر مفيد مادام النطق بها لا يخضع للعفوية في مختلف المواقف. ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1. والمقال الذّي قدّمه في هذا الشأن الموسوم بـــ: اللغة العربية بين المشافهة والتحرير.

الآية: 6/ سورة القمر. وقوله أيضا: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾ الآية: 8/ سورة القمر. فقال فيها: "فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا وقفت بالياء الساكنة فقلت: (هذا القاضي والداعي) و(مررت بالقاضي والداعيْ) وكتبت بالياء حملت الكتابة على الوقف كما حملت الوقف على الوصل في إثبات الياء، هذا هو المذهب، وعليه الكتّاب من القرّاء وجمهور العرب"[1] وفي الحقيقة فإنّ قراءة الجمهور بحذف الياء في الوصل والوقف[2] أي ﴿**يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ**﴾ أمّا الآية الثانية فقراءة الجمهور (الدّاع) ﴿**فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ <u>الدَّاعِ</u> إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ**﴾ وقراءة أبي عمرو ونافع وأبي جعفر وغيرهم (الدّاعي)[3] أمّا الآية الثالثة فقراءة الجمهور وقراءة عاصم هي بحذف الياء وصلا؛ أي (إلى الدَّاع) ﴿**مُهْطِعِينَ إِلَى <u>الدَّاعِ</u> يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ**﴾ و(الدَّاعي) وصلا ووقفا قراءة ابن كثير ويعقوب وابن محيصن[4] حيث قال سيبويه في هذا الشأن: "ولم يحذفوا الوصل في الألف واللام؛ لأنّه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف"[5] فمن الغريب أن يعتبر مثل هذه القراءة حكيت عن قوم من العرب ويعلّل سبب حذف الياء بقوله: "وهذا المذهب يجوز أن يكون أدخل الألف واللام على النكرة وجعلها بمنزلة التنوين فلم ترجع الياء مع الألف واللام، كما لم ترجع مع التنوين، ويجوز أن يكون حذف الياء في الوقف من تغيير الوقف"[6] فهو لم ينكر القراءة بإثبات الياء، لكنّه يجد لها وجها من التعليل وبعدها يُقرّر قائلا: "وأجمعوا جميعا على إثبات الياء في الوصل"[7] وهو موقف مُناقض لِما هو متعارف عليه عند جمهور القُرّاء.

واستشهد بالقراءة الآتية في قوله: "وقد قرأ بعض القرّاء ﴿**وَمَا كَانَ <u>صَلَاتَهُمْ</u> عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا <u>مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ</u>**﴾ **الآية: 35 سورة الأنفال**"[8] ثمّ وصفها بالضعف وقال: "وهذا ضعيف في القرآن؛ لأنّ القرآن لا يكون فيه ضرورة"[9] علما أنّها قراءة أبان بن تغلب وعاصم والأعمش وغيرهم[10] وقراءة الجمهور برفع (صلاتُهم) ونصب (مكاءً وتصديةً) فكان حريٌّ بالثمانيني أن لا ينعتها بالضعف؛ لأنّها قراءة صحيحة في السند، فلا يمكن أن نقيس القواعد الموضوعة على القراءة القرآنية الثابتة

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص89.
[2] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج6، ص238.
[3] – المرجع نفسه، ج6، ص30.
[4] – المرجع نفسه، ج6، ص32.
[5] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص183.
[6] – الفوائد والقواعد، ص90.
[7] – الفوائد والقواعد، ص90.
[8] – المرجع نفسه، ص212.
[9] – المرجع نفسه، ص212.
[10] – عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج2، ص448.

والمأخوذ بها؛ حيث نقل تواتي بن التواتي عن ابن الجزري أنّه قال في مسألة شرط موافقة القــراءة للعربية ولو بوجه: "وقولنا في الضابط (وافقت العربية) ولو بوجه نريد وجها من وجوه النحو ســواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضرّ مثله إذا كانت القراءة ممّــا شــاع وذاع وتلقاه بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والرّكن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحقّقين في ركن موافقة العربية"[1] وهذا يعني أنّ القراءة السابقة موافقة للعربية؛ لأنّها ممّا شاع وذاع وتلقــاه بالإسناد الصحيح، فالقراءة سنة متّبعة يلزم قبولها، خاصــة إذا كانــت مــن القــراءات المتــواترة والمشهورة، أمّا المخالفة للعربية فتكاد تنعدم إذ ينقل تواتي بن التواتي عن ابن الجزري أنّه قال: "إنّ ما نقل عن ثقة ولا وجه له في العربية قليل جدا لا يكاد يوجد"[2] وعن ضــرورة وجــوب إخضــاع القواعد للقراءة نقل تواتي بن التواتي عن الزرقاني قوله: "إنّ علماء النحو إنّما استمدوا قواعده مــن كتاب الله وكلام رسوله وكلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كــان القــرآن هــو الحكم على علماء النحو، وما قعّدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليــه لا أن نرجــع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكّمها فيه"[3] فما يراه القرّاء يخالف ما يشترطه النحاة.

وفي باب (جمع التكسير) ضعّف قراءة الجمهور في لفظة (خطُواتِ) في الآية التاليــة: ﴿**وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾ الآية: 168/ سورة البقــرة. حيــث قــال: "وأفصــح القراءتين: ولا تتّبعوا **خطْوات** الشيطان- بسكون الطاء-"[4] **لأنّ (خطوات)** أصلها (خطْــوة) الّتــي إذا جمعناها بالألف والتاء أقررنا سكون العين، وأمّا الّذي ضمّ "فكان يلزمه أن يقلــب الــواو يــاءً؛ لأنّ الألف والتاء في نية الانفصال من الكلمة، وإذا كان كذلك حصلت الواو طرفا وقبلها ضــمّة، ولــيس في أبنية العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة، وإذا أدّى قياس إلى هذا قلبوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء ليرجع إلى أمثلتهم"[5] وهو على هذا النحو يجر على قراءة نافع وأبي عمرو وحمــزة وابــن كثير وعاصم والبزي وأبي ربيعة وخلف وأبي بكر وعاصم الجحدري وشجعة[6]

وممّا ضعّفه أيضا قراءة: ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ**﴾ **الآية: 29/ سورة الحج.** فاعتبر أنّ (ثمّ) تقوم بنفسها وتنفصل ممّا بعدها، فينبغي أن تبقى اللام على كسرها؛ أي (ثمّ لِيقضوا) وهــي

---

[1] – ع/ تواتي بن التواتي "القراءات القرآنية تعريفها وأوجه اختلافها" مجلــة المجمــع الجزائــري للغــة العربيــة ص108.

[2] – ع/ المرجع نفسه، ص109.

[3] – ع/ المرجع نفسه، ص114.

[4] – الفوائد والقواعد، ص689.

[5] – المرجع نفسه، ص689.

[6] – عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج1، ص133.

قراءة ابن عامر وابن كثير وأبي عمرو وابن كثير ونافع واليزيدي وغيرهم[1] حيث قال:"وقد قرأ قوم: ﴿**ثمّ لْيقضوا**﴾ بسكون اللام وهذا ضعيف"[2] ويعلّل سبب ضعفها فيقول: "لأنّ (ثمّ) لا تجري مجرى الواو والفاء"[3] أمّا سيبويه فذهب إلى تسكين اللام[4] وأضاف ابن هشام أنّ "إسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها"[5] فمن الغريب أن يصف المؤلّف قراءة هي قراءة الجمهور بالضعف.

وممّا رآه في الآية التالية: ﴿**وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ **الآية:186/ سورة الأعراف**. فقال: "ولو قُرئ (يعمهوا) لكان جوابا لشرط مقدر"[6] ومعروف أنّه لم ترد قراءة بالجزم مطلقا فهو من باب تعسف القواعد النحوية على القرآن الكريم.

وهكذا تختلف طبيعة الاستقراء للّغة القرآنية بين النحاة الأوائل والمتأخرين؛ فالأوائل كانوا يحذرون من القراءات الّتي تخالف قراءة الجمهور على غرار الثمانيني، أمّا المتأخرون كابن مالك وأبي حيان الأندلسي وابن عقيل والسيوطي وغيرهم، فقد جعلوا قراءات القرآن كلّها مجالا لاستقرائهم واستنباط القاعدة النحوية.

3/1- الحديث النبوي الشريف: هو الذخيرة الّتي نعود إليها للاحتجاج به ويمثّل كلّ ما تلفّظ به الرسول (ص) أو قام به من أفعال أو تقرير فكان الرواة والمحدّثون يسجلون عنه كلّ صغيرة وكبيرة. وقد اختلف الباحثون في احتجاج الأوائل بالحديث النبوي الشريف؛ فمنهم القائل بعدم الاحتجاج، وبعضهم يرى أنّ الأوائل استشهدوا بالحديث النبوي الشريف بشيء من الاحتشام والصيغة التي استخدموها في الاستشهاد صحيحة، أمّا الفئة الأولى فترى أنّ البصريين والكوفيّين والبغداديّين لم يحتجوا به للأسباب الآتية:

- تأخّر تدوين الحديث.
- خوف من إضافة حركة من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم.
- خوف أن يطغى الحديث على كلام الله.
- انقطاع السند لبعض الأحاديث.
- هناك أحاديث موضوعة تشيُّعيّة.
- أنّ رواة الحديث كلّهم أعاجم.

---

[1] - المرجع نفسه، ج4، ص177.

[2] - الفوائد والقواعد، ص535.

[3] - المرجع نفسه، ص535.

[4] - ينظر، سيبويه الكتاب، ج4.

[5] - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص245.

[6] - الفوائد والقواعد، ص549.

أمّا الأستاذة خديجة الحديثي فتعتقد أنّه "لا توجد أيّة إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به، فلم يصل إلينا أيّ خبر منهم أو أيّ تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلّق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه، أيصح عندهم الاحتجاج به أم لا يصحّ وإن صحّ فما شروط الحديث المحتج به؟ وإن لم يصح فما سبب عدم تجويزهم الاحتجاج به؟ كما لم نكن ندري ما سبب سكوتهم عنه وعن توضيح موقفهم من الاحتجاج به، ولِمَ لم يصرح بعض الّذين احتجوا به من الأوائل بأنّ هذا المحتج به من الحديث النبوي"[1]حيث اعتورتها جملة من الأسئلة أساسها البحث عن الأسباب الّتي يُحتمل في أن تكون علّة في سكوت الأوائل على التصريح بموقفهم منه، ويبدو أنّ السيوطي نقل عن أبي الحسن المعروف بابن الضائع المتوفى سنة **686هـ** أنّه علّل عدم احتجاج النحويين بالحديث كونه مرويا بالمعنى حيث قال: "وقال أبو الحسن بن الضائع في "شرح الجمل" تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنّه أفصح العرب"[2] فالحديث المروي بالمعنى* مختلف فيه من راوٍ إلى آخر؛ لذا لم يعدّ أساسا في إثبات القاعدة النحوية، أو البناء الصرفي، ومنه يرى أنّ الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقا.

أمّا إذا جئنا إلى أبي حيان الأندلسي ت**672هـ** نجده يصرّح بأنّ النحاة الأوائل من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بالحديث، وينكر على ابن مالك احتجاجه بالحديث والإكثار منه؛ حيث يقول في كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل: "قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدّمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب المستنبطين المقاييس، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين وكمعاذ والكسائي والفراء وعليّ بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا

---

[1] – خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. بيروت: 1981، دار الطليعة للطباعة منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ص15.

[2] – المرجع نفسه، ص16.

* – فما رُوِيَ بالمعنى ولم يُنقل فيه لفظ الرسول الكريم (ص) لا يصحّ أن يعدّ حجّة في الدراسات النحوية والصرفية الّتي يُعتمد فيها على اللفظ وبنيته لدى هذه الفئة، في حين يجوز الاعتماد عليه في الفقه والأحكام الشرعية وتفسير آيات القرآن العزيز؛ لأنّ مقصودهم المعنى الّذي يؤديه الحديث بغضّ النظر عن اللفظ الوارد به الحديث واختلافه لهذا تشدّد علماء العربيّة في الاحتجاج بالحديث، مع أخذ علماء الشريعة وغيرها من العلوم الدينية به.

ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[1] فهو يشير إلى امتناع الأوائل عن الاحتجاج بالحديث أو سكوتهم عنه.

ومن هذا التصوّر يبدو أنّ النحاة الأولين كانوا مجحفين في حقّ الأخذ بالأحاديث النبويّة الشريفة، فهي قبل كلّ شيء جزء من المدونة العربيّة وصادرة من أشرف الخلق على الإطلاق، فكيف يقدمون كلام الأعراب على كلام الرسول (ص) الّذي قال: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش" بدعوى أنّه مروي بالمعنى، صحيح أنّ كثيرا من الأحاديث متصنّعة الألفاظ زيد فيها ما لا يجوز إضافته أو ترد من جهة أخرى ناقصة المعنى أو اللّفظ ممّا أوقع النحاة في تحرّج كبير في الاحتجاج بها إلاّ أنّ هناك مواقف أخرى اعتمدت الأحاديث النبوية الشريفة واعتبرتها حجة لغويّة خاصة الصحيحة منها، ويبدو أنّ هذه القوانين أُحترمت إلى نهاية القرن الرابع الهجري؛ حيث بدأ هذا المعيار يُخترق فبدأ بعض النحاة يحتجون بالأحاديث النبوية الشريفة بشكل احتشامي أوّلهم الزمخشري، ثمّ تبعه من بعده ضياء الدين بن الأثير **ت637هـ** وابن مالك وابن الأثير الحلبي **ت737هـ** وابن هشام الأنصاري **ت 762هـ** والسيوطي **ت911هـ** الّذي اعتبر الحديث عند هؤلاء مصدرا للفصاحة والبيان فمنه يعدّ حجة بعد كلام الله وكلام العرب .

أمّا خديجة الحديثي فرفضت التعاليل القائلة بأنّ عدم الاحتجاج بالحديث كونه مرويا بالمعنى أو أنّ رواته أعاجم، وإنّما تعتقد أنّ الأوائل "قد اضطربوا في موقفهم إزاء الاحتجاج بالحديث لأجل توثيق القواعد في الدراسات النحوية، لكنّهم مع تحفظهم في موقفهم منه لم يرفضوه، وإنّما اعتمدوه بعض الاعتماد في دراساتهم ومباحثهم النحوية الأولى واستمر هذا بالازدياد مع الأيام فهم لم يرفضوه جملة وتفصيلا كما شاع وذاع عنهم"[2] حيث اعتبرت أنّ سيبويه احتج بالأحاديث النبوية وأنّ الاحتجاج بها على تلك الصورة صحيح بتتبعها العبارات الواردة في كتب النحو والصرف الّتي تلت سيبويه، أو تلك التي جاءت على الصورة التي تشبه ما أتى بها[3] فنفت أن ترجع مسألة الاحتجاج إلى ابن مالك أو الزمخشري أو السهيلي وغيرهم من النحاة المتأخرين، فمن خلال استقراء جملة من الكتب واستخراج الأحاديث الّتي احتجّ بها النحاة توصلت الأستاذة إلى جملة من النتائج وهي كالآتي:

"1- إنّ أوائل النحاة احتجوا بالحديث الشريف، وإن كان احتجاجهم به في النحو والصرف قليل.

---

[1] - ع/ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص90.

[2] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص406.

[3] - ينظر، خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف.

2- إنّ من جاء بعدهم من النحاة على اختلاف أمصارهم بصريين كانوا أم كوفيين أم بغداديين تابعوهم في الاحتجاج به على قلّة أيضا، وإن كان متأخروهم قد زادوا من عدد الأحاديث المحتج بها إلاّ أنّهم لم يتوسعوا فيه.

3- إنّ نحاة الأندلس كالسهيلي وابن خروف وابن مالك ومن جاء بعدهم من نحاة الأمصار الأخرى قد توسعوا في الاحتجاج به، واعتمدوا في وضع قواعد جديدة أو استدراك قواعد على ما وضعه الأوائل على الحديث، الّذي قاموا باستقرائه من جديد وأثبتوا ما جاء منه وفيه صور من التعبير تختلف عمّا أثبته النحاة الأوائل.

4- إنّ أوّل من وجدته قد احتجّ به من النحاة الأوائل وإن كان احتجاجه محدودا أبو عمرو بن العلاء شيخ الخليل وسيبويه؛ اللّذين زادا عليه في الاحتجاج واستمرّ الاحتجاج به في التوسّع والكثرة حتّى زمن الزمخشري وابن الشجري وابن الأنباري حيث كثُر عندهم الاحتجاج به، وإن لم يكن استقراء لما فيه من قواعد وأساليب.

5- إنّ سبب قول الباحثين المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان والبغدادي إنّ ابن خروف وابن مالك أو السهيلي أوّل من احتجّ بالحديث لا يريدون به الاحتجاج العارض على ما جاء من قواعد وضعها النحاة الأوائل، مبنية على آيات القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء، فقد رأينا سابقيهم احتجوا بالحديث على هذا النحو، وإنّما يريدون أنّهم أوّل من قاموا باستقراء الأحاديث واستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة، أثبتوها أو استدركوا بها على قواعد النحاة الأوائل ممّا ورد في أسلوب الأحاديث، ولم يرد مثله في آيات الكتاب العزيز ولا فيما جمعه النحاة من كلام العرب الفصحاء الّذي اعتمدوا عليه في بناء قواعدهم وأصولهم"[1] ومهما اختلفت المواقف والآراء، فيبدو لي أنّ النحاة الأوائل استشهدوا بالأحاديث النبويّة بشكل محتشم واعتمدوها في توثيق قواعدهم ماداموا لم يصرحوا بعدم الاستشهاد به.

1/3/1- موقف الثمانيني من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف: احتجّ الثمانيني بالأحاديث النبوية الشريفة لكن على احتشام، فلم يحفل الكتاب بها إلاّ قليلا؛ إذ الملاحظ أنّ الشواهد من القرآن والشعر موجودة بكثرة على غرار ما انتهجه النحاة الأوائل، ما يوحي أنّه يقتفي منهجهم التحليلي من حيث استقراء اللّغة، وفيما يلي أهم الأحاديث النبوية الشريفة الّتي استشهد بها:

ومنه في (باب الجمع) وفي مسألة جمع سلامة جمع التأنيث (ما آخره همزة تأنيث) كـ (سوداء وبيضاء...) وما أشبه ذلك ممّا هو صفة؛ بحيث إذا أردنا جمعهما قلبنا همزتهما واوا وأضفنا بعدهما ألفا وتاء، فقلنا: (سودوات وبيضاوات) وهذا في جمع التكسير لمّا كان صفة، وكذلك يجمع مذكره نحو: أحمر أخضر... لكنّنا إذا نقلناها إلى الأسماء جمعناها جمع النظير، بمعنى أن نجمع

1 - المرجع نفسه، ص423-424.

المذكر جمع المذكر والمؤنث جمع المؤنث، ومنه استشهد بالحديث الآتي قائلا: "ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: **لَيْسَ فِي الخُضْرَوَاتِ زَكَاة**؛ لأنّه جعل (خضراء) اسما وأخرجه من باب الصفة"[1] فبالرغم أنّ (خضراء) اسما وليس صفة فإنّه جُمع جمع ما آخره همزة تأنيث في باب (الصفة) كما نلاحظ أنّه لا يكتفي هنا بذكر الحديث وإنّما يرفعه إلى الرسول (ص) ويعتدّ به على صحة ما ذهب إليه.

ومنه في باب المفعول به عندما استشهد بالحديث النبوي الشريف؛ على المعنى الّتي تُستعمل بها (ظننت) أحدهما تكون بمعنى التهمة، فتتعدى إلى مفعول واحد ولا تتجاوزه إلى غيره، فقال: "وفي حديث عمر رضي الله عنه: **أَوْ ظَنِينٌ فِي وَلاَءٍ** "[2] أي متّهم، فبالرغم أنّ الحديث ضعيف إلاّ انّه اُعتمد في تقرير الأحكام.

وفي باب (المعرف باللاّم) قال: "وقد يكون الاسم العام مضافا، **قالوا: مَنَعَتْ مِصْرُ دِينَارَهَا وإرْدَبَهَا**"[3] فقد وظّف لفظة (قالوا) على غرار استخدام سيبويه لها. وهو حديث يُشير فيه النبي (ص) إلى الخراج وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقال: "منعت العراق درهمها وقفيزها ومنعت الشام دينارها ومديها، ومنعت مصر دينارها، وإردبها وعدتم كما بدأتم ثلاث مرات"[4] وقال إنّه حديث صحيح متفق عليه.

[1] – الفوائد والقواعد، ص147. وجاء في صحيح البخاري: "**لا زكاة في الخضراوات**" رواه الدار قطني من طريق علي وطلحة ومعاذ مرفوعا ..." أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: 1379هـ ج3، ص350.

[2] – الفوائد والقواعد، ص270. وفي الجامع الصحيح سنن الترمذي جاء كما يلي: حدثنا قتيبة حدثنا مروان الفزاري عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: "قال رسول (ص) لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة...ولاَ ظَنِينٌ فِي وَلاءٍ ..." وضعّفه الألباني وقال فيه: حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث يزيد بن زياد الدمشقي ويزيد يضعف في الحديث ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلاّ من حديثه. ينظر، محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج4.

[3] – الفوائد والقواعد، ص434.

[4] – محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف أحمد البكري وشاكر توفيق العاروري ط1. بيروت: 1997، دار ابن حزم الدمام، ج1. ص266. وينظر، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة تحقيق: محمد حجي. بيروت: 1994، دار الغرب، ج3. والقفيز والمد والإردب مكاييل لأهل ذلك الزمان في تلك البلاد، وبعضها لا يزال معروفاً إلى أيامنا.

وأيضا في باب(التركيب) قال: "واعلم أنّه لمّا ذكر التركيب جرّ عليه ذلك أن ذكر أسماء من التركيب لا تتعلق بما لا ينصرف وهو قوله: "**كفّة كفّة**"[1] فهو حديث نبوي مُستخدم دون أن يُرفع إلى الرسول (ص)، فهي إذن نفس طريقة سيبويه في الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة. غير أنّه حديث موضوع فقال فيه ابن الجوزي **ت597هـ** في كتابه الموضوعات "أنبأنا عبد الرحمن بن محمد قال أنبأنا أحمد بن علي بن ثابت، أنبأنا محمد بن الحسن القطان أنبانا جعفر بن محمد الخالدي، حدثنا أحمد بن علي الخزاز، حدثنا أبو أسيد بن زيد الحمال حدثنا عمرو بن شمر عن جابر عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت: " دخل عليّ الحسن والحسين، فوهبت لهما دينارا وشققت مرطي بينهما، فرديت كلّ واحد منهما بشقه، فخرجا فرحين مسرورين يضحكان، فلقيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم **كفة كفة** قال: قرة عين من كساكما بردين ووهب لكما دينارا فجزاه الله خيرا ؟ قالا: أمنا عائشة. قال: صدقتما والله يا – بنى –هي والله أمكما وأم كلّ مؤمن. قالت عائشة: فو الله ما صنعت وما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبّ إليّ من الدنيا وما فيها"[2] فأسيد بن زيد هو المتهم به قال يحيى بن معين: أسيد كذاب. وقال النسائي: هو متروك الحديث[3] ورغم هذا فقد احتج به ولم يرفضه.

وفي بيان تفسير الإعراب واشتقاقه ومعناه من حيث الجانب اللّغوي، استشهد بقول النبي (ص): "**الثّيب تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا؛** أَيْ إِذَا قِيلَ لَهَا أَتُزَوّجكِ أَمْ لاَ تَقُول بِلِسَانِهَا: نَعَم أَوْ لاَ فَيَبِينُ لِسَانهَا عَنْ مَا فِي قَلْبِهَا"[4] فالإعراب لغة بمعنى البيان. رواه البيهقي في سننه الكبرى عن الحاكم، ورواه الإمام

---

[1] – الفوائد والقواعد، (باب التركيب)، ص645، وينظر، سيبويه، الكتاب، ج3. وفي حديث الزبير " فتلقاه رسول (ص): كفة كفة" ينظر، النهاية في غريب الحديث، ج4. أي مواجهة كأنّ واحد منهما قد كفّ صاحبه عن مجاوزته إلى غيره أي منعه، والكفة: المرة من الكف، وهما مبنيان على الفتح. ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ج9 (مادة: كفف) ص303. وقال الجوهري: "وقولهم: لقيته كفة كفة، بفتح الكاف، أي كفاحا، وذلك إذا استقبلته مواجهة. وهما اسمان جعلا واحدا وبُنيا على الفتح مثل خمسة عشر" ينظر، الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4. بيروت: 1987، دار العلم للملايين، ج4. (مادة: كفف)

[2] – أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، الموضوعات لابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط1. 1966، ج2، ص9.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، ج2.

[4] – الفوائد والقواعد، ص56. وجاء في كتاب (التحقيق في أحاديث الخلاف) عن أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي أنّه قال: "أنبأ ابن الحصين قَالَ أنبأ ابن المَذْهَب أنبأ أَحْمد أحمد بن جَعْفَر ثَنَا عبد الله بن أَحْمد قَالَ حَدثنِي أبي ثَنَا إِسْحَاق بن عِيسَى قَالَ: حَدثنِي لَيْث بن سعد قَالَ: حَدثنِي عبد الله بن عبد الرَّحمن عن عدي بن عدي الكنديّ عن أَبيه أَنّ رَسُول الله (ص) قَالَ: الثّيِّب تعرب عَن نَفسهَا والبكْر رِضَاهَا صمتها" ينظر، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط1. بيروت: 1415، دار الكتب العلمية، ج2.

أحمد في مسنده من طريق عدي بن عدي، ورواه ابن أبي شيبة في مسنده عن يحيى بن إسحاق عن الليث بن سعد، وأبو يعلى الموصلي، حدثنا زهير حدثنا إسحاق بن عدي، حدثنا ليث فذكره، قلت: وله شاهد من حديث ابن عباس، وأبي هريرة في صحيح مسلم وغيره[1] فاستشهد بالحديث لبيان معنى الإعراب وليس من باب ضبط قاعدة نحوية ما.

وفي إثبات أنّ العجمة فرع على العربية نسب إلى الرسول (ص) الحديث التالي: "**تَعَلَّمُوا العَرَبِيّة فَإِنَّ كَلاَمَ اللهِ عَرَبِيّ وَكَلاَمُ أَهْلِ الجَنَّةِ عَرَبِي**"[2] وهي من المواضع الّتي لم يُرد من ورائها الاحتجاج بالقاعدة النحوية، ولكنّه من باب الدليل الشرعي. وهو حديث لا يوجد في الأحاديث الصحيحة ولا في الأحاديث الضعيفة ولا الموضوعة.

وعن جمع القلّة في كلمة (غُلام) في باب (جمع التكسير) قال: "وقالوا (غُلام وغِلْمة) في القلّة وقالوا في كثرته (غِلْمان) وإذا صغروا (غِلْمة) ردّوه إلى أفْعلة* فقالوا: أُغَيلِمَة وفي الحديث: **أُغَيْلِمَة بني عبد المطّلب**"[3] فنلاحظ إتيانه بالحديث على سبيل الاحتجاج وضبط القاعدة.

هذا، ومن خلال الجدول أدناه يتبيّن لنا صفة الأحاديث التي استشهد بها:

الأحاديث الواردة في كتاب الفوائد والقواعد	**نوعها**
1- لَيْسَ فِي الخُضْرَوَاتِ زَكَاة.	- حديث صحيح.
2- وفي حديث عمر رضي الله عنه: أَوْ ظَنِينٌ فِي وَلاَء.	- حديث ضعيف.
3- مَنَعَتْ مِصْرُ دِينَارَهَا، وإرْدَبَهَا.	- حديث صحيح.
4- كفّة كفّة.	- حديث موضوع.

[1] - أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. بيروت: 1403، ج2، ص101.

[2] - الفوائد والقواعد، ص59.

* - فلم يقولوا (أغلِمة) استغناءً بـ (غِلمة)، كما لم يقولوا: (أصبية) استغناءً بـ (صِبية) حتّى ولو كان على بناء (أفعلة) لأنّ المستعمل (غلمة) و(صِبية).

[3] - الفوائد والقواعد، ص670. وفي باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو، عن حديث نافع عن ابن عمر ...أورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي (ص) استقبله **أغيلمة بني عبد المطلب** أي صبيانهم. ينطر، أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج3.

5- الثّيب تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا.	- حديث صحيح.
6- تَعَلَّمُوا العَرَبِيّة فَإِنَّ كَلاَمَ اللهِ عَرَبِـــيّ وكَـــلاَمُ أَهْلِ الجَنَّةِ عَرَبِي.	- حديث موضوع.
7- أُغَيْلِمَة بني عبد المطّلب.	- حديث صحيح.

نلاحظ أنّ مجمل ما ورد منها يبلغ سبعة أحاديث، فتارة يحتجّ بها لإثبات قاعــدة مــا، وتــارة أخرى يتّخذها مجالا للاستئناس وتقوية ظاهرة معينة، كمسألة اعتبار العجمة فــرع علــى العربيــة ومسألة بيان معنى كلمة الإعراب، في حين بلغت الأحاديث الصحيحة التــي استشــهد بهــا أربعــة أحاديث فقط، وحديثين موضوعين وواحد ضعيف، ما يُحيل إلى عدم التعويل عليها كثيرا كما عــوّل على القرآن الكريم والشعر، كما يرى محمد الحباس أنّ أوصاف الصحيح والحسن والضعيف عنــد اللّغويين تنطبق على اللّغات لا على السند[1] فاللّغة الشائعة والمشهورة عندهم تعتبر صحيحة وحسنة، وإذا كانت قليلة غير شائعة تُلقّب بالضعف والرداءة. ورغم هذا يمكن القول إنّه احتجّ بها واعتمــدها في بناء القاعدة النحوية ولم يرفضها، وهو ما يجعلنا نطمئن إلى الرأي الّذي ذهبــت إليــه خديجــة الحديثي؛ في أنّ الأوائل احتجوا بالحديث الشريف واعتمدوه بعض الاعتمــاد فــي بنــاء قواعــدهم وأصولهم[*] فلم يرفضوه جملة وتفصيلا، على غرار الثمانيني الّذي عاش في فترة كــان الاستشــهاد بالحديث يُعتمد عن قلة، ثمّ أخذ يزداد في الفترات اللاحقة.

وتُعتبر مسألة الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة وعدم الاحتجاج بها عند الأوائل محلّ نقاش لدى الباحثين اليوم لذلك؛ وضع المجمعيّون مجموعة من المعايير للاحتجاج بها وهي كــالآتي: "1- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول كالكتب الصّحاح الست فما قبلها[**].

2- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

1/2. الأحاديث الّتي تستعمل ألفاظها في العبادات.

2/2. الأحاديث الّتي تعدّ من جوامع الكلم.

---

[1] - ينظر، محمد الحباس (النحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج).

[*] - حتّى أنّ أحد الباحثين اعتبر أنّ شواهد الحديث الشريف في معجم العين؛ بلغــت واحــدا وســبعين وخمســمائة باعتماد منهج صارم يقوم على: ذكر المرويات، وذكر المرفوعات، وذكر الموقوفات، وذكر المقاطيع. ينظر، صالح بلعيد، الخليل بن أحمد عبقريّ العرب. الجزائر: 2006، العدد1، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربيّة.

[**] - والكتب الصحاح هي: **1/** كتاب صحيح البخاري ت256هــ، **2/** كتاب صحيح مسلم ت261هــــ، **3/** كتــاب السنن لابن ماجة ت272هــ، **4/** سنن ابن داوود ت275هــ، **5/** سنن الترمــذي ت279هــــ، **6/** ســنن النّســائي ت303هــ.

3/2. كتب النبي صلى الله عليه وسلم.
4/2. الأحاديث المروية لبيان أنّه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كلّ قوم بلغتهم.
5/2. الأحاديث الّتي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.
6/2. الأحاديث الّتي عُرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
7/2. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة"[1] فمن الضروري توسيع دائرة الاستشهاد والأخذ بالأحاديث النبوية الشريفة الّتي تعدّ من ديوان العرب؛ ونختم المبحث بكلام الأستاذة خديجة الحديثي الّتي تقول: "السماع هو الأساس الأول الّذي دوّنت بموجبه اللّغة لأنّه الطريق الطبيعي إلى تعرّف كنه اللّغة وتبيّن خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها، لأنّ اللّغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع الّذي اعتمد فيها جميعا من أجل أنّه أخصر طريق إلى حصرها ومعرفة استعمالها، فبمحاكاة ما يصل إليه الإنسان عن طريق السماع من العرب الّذين سلمت لغتهم أو عن طريق ما يروى من الآثار العربية من شعر ونثر، وما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة يستطيع أن يعرف لغته ويحصيها ويتفاهم بها"[2] وهو حديث في أهمية ضبط اللّغات ومعرفة خصائصها اللّغوية، وإشارة إلى أنّ القواعد النحويّة في بداياتها كانت أقرب إلى منطق اللّغة- باعتبار أنّ النحاة اعتمدوا خاصة على مدونة منطوقة- وبعيدة عن منطق العقل وتكلّف النحاة، ولعلّ استقراء المنطوق ميزة تميّز بها نحاتنا الأوائل عن غيرهم من الأمم؛ فالقواعد اللّغوية تحتاج كثيرا إلى هذا الجانب؛ لأنّه يُحاكيها ويعكس خصائصها بصفة تلقائية وموضوعية.

المبحث الثاني: الأصل الثاني (القياس).

1- القياس عند الثمانيني: وردت في الكتاب جملة من الأقيسة منها ما استنبطت بناء على ما تعارف عليه العرب، ومنها ما استنبطت بالاستناد على عمليات ذهنية منطقية للوصول إلى بناء حكم نحوي ومن ثمّ صياغة قاعدة نحوية جديدة، وقبل التطرق إلى أهم الأقيسة التي اتّخذها المصنّف كأساس في عملية الاستنباط لابدّ لنا أن نتعرّف على أركان القياس وهي كالتالي:
أ- الأصل (المقيس عليه): نعني به المدونة العربية أي ديوان العرب وهو الكلام الّذي نحتج به وينقسم إلى ثلاثة أقسام.

[1] – مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما 34-1984، ص5.
[2] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص134.

- الشعر العربي القديم.
- القرآن الكريم.
- الحديث الصحيح ويتمثل في الكتب الصحاح السابق ذكرها، ومن شروطه:

- أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس فإن كان شاذا لا يجوز القياس عليه، نحو: استحوذ استصوب، والقياس إعلالها.

- لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا فلا نقول استقدم قياسا على استحوذ وكتركهم ماضي يدع ويذر.

- ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويُمتنع على الكثير لمخالفته له[1]

ب-الفرع (المقيس): هو الكلام الّذي يصاغ من كلام العرب إذ "لا يعتبر المقيس صحيحا إلاّ إن جاء على المستعمل من كلام العرب"[2] والمنسوج على منوالهم. أمّا السيوطي فذهب إلى أنّه؛ حتّى وإن لم يسمع ذلك منهم كإلحاق اللام بالأفعال التالية: خرج، ضرب فنقول: خرجج وضربب بناء على: شملل وصعرر[3]

جـ- العلّة: فلا نقيس إلاّ لوجود سبب، فالعلّة هي السبب الّذي يوجب حمل الفرع على الأصل.

د- الحكم (القاعدة): هي القاعدة النحوية الّتي على أساسها تمّ قياس الفرع على الأصل. فإذا لم تتوفر الشروط الأربعة لا يمكن إجراء عملية القياس*

ومصطلحا الأصل والفرع هما مفهومان مستعملان في غير موضع من (الفوائد والقواعد) مستندا عليهما الثمانيني في تعليل أحكامه وصياغة القواعد، ومن الموضوعات الّتي نلمس فيها بكثرة هذين المبدأين باب (المفعول المطلق) عندما علّل أنّ المصدر عند البصريين هو أصل الأفعال، والأفعال مشتقة منه، فهي فرع عليه "لأنّ المشتق يفتقر إلى مشتق منه وتقدمه عليه والّذي يدلّ على أنّ الفعل مشتق من المصدر أشياء منها: أنّ الاسم يأتلف مع مثله إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ،

---

[1] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص109-215-216.

[2] - خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص276.

[3] - ينظر، جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (في المقيس وهل يوصف بأنّه من كلام العرب أو لا)

* - هناك من يقول بجواز القياس بما ثبت بالقياس والاستنباط، وهذا ظاهر ما قال به ابن جني في الخصائص في (باب الاعتلال لهم بأفعالهم) حيث ذهب إلى أنّ الضمير إذا جرى على غير ما هو له وجب إبرازه، كإبراز مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير من هو له، وهذا حكم مأخوذ بالقياس على رفع اسم الفاعل للظاهر نحو: زيد هند ضاربها هو، أمّا عند الكوفيين فلا يوجبون إبرازه. ينظر، الخصائص، ج1. كما أجاز السيوطي أن يكون فرع الشيء أصل لشيء آخر، فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل، وأصل للصفة المشبهة، ينظر، جلال الدين السيوطي الاقتراح في أصول النحو.

وزيدٌ أخوك) فيكون كلاما مستقلا..فاستغناء الاسم عن الفعل يدلّ على أنّه أصل وافتقار الفعل إلى الاسم حتىّ يستقل بهما كلام يدلّ على أنّ الفعل فرع على الاسم، وممّا يدلّ على أنّ الفعل مشتق من المصدر أنّ الفرع لابدّ أن يكون فيه الأصل وزيادة على الأصل ... وأيضا فإنّ المصدر يدلّ على معنى فقط، والفعل يدلّ على شيئين هما المصدر والزمان، وقد دلّ الفعل على شيئين أحدهما المصدر، والمصدر لم يدلّ إلاّ على معنى فقط، والواحد قبل الاثنين فينبغي أن يكون المصدر هو الأول، ويكون الفعل ثانيا للمصدر"[1] وهو في هذا متأثّر بالفكر الرياضي الخليلي، في أسبقية المصدر على الفعل باعتبار أنّ الفعل يدلّ على شيئين والمصدر يدلّ على معنى فقط، فالواحد أسبق من الاثنين عددا حيث "أرجع النحاة أصل كثير من الحروف باستعمال مكوّنات هذا العدد، وذلك عن طريق استبدال العدد بمجموع عددين"[2] أي إذا كان الفعل يدلّ على شيئين هما: المصدر والزمان فهما اثنان **(2)** وإذا كان المصدر يدلّ على معنى فقط فهو واحد **(1)** فإنّ الواحد أصل العدد ولا يُقال للواحد عدد؛ لأنّ الواحد ليس جمعا للأعداد؛ **وبالتالي الفعل =2 والمصدر= 1**

وقد استعمل الثمانيني قياسا منسوبا إلى العرب (قياس فطري) ونذكر منه ما يلي:

في (باب جمع السلامة التأنيث) ذكر قياسا منسوبا إلى العرب أنفسهم حيث يَجمَعُون (بنت) على (بنات) و(أخت) على (أخوات) وهذا الجمع ألحقوه بـ (جذع) في القياس الأول (بنت) أي بنوه على صياغته، وألحقوا أختا بـ (قُفل) كذلك ألحقوه بصياغته. لكنّ الثمانيني رأى أنّ المتكلّم عندما أراد أن يجمع (بنت) أسقط التاء، حيث قال: "فلّما أرادوا الجمع أسقطوا التاء، فبطل الإلحاق، فلمّا بطُل الإلحاق بنوه على اللّفظ، الّذي كان له في الأصل وجمعوه عليه"[3] فطبيعة القياس النحوي هنا مستمدّ من "النظم اللّغويّة المختزنة في أذهان المتكلمين فتصير نماذج يقيسون عليها أشياء جديدة وهذا هو الّذي يفسّر لنا ما نجده عند النحويين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني من نسبة القياس إلى العرب أنفسهم"[4] أي إنّ النّاطق للعربية الفصيحة باعتبار العمليّة الذهنية والقياسية الّتي تجري في ذهنه لا يستحسن قول: **(بنتات)** ففي هذه الحالة نُبقي على الأصل، وهو اللّفظ الأوّل في حالة الإفراد **(بنت)** ويجمع على أصله، فـ(بنت) لا تُقاس على (جذوع) وأمثالها. وهو ما يفسّر ما قاله الخليل: "إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعَرفْت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله وإن لم يُنقل ذلك عنها، وعلّلت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه..."[5] وعلى هذا نرى أنّ القياس

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص254. (بتصرف)

[2] – محمد كشاش "الفكر الرياضي والنحو العربي" مجلة اللسان العربي. 1996، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد:41، ص41.

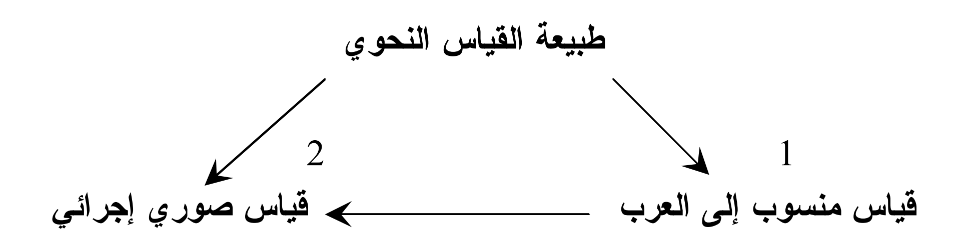
[3] – الفوائد والقواعد، ص149.

[4] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص97.

[5] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك. بيروت: 1974، دار النفائس، ص65-66.

من عمل المتكلّم، والنحوي يسعى إلى الكشف عن هذه العملية الذهنية، الّتي يقوم بهـا المـتكلّم دون قصد؛ لأنّه يُراعي الأعراف اللّغويّة في حديثه.

ومنه أيضا في باب(المفعول المطلق) قال: "فمثال ما ذكر لتوكيـد الفعـل (ضـربتُ ضـربا) والأصل فيه: ضربتُ ضربتُ؛ لأنّ العرب تؤكّد الشيء إمّا بتكرير لفظه أو بتكرير معناه فمثال مـا أكّد بتكرير لفظه: (لقيتُ زيدا زيدا) ومثال ما أكّد بتكرير معناه: (لقيتُ الجيش أجمعَ) إلاّ أنّ التوكيـد بتكرير المعنى أفصح وأكثر استعمالا، فعدلوا عن تكرير (ضربت) كراهية لمساواة اللفظ وفرارا من طول الكلام؛ لأنّ الفعل اتّصل به فاعله فطال ووجدوا المصدر مخالفا لصيغة الفعل فوضعوه مكـان الفعل وأقاموه مقامه في التوكيد"[1] وهو قياس عدول من الاتّساع في الكلام إلى طلب الخفّـة الّـذي يُعرف به العرب. وهو في هذا يُنسب إلى العرب عملية القياس، كما هو الحال عند سـيبويه وابـن جني[2] وللدلالة على أنّ ليس في أسماء العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة ضرب المثال التـالي: (دَلْو) وأصله (أَدْلُوٌ) لكنّ العرب قلبت من الضمة كسرة ومن الواو بعدها ياء ليصـبح فـي الجمـع (أَدْلٍ)"[3] ومنه أيضا قياس (أرضون) على (جفنات) إلاّ أنّهم غيّروا الألف والتاء إلى الـواو والنـون فقالوا: (أرضون) "فليس كلّ جمع بالواو والنون يكون جمعا سالما، ولا كلّ جمع سالم يكون بـالواو والنون؛ لأنّه قد يكون بالألف والتاء"[4] هذا عن بدايات طبيعة القياس النحوي، فقد ذكر (محمد خيـر الحلواني) في كتابه (أصول النحو العربي) طبيعة القياس النحوي[5] كما هو ممثّل في هذا الرسم:



فكما نلاحظ فالقياس في بداياته كان قياسا فطريا منسوبا إلى العرب، ثمّ تطوّر وأخـذ منحـى آخر، إذ أصبح لديه أصول معروفة تُجرى عليها الفروع للوصول إلى نتيجة توافق حكـم الأصـول

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص256.

[2] – ينظر، محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي.

[3] – الفوائد والقواعد، ص83.

[4] – المرجع نفسه، ص152.

[5] – ينظر، محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي.

فهو ذات طبيعة صورية فقهية؛ باعتبار تأثره بأصول الفقه وطرائق استنباطه وقياسه للمسائل الفقهية، وهذا ما نلاحظه في (الفوائد والقواعد).

أمّا عن الأقيسة الصورية الإجرائيّة فهي مستقاة من عمليات ذهنية فيها يلجأ إلى قياس ظاهرة نحوية ما، على الأصول الكبرى المعروفة نحو:

(كيف) إذ تعتبر اسما ذلك أنّها تُجاب بالاسم ويقول في هذا الشأن: "والاسم لا يكون إلاّ جوابا لاسم وأنّك تُبدّل منها الاسم، تقول: (**كيف** زيد أخارج أم مقيم؟) والاسم لا يبدّل إلاّ من اسم وأنّها سؤال عن الحال، والحال لا تكون إلاّ اسما، فإذا وجدت الجمل في مواضع الحال فذلك مجاز وليس بحقيقة"[1] فقولنا: (كيف زيد) هو كلام مستقل، فـ (كيف) يبدّل منها: أخارج أم مقيم قياسا عليها باعتبارها تدلّ على الحال. فليست فعلا؛ لأنّها غير مشتقة ولا تدلّ على زمان مخصوص كما أنّ ليس في الأفعال ما يسكّن وسطها سكونا لازما. ومثل هذا القياس النحوي لابدّ له من مقدمات ثابتة[*] وهي الأصول الكبرى في قواعد النحو الّتي توصّل إليها النّحاة من خلال استقراء المدوّنة العربية فـ (كيف) يشبّه بالاسم لأنّ له محلا من الإعراب والأسماء كما عهدنا دائما ذات إعراب؛ لأنّ العامل يُؤثّر فيها دائما، والحرف لا إعراب له لأنّه لا يؤثّر فيه العامل وهكذا بالنسبة للأصول الثابتة الأخرى؛ إلاّ أنّ هذا القياس هو قياس حمل شيء على شيء[**] كما أشار إليه عبد الرحمن الحاج صالح من خلال أفكار المدرسة الخليلية الحديثة، الّتي نفى فيها أن يكون الفكر النحوي عند النحاة الأوائل متأثر بالمنطق اليوناني الصوري.

(من) وهي اسم "والّذي يدلّ على أنّها اسم دخول حرف الجرّ عليها، وإضافة ما قبلها إليها إذا قلت: (بمن مررت؟ وغلام من عندك؟) وأنّك تُخبر عنها إذا قلت: (من في الدّار؟) وأنّها عبارة عن شخص"[2] فبما أنّ الأسماء تدخلها حروف الجرّ كما أنّها تدخلها الإضافة، وبما أنّ (من) يشبه الاسم من هذه الأوجه، فلا يُمكن أن يكون إلاّ اسما وبطُل أن يكون فعلا أو حرفا.

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص19.

[*] – اعتبر محمد خير الحلواني أنّ هذه المقدمات ليس من الضروري أن يكون فيها علماء النحو أخذوها عن أرسطو وطبّقوها في أصولهم "فمحاكمات العامة أنفسهم في كلّ صقع تحمل هذه الظاهرة القياسية، وتشير إليها في كثير من ظواهر التفكير البسيط..." محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص101. إذ الملاحظ أنّ القياس عند اليونان ناتج من مقدمة كبرى ثم صغرى تؤديان إلى نتيجة؛ بينما القياس عند النحاة العرب غير هذا فهو ناتج بحمل الشيء على شيء.

[**] – قياس الحمل؛ من المفاهيم الرياضية الّتي تشبّع بها الفكر النحوي العربي، وبه يحاول النحاة تفسير الظواهر اللغوية عن طريق إثبات محمول لموضوع أو نفيه عنه، فالذهاب إلى أنّ كيف هي اسم مستند إلى جواز دخول حرف الجر عليها. ينظر، محمد كشاش "الفكر الرياضي والنحو العربي" مجلة اللسان العربي.

[2] – الفوائد والقواعد، ص18.

(ما لم يسم فاعله) إذ ركّب قياسا على رفع ما لم يسم فاعله، وهو قياس يتوفر على أربعة أشياء أصل وفرع وعلّة وحكم، نحو قوله: "وقد يُستغنى عن المنصوب فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عمْراً) فإن لم يسم الفاعل قلت في الماضي: (ضُـرِبَ عمْـروٌ) وفي المستقبل: (يُضْرَبُ عَمْروٌ)"[1] حيث جعل شروطا لمجيء هذا القياس في هذا الباب وهي: حذف الفاعل، وتغيير صيغة الفعل عمّا كان عليه الفاعل، ورفع المفعول ليقوم مقام الفاعل؛ لأنّ الفعل لابدّ له من مرتفع به[2] فـ(يُضرَبُ عمروٌ) **عمروٌ** اسم اسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، كما هو مبيّن في الجدول أدناه:

الأصل	الفرع	العلّة	الحكم
الفاعل (زيدٌ)	**ما لم يسم فاعله (عمروٌ)**	**الإسناد**	**الرفع**

نلاحظ **أنّ الأصل** هو الفاعل ويمثل **(زيد)** في جملة (ضرب **زيدٌ** عَمراً) **والفرع** هو ما لم يسم فاعله، و**العلّة** هي الإسناد و**الحكم** هو الرفع، حيث قال: "والّذي يوجب رفعه تقديم الفعل عليه وإسناده إليه في الواجب وغير الواجب"[3] والأصل في الرفع أن يكون للأصل ثمّ يُحمل الفرع عليه للعلّة الجامعة بينهما؛ ويسمى هذا القياس بـ **(قياس العلّة)** وهو "أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلّة الّتي علّق عليها الحكم في الأصل"[4] وعزّز الباب بجملة من الأمثلة سواء في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة مفعولين أو المتعدي بنفسه أو بحرف الجرّ، وسنرى بعضا منها من خلال هذا الجدول:

ما سمي فاعله	ما لم يسم فاعله	نوع الفعل
– ضرب زيدٌ هنداً. – أكرمت هندٌ زيداً. – أكرمني زيدٌ. – أكْرَمْتُكَ.	**– ضُرِبت هندٌ. – أُكرِمَ زيدٌ. – أُكْرِمتُ. – أُكْرِمتَ.**	**الفعل المتعدي إلى مفعول واحد.**
– أعطيتُ زيداً درهماً.	**– أُعطِيَ زيدٌ درهماً.**	**الفعل المتعدي إلى مفعولين.**

---

[1] – المرجع نفسه، ص195.

[2] – ينظر، المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه، ص195.

[4] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص391.

- أعطَيْتُكَ دِرهَماً. **- أعطانْي زيدٌ درهماً.**	**- أُعطِيتَ درهماً.** **- أُعطِيتُ درهماً.**	
- أعلَمَ اللهُ زيداً عمراً مُحسناً.	**- أُعلِمَ زيدُ عمراً مُحسناً.**	**الفعل المتعدي على ثلاثة مفعولين.**
- زوجت زيداً امرأةً. **- زوّجت زيداً بامرأة**	**- امرأةً زُوِّجَ زيدٌ.** **- زوِّجَ امرأةً زيدٌ.** **- زُوِّجَ بامرأة زيدٌ.** **- زُوِّجَ زيدٌ بامرأةٌ.**	**الفعل المتعدي بنفسه أو بحرف الجرّ.**

في الأمثلة الأولى في ما لم يُسَمَ فاعله (الفعل المتعدي إلى مفعول واحد) نلاحظ أنّ في (**أُكْرِمتُ**) ضمير يقوم مقام الفاعل، وفي (**أُكْرِمتَ**) جعل التاء بدل الكاف في (أكْرَمْتُكَ) لأنّ التاء ضمير مرفوع.

أمّا الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفعولين، فنلاحظ أنّ كلا من (عمر ومحسن) لا يجوز أن يرتفع عند عدم وجود الفاعل إلاّ المفعول الأول؛ لأنّه عالم من طريق المعنى[1] أمّا في حالة إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بحرف الجرّ ولم يسم الفاعل "رفعت الّذي وصل إليه الفعل بنفسه، وتركت الآخر على حاله"[2] كما رجّح قياسا على آخر كالجملة التالية: **سَرَقَ زيدٌ من عمروٍ ثوباً**، فإذا لم نسم الفاعل قلنا: (سُرِقَ الثوب من عمروٍ ومن عمروٍ سُرِقَ ثوبٌ ويُسرَقُ ثوبٌ من عمروٍ) وهذا هو القياس، أمّا القائلين بإسقاط (من) فيجعلون الجملة في ما لم يسم فاعله على هذا النحو: (سُرِقَ عمراً ثوبٌ ويُسرقُ ثوبٌ عمراً) "فلا يرتفع في هذه المسألة إلاّ (الثوب) لأنّه مفعول به... فلمّا أسقطت حرف الجرّ وصل الفعل إلى ما كان مجرورا فنصبه، إلاّ أنّ إسقاط حرف الجرّ ليس بقياس، وإنّما يُستعمل حيث يُسمع منهم"[3] وهنا إشارة إلى العلاقة الّتي تربط القياس بالسماع، إذ يُحمل على "الكلام العربي الفصيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[4] ولهذا قيل: "النحو كلّه قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[5] ويقول الكسائي:

إِنَّمَا النَحْو قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ[6]

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص199.

[2] – المرجع نفسه، ص200.

[3] – الفوائد والقواعد، ص201.

[4] – أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص81.

[5] – المرجع نفسه، ص95.

[6] – جلال الدين السيوطي،، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص164.

حيث سوى بين النحو والقياس، فالقياس هو الّذي أعطى دفعا لتطوّر النحو، إذ أخذ اتّجاهين وبعدين متناقضين؛ اتّجاه يتوخى الاستعمال الحقيقي واتّجاه آخر يتوخى الاستعمال الشاذ لغرض الإحاطة بكلّ التأديات الّتي كانت موجودة في لسان العرب فالنحاة في تقنينهم الأول لم يُحيطوا إلاّ بالمطرد في اللّغة، ومن هنا استبعدوا كلّ ما يدخل في تاريخ النحو، وهكذا نجد أنّ السماع أضيق جانبا من القياس، فالقياس أوسع منه، وعلى كلّ حال فكلاهما يكمل الآخر إذ نجد مصطلحات القياس ترتبط بمصطلحات السماع؛ ونقل السيوطي عن جمال الدين ابن هشام أنّه قال: "اعلم أنّهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يتخلّف والكثير دونه والقليل دونه، والنادر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[1] فالقياس متواجد في الثلاثة الأولى في باب الفصاحة؛ حيث استعمل الأصوليون هذه المعايير اللّغوية لتأصيل قواعد اللّغة بناء على أنّها تحوي الفصيح والأفصح فالفصاحة فصاحات أي درجات وهي متفاوتة من قبيلة إلى قبيلة أخرى، والكلام الفصيح هو البعيد عن التقعّر اللّغوي وغريب الألفاظ، وهو الّذي يتوخى كثرة الاستعمال والنطق السليم لمخارج الحروف؛ لذلك صاغت مدرسة البصرة قواعدها على المطرد من اللّغة؛ لأنّ الشاذ لا يوافق القواعد الّتي وضعوها فلم يقيسوا عليه فهو يدخل في الكلام النادر والغريب، ولذلك نجد القبائل العربية متفاوتة في درجات الفصاحة، إلاّ أنّها تعتبر حجة ويُقاس عليها؛ بمعنى الاعتماد على المطرد في السماع أو الكلام الكثير الدوران في حالة تعارض السماع والقياس، أمّا إذا كان الكلام شاذا في الاستعمال، قليل الدوران، فيحفظ في هذه الحالة، ولا يقاس عليه.

كان وأخواتها (المشبهة بالفعل): فهي مخالفة لغيرها من الأفعال لذا خصّت بباب تُذكر فيه[2] وهي كالتالي: كان وصار وظلّ وبات وأمسى وأضحى ومادام ومازال ومابرح ومانفك وما فتئ وليس، ووجه مخالفتها لغيرها من الأفعال كما يعتقد الثمانيني: "أنّها جرّدت للدلالة على الزمان وعريت من المصدر وجعل عوضا لها من المصدر، فلأجل هذا أفردت بباب يخصّها"[3] ثمّ من حيث القياس هي تجري مجرى الفعل فهي مشبهة به؛ واسمها مشبه بالفاعل لفظا؛ إذ إنّها إذا دخلت على المبتدأ بطل عمل الابتداء فصار اسما يرتفع بها، ونصبت الخبر وشبّه بالمفعول به. والنحو عند الثمانيني لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل، بل يتجاوزهما إلى إجراء الشيء على الشيء؛ أي بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي

---

[1] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص114.

[2] – الفوائد والقواعد، ص204.

[3] – الفوائد والقواعد، ص204.

تجمعهما جميعا[1]، حيث ضرب أمثلة عديدة نحو قوله: "تقول: (كان زيدٌ قائماً) كما تقول (ضرب زيدٌ رجلاً)... لأن هذه الأفعال اسما تعين الزمان الّذي استقرّ فيه الخبر"[2] فهي تجيء للدلالة على الزمان الّذي فيه الخبر، ويرى أيضا أنّ هذه الأفعال تتّفق كلّها في العمل على رفع الاسم ونصب الخبر وأيضا ما يتصرف منها من الماضي والحاضر والمستقبل والأمر والنهي[3] فهو على مذهب البصريين في إجراء هذه الأفعال على المبتدأ، فجملة: كان زيدٌ قائماً تشبه قياسا جملة: ضرب زيدٌ رجلاً. وأركان قياسها كما يلي:

الأصل	الفرع	العلة	الحكم
الفعل (ضرب)	كان وأخواتها (كان)	شبه الفعل في العمل من حيث رفع الفاعل لفظا ونصب المفعول	رفع الاسم (زيدٌ) ونصب الخبر(قائماً)

فهو قياس شبه، حيث شبّه (زيد) لفظا في الجملة الأولى، بالفاعل (زيد) في الجملة الثانية و(كان) ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، فهي تنصب الخبر تشبيها بالمفعول به* كما أنّ الفعل يرتفع بالفاعل عند إسناده إليه.

(ما) المشبهة بـ(هل): حيث ذكر أنّ (ما) في لغة بني تميم تجري مجرى (هل) عندما تدخل على المبتدأ وخبره، وعلى الفعل وفاعله، فقال: "فلمّا قالوا: (هل زيدٌ منطلقٌ وهل يقومُ زيدٌ) كذلك قالوا: (ما يقوم زيدٌ وما زيدٌ منطلقٌ)"[4] وهو رأي سيبويه إذ قال: "وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هل) أي؛ لا يعملونها في شيء"[5] فهي لا تؤثّر إعرابا في كلا الجملتين، فهي من الحروف غير المختصّة؛ وبالتالي فهي لا تعمل عمل (ليس) في رفع الاسم الأول ونصب الاسم الثاني، وهذا هو القياس*؛ لأنّها ليست بفعل وبالتالي فهي غير عاملة في لغة بني تميم.

[1] – ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحديثة.

[2] – الفوائد والقواعد، ص205.

[3] – ينظر، المرجع نفسه.

* – عند الكوفيين يجعلون انتصاب الخبر مشبها بالحال على رأي الفراء.

[4] – الفوائد والقواعد، ص224.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

* – يرى ابن يعيش أنّ لغة بني تميم هي الأقيس، ولغة أهل الحجاز الأفصح فبها ورد في الكتاب العزيز: ﴿ما هذا بشراً﴾ الآية: 31/ سورة يوسف. وروي عن الأصمعي أنّه قال: "ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر (ما) المشبهة بـ (ليس)" ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1.

(ما) المشبهة بـــ (ليس): رأينا أنّ لغة تميم تجري (ما) مجرى (هل) لكنّ لغـــة أهـــل الحجـــاز يلحقونها بـــ (ليس) في العمل لشبهها إياها في المعنى، بشرط أن:

- تدخل على المبتدأ وخبره.
- أن يكون الخبر مؤخرا منفيا"[1] نحو: ما زيدٌ قائماً فشبّهت (ما) بـــ (ليس) لأنّ (ما) لنفي الحال كما أنّ (ليس) لنفي الحال، وأيضا فإنّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) تدخل على المبتـــدأ والخبر، إلاّ أنّ "(ما) لمّا كانت مشبهة بـــ(ليس) كانت أنقص تصرفا منها وكانت (ليس) أقـــوى مـــن (ما) لأنّها الأصل"[2] وهنا تظهر أنّ العلّة في الأصل أقوى من الفرع فـــ"(ليس) لقوّتها نصبت الخبـــر مؤخرا ومقدماً ومثبتاً ومنفياً و(ما) لنقصانها نصبت الخبر مؤخراً منفيا"[3] فاشترط هنا تأخر الخبـــر وإلاّ بطُل التشبيه بـــ(ليس) فتقدّم خبرها على اسمها يُبطل عملها، كما يبيّنه الجدول التالي:

الأصل	الفرع	العلة	الحكم
ليس	ما (النافية)	-كلاهما لنفي الحال. - كلاهما يدخل علـــى المبتدأ والخبر.	رفع المبتدأ ونصـــب الخبر مؤخرا منفيا.

فـــ(ما) هنا مشبهة بالفعل (ليس) وخبرها مشبه بخبر (ليس).

(أن) وصلتها: ومن قياس الشبه قوله: "وأيضا فإنّ **(أن)** وصلتها لا يجوز أن توصف فأشـــبهت المضمر الّذي لا يوصف، والمضمر هو أعرف المعارف، فينبغي أن يكون ما أشبهه بمنزلته فوجب أن تكون (أن) وصلتها أعرف من الأول، وإذا كان أعرف منه وجب أن يُجعل الاسم، وما قبل (إلاّ) يكون خبرا"[4] والأصل في هذا القياس هو: المضمر الّذي لا يوصف والفرع هو: أن وصلتها، وعلّـــة قياسها على الأصل؛ لأنّها لا تُوصف، وحكمه أن يكون الاسم وما قبل (إلاّ) خبرا.

(إنّ وأخواتها) وهي ستة: (إنّ وأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ) هي عوامل تدلّ على المبتدأ والخبر وتجري مجرى الفعل المتعدي، وشبّهت من الأفعال بما قُدّم مفعوله على فاعله فقولنا: (إنّ زيداً قائمٌ) بمنزلة (ضَرَبَ زيداً رجلٌ) فـــ(إنّ) في الجملة الأولى دخلت على المبتدأ فيصير "اسمها فإن كان صحيحا ظهر فيه النصب وإن كان ألفا قدّر فيه النصب، وترفع الخبر في الرفع أو في التقدير"[5] فأركان القياس في الجملة السابقة كما يلي:

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص224-225.

[2] - المرجع نفسه، ص225.

[3] - المرجع نفسه، ص225.

[4] - الفوائد والقواعد، ص213.

[5] - المرجع نفسه، ص229.

الحكم	العلّة	الفرع	الأصل
– نصب المبتدأ وسُمي اسمها ورفع الخبر في اللفظ.	– لأنّها على ثلاثة أحرف. – مبنية على الفتح. – اقتضاؤها اسمين كما يقتضي الفعل اسمين. – الشبه بالفعل الماضي.	إنّ وأخواتها	الفعل

فشبّهت (إنّ) وأخواتها بالفعل الماضي، وشُبّهت أسمائها بالمفعول المتقدّم، وشُبّه خبرها بالفاعل المتأخّر[1] وهذه الحروف هي حروف فروع على الفعل، الّذي يمثّل الأصل في العمل فجرت مجراه في العمل، ولكن لمّا كانت هي أضعف في العمل منها قُدّم المنصوب على المرفوع، وهذا ما يُعتبر فرعا على الأصل الّذي هو؛ تقديم الفاعل على المفعول، وهو من باب حمل نظير على نظير، أو ما يُسمى بقياس المساوي؛ حيث شَبّه خبر (إنّ) بالفاعل لفظا أي مساواة المحمول بالمحمول عليه.

(لا) النافية المشبهة بــ(ليس): ويُشترط في تشبيهها ما يلي:

- أن تدخل على نكرتين.
- أن يكون الاسم مقدماً على الخبر.
- أن يكون الاسم ملاصقا لــ(لا)[2] فنقول: (لا رجلٌ مُنطلقاً) كما نقــول: (لــيس رجــلٌ مُنطلقًــا) فالأصل هو (ليس) والفرع هو (لا النافية) وعلّة تشبيهها أنّها لم تكرّر عندما دخلت على اسمها فعُلِم أنّها بمعنى (ليس)

(لا) النافية المشبهة بــ (إنّ): وأوجه شبهها أنّها "لا تدخل إلاّ على نكــرتين، ويكــون الاســم ملاصقا لــ(لا) ويجب أن تنصبه؛ لأنّها تنفي ما تثبته إنّ"[3] وضرب المثال التالي: "(لا رجل ظريفــا عندك) نصبت الصفة؛ لأنّها فتحة البناء في هذا الباب لما أطردت جرت مجرى النصب، فجــاز أن يُوصف المبنيّ على الفتح والنصب وتُعطف عليه بالنصب"[4] وهذا من باب إجــراء الشـــيء علـــى الشيء أو حمل الشيء على الشيء، فنصبت الصفة هنا حملا على فتحة البناء المطّردة* في الباب** وهذه الظواهر اللغوية لا تعدو أن تكون قياس ظاهرة على ظاهرة تشبهها.

---

1 – المرجع نفسه، ص229.

2 – ينظر، المرجع نفسه.

3 – الفوائد والقواعد، ص243.

4 – المرجع نفسه، ص248.

* – ومن أصول المقيس عليه، أن يكون كثيرا شائعا في أعراف اللغة، ولذلك ينكر أن يُقاس على القليل.

إلاّ أنّه أشار أنّ الأصل أقوى من الفرع فــ(إنّ) لقوّتها:

- تعمل في المعرفة والنكرة و(لا) لضعفها تختص بالعمل في النكرة.

- ولقوّتها يجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف أو حرف الجرّ، و(لا) لضعفها لا يجوز أن يُفصل بينها وبين منصوبها.

- وكذلك لا تُركّب مع منصوبها و(لا) لضعفها يُحذف التنوين من منصوبها ويركّب معها على الفتح كــ (خمسَةَ عشَرَ) وبابه.

- و(إنّ) لقوّتها تنصب الاسم وترفع الخبر بلا خلاف بين البصريين و(لا) لضعفها قويت على العمل في الاسم لملاصقته لها، وضعفت عن العمل في الخبر[1] وهنا إشارة إلى أنّ (لا) النافية تعمل في الاسم فقط، ولذلك كانت فرعا على (إنّ) الّتي تعمل على نصب الاسم ورفع الخبر معا.

فالأصل: إنّ والفرع: لا النافية، والعلّة: هي ملاصقتها للاسم، فتختص بالعمل في النكرة والحكم: نصب الاسم على الفتح بإجرائها على باب (خمسةَ عشرَ).

ومن أقيسته في هذا الباب المثال التالي: (لا رجلَ ظريفَ عندك) حيث حُمل الظريف مع الرجل وفتحة اللاّم في (الرجل) "كفتحة التاء من (خمسةَ عشرَ) لما ركبت (عشر) مع (خمسةَ) فلمّا ركبت الموصوف مع الصفة صار كالشيء الواحد"[2] ففتحة (اللام) في (الرجل) هي لتركيب الموصوف مع الصفة، وفتحة الفاء هي لتركيب (لا) مع الاسم، فالفتحة في (لا رجلَ) نابت عن فتحة الأصل في (لا رجلاً) لأنّ الأصل هو النصب.

** - لقد أطلق سيبويه على مجموعة من العناصر اللغوية المشتركة البنى أو الوزن سواءً كانت أوضاعا إفرادية أم تركيبية؛ مصطلح (الباب) فيُدرِج كلّ العناصر- سواء الأصلية منها أم العناصر الفرعية، بعد حملها على الأصل وإجرائها عليه؛ بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ منها- ويصنفها في مجموعة ما يسميها باب كذا. وذكر عبد الرحمن الحاج صالح أنّ لفظة باب عند سيبويه "يُطلق على كل ما هو مثال للكلمة ومثال للكلام كفَعْل أو فِعَال، وهي كصيغ جموع وغير ذلك تنطبق على المجموعة من الألفاظ تكون على أحد هذه الأوزان ويجب أن نلاحظ أنّ المجموعة المسماة بالباب وإن كانت شبيهة بالصنف أو الجنس، فهي في الحقيقة المجموعة بالمعنى الرياضي". عبد الرحمن الحاج صالح "القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه" مجلة المجمع الجزائري للغة العربية. الجزائر: جوان2009، العدد التاسع، ص11.

فالباب حاصل نتيجة قسمة تركيبية تمسّ بنية الكلمة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ مفهوم الباب عند اللّغويين العرب يقصد بها المادة الأصلية للكلم وهي طريقة شبيهة بالرياضيات الحديثة من حيث استفراغ تراكيب عديدة، وهذا ما قام به الخليل، إذ أثبت بعض التراكيب وأهمل أخرى؛ باستخدام القسمة التركيبية، فالمهمل يدخل في مفهوم الخلو كما أشار إليه عبد الرحمن الحاج صالح؛ لأنّ المهمل لا تتوفر فيه الشروط العلمية لإجراء القياس عليه.

[1] - ينظر، الفوائد والقواعد.

[2] - الفوائد والقواعد، ص248.

واستعمل قياس شبه، ويظهر ذلك في باب (الحال) حيث شبّه الحال بـ ظرف الزمان من وجه، والتمييز من وجه، والمفعول من وجه "فأمّا شبهها بظرف الزمان؛ فلأنّها تحدث وتنقضي كما يحدث الزمان وينقضي، ويحسن دخول (في) عليها كما تدخل على الزمان فأمّا شبهها (بالتمييز) فلأنّها نكرة، كما أنّ المميِّز نكرة...فأمّا شبه الحال بالمفعول؛ فلأنّ ترتيبها آخر الكلام، كما أنّ المفعول يكون في آخر الكلام"[1] وبالتالي يَجيء حكمها حملا عليها فمثلا: الّذي يدلّ على أنّ الحال تُشبه (التمييز) "أنّه إذا قال: (عندي عشرون) لم تدر من أي نوع هي، فإذا قال: (درهماً) أو (ديناراً) أو (ثوباً) فقد خصص نوع العشرين"[2] حملا على التمييز، وعلى صفته، تكون الحال بحيث "إذا قال: (قام زيدٌ) لم تدر القيام بأي وجه وقع، فإذا قال: (ضاحكاً أو مستبشراً) فقد بيّن الوجه الّذي وقع عليه قيامه، فالحال هي الوجه الّذي وقع عليه الفعل، وقد صارت الحال تخصّص الوجه الّذي يقع عليه الفعل، كما أنّ المميز يفسّر النوع الّذي هو منه"[3] فكما نلاحظ فهو قياس مبني على التشابه في النوع بحمل الفرع على الأصل "بضرب من الشبه غير العلّة الّتي علّق عليها الحكم في الأصل"[4] فالعلّة الّتي أوجبت حمل الفرع على الأصل كما رأينا، هو الشبه الموجود في بعض جوانب ظرف الزمان والتمييز والمفعول به، وفُرِّق بينهم في بعض الجوانب لإزالة اللّبس.

وفي باب (التمييز) شبّه (عشرون وعشرين) بالفعل (ضاربون وضاربين) "إلاّ أنّ (ضاربين وضاربون) لمّا كانا مشتقان من فعل قوي فنصب معرفة ونكرة وتقدّم المنصوب عليه وتأخّر"[5] بينما (عشرون) وبابها لضعفها "لا تعمل إلاّ في نكرة، ولا يجوز أن يتقدّم منصوبها عليها؛ لأنّها لا تتصرف"[6] وهو من باب حمل الفرع على الأصل أو هو قياس المساوي كما يطلق عليه النحاة، فشبّه الفرع بالأصل في بعض أحكامه فقيس عليه، حيث يأتي المميّز منصوبا باعتبار المميَّز مبهما وصفة الإبهام هذه تُضارع الفعل الّذي يقع على القليل والكثير، ولمّا شابه الفعل بمثل هذه الصفة نصب كما ينصب الفعل؛ إلاّ أنّه لضعفه "عمل مقدما في النكرة دون المعرفة"[7] ليس كالفعل فلقوّته عمل في المعرفة والنكرة ومقدّما ومؤخرا.

---

[1] – المرجع نفسه، ص299-300.

[2] – المرجع نفسه، ص300.

[3] – المرجع نفسه، ص300.

[4] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص391.

[5] – الفوائد والقواعد، ص305.

[6] – الفوائد والقواعده، ص305.

[7] – المرجع نفسه، ص306.

ومنه حمل (غير) على (إلاّ) في الاستثناء بها وفي نصب ما قبلها بالعامل على كلّ حال "كما كنت تنصب في الإيجاب الاسم الواقع بعد (إلاّ)"[1] كقولنا: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ، ولقيتهُم غيرَ زيدٍ ومررتُ بهم غيرَ زيدٍ وقال سيبويه: "وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلاّ) جاز بـ(غير) وجرى مجرى الاسم الّذي بعد (إلاّ)"[2] وهو قياس تشبيه ففي باب الاستثناء تعتبر (إلاّ) هي المستولية عليه[3] ثمّ شابهتها بعض الأسماء ك(غير وسوى) وأمّا الأفعال فـ(ليس) و(لا يكون) وأمّا الّتي تكون فعلا وحرفا فهي (خلا) وأمّا الّتي تكون حرفا نحو (حاشا)...

وعن اللّغات في حركة حروف المضارعة رفض حمل لغة من قال (يُنطلِقُ ويُستَخرِجُ) بضم حرف المضارعة حملا على الأربعة و"لقرب الأربعة من الخمسة"[4] فردّ هذه اللّغة وقال فيها: "هذه ليست بلغة فصيحة، والجيّد أن تفتح حرف المضارعة لأمرين: أحدهما: لخفة الفتحة والثاني: حملاً له على الثلاثي"[5] لأنّ الأصل على الثلاثي والخماسي والسداسي يحمل عليه، بحروف يزيدونها في بنيته.

وفي باب (إعراب الأفعال) بيّن علّة إعراب الفعل المضارع، فالأصل فيه البناء لكنّه شبّه الأسماء فأعرب وأخذ حكمها من عدّة أوجه هي:

1- أنّ الفعل المضارع (يضرب) يصلح لزمنين الحال والمستقبل كما أنّ الاسم يشيع في المسميات فمثلا: (عندي رجُلٌ) يمكن أن يكون (عمراً) فالفعل مثل الاسم صار شائعا في الزمانين كما صار الاسم شائعا في المسميات.

2- أنّ كليهما يُخصّص بحرف، فبالنسبة للاسم يُخصّص بالألف واللام نحو: (عِنْدِي الرَجُل) فصار الرجلُ هنا مخصّص، ويمكن أن يكون زيداً أو عمراً، أمّا الفعل فنخصّصه بالسين في الاستقبال فنقول: (**سَيَضْرِبُ**) ومن ثمَّ نزيل الاشتراك بين الزمانين-أي الحال والاستقبال- فيصبح الفعل مخصّصا للاستقبال فقط دون الحال[6] ولمّا كان الفعل يشيع كالأسماء ويخصّ بالحروف مثلها ضارعها لأجل هذه العلّة، فجذبته الأسماء من البناء إلى الإعراب.

ومن خلال توظيف فكرة الشيوع في تبيين علّة مضارعة الفعل المضارع للاسم وأخذه علامة الإعراب؛ نلاحظ أنّها فكرة مبنية على معادلة رياضية، فإذا اعتبرنا فكرة الشيوع هي القيمة يمكن أن نصوغ من الأمثلة السابقة المعادلات التالية:

---

[1] - المرجع نفسه، ص317.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج2، ص343.

[3] - ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2.

[4] - الفوائد والقواعد، ص799.

[5] - المرجع نفسه، ص799.

[6] - ينظر، الفوائد والقواعد (باب إعراب الأفعال وبنائها، العلاقات بين حركات الإعراب وحروفها)

- يَضْرِبُ (زمن شائع) = رجل (معنى شائع)

- سيضربُ (زمن مختص) =الرجل (اسم مختص)

أي: الفعل المضارع = الاسم باعتبار الإعراب

فالأقيسة عند الثمانيني مبنية على التشابه الموجود بين الألفاظ سواء في اللفظ أو المعنى أو الوزن أو الحكم وغيرها من الظواهر...

وبالنسبة للقياس على الشاذ وهو "الحكم الّذي ورد به السماع النادر"[1] فقد أخرج الكثير من الألفاظ ولم يقس عليها؛ ففي باب النسب مثلا أخرج الكثير من الأشياء الشاذة منها لأنّها لا تُوافق القياس، كقولهم في النسب إلى: الحَرَمِ (حِرْمِي) والقياس (حَرَمِيّ) بفتح الحاء، وقالوا في النسب إلى الإبل (إبلي) والقياس (إبِلي) بكسر الباء، وقالوا في النسب إلى الأفق (أُفَقيّ) والقياس (أُفُقيّ) بضم الفاء، وقالوا أيضا في النسب إلى الدهر (دُهْريّ)[2] وهي من الأشياء التي تشذّ على بابها؛ حيث يرفض إقرارها في النسب، فلو سمينا بالأفق ونسبنا إليه قلنا: (أُفقي) بضم الهمزة ولو سمينا بـ (إبل) ونسبنا إليه قلنا: (إبِليّ) بكسر الهمزة ...إلخ. وأشار في مسألة (جمع ما لا يعقل بالألف والتاء) إلى بعض الأسماء الّتي تحفظ ولا يقاس عليها فقال: "وتلك الأسماء معدودة تحفظ ولا يقاس عليها، قالوا: بَوْنُ وبَوْنات، وخِوان وخِوانات، وهاوُن وهاوُنات، وسِبْحَلٌ وسِبَحْلات، ورِبَحْلٌ ورِبَحلات، وسُرادق وسُرادقات، وبُوق وبُوقات وإصطبْل وإصطبلات، وحمّام وحمّامات، وإيوان وإيوانات وسجل وسجلات، وإن أتى منه شيء فهو على هذا القياس"[3] فكما نلاحظ فإنّه لم يتشدّد في عدم الأخذ بالشاذ شرط أن تكون هذه الألفاظ "على وجه لم يرد السماع بخلافه لا في اللّفظ عينه ولا فيما كان من نوعه"[4] فالثمانيني يكتفي بهذه الألفاظ ويتّخذها أصلا يقيس عليه كلّ ما كان من نوعه، فإذا توفرت الشروط العلميّة فيها جاز القياس عليها، كأصل (لبّيك) و(نعم) كقولهم: "نِعم رجلاً عبد الله كأنّك قلت: حسبُك بِه رجلا عبد الله لأنّ المعنى واحد"[5] فنعم بمثابة (حسبك به) وما يُناظرها من العناصر الّتي تقبل الدخول في ذلك الباب، وقد أشار سيبويه إلى دخول بعض أضرب من الأفعال في باب (الفعلان) رغم شذوذها، فقال: "وأكثر ما يكون الفعلانُ، في هذا الضرب ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل إلاّ أن يَشذّ شيء، نحو: شنِئته شنآناً"[6] فهو ضرب من الأفعال الشاذة المنفردة العنصر، فبعض العناصر قبلت القياس في المجموعة؛ أي داخل الباب واستثنيت بعض

---

[1] - محمد لخضر حسين، القياس في اللّغة لعربية، ط2. 1983، دار الهداية، ص39.

[2] - ينظر، الفوائد والقواعد، (باب النسب) بتصرف.

[3] - المرجع نفسه، ص100-101.

[4] - محمد لخضر حسين، القياس في اللّغة العربية، ص39.

[5] - سيبويه، الكتاب، ج2، ص175.

[6] - المرجع نفسه، ج4، ص15.

العناصر؛ لأنّها خارجة عن قياس (فعلان) كخروج بعض المصادر من بابه نحو: (الحيدان والميلان)، فقد أنكر سيبويه من جاء بالفعلان منهما حيث شبّهوها "تقلّبا وتصرّفا بالغليان والغثيان"[1] وهذان المصدران خارجان من هذا الباب؛ لأنّهما لا يقربان إلى المصدرين السابقين اللّذين يدلان على الحركة الشديدة والثوران والاضطراب؛ أي أنّ المصدرين لا يحملان زعزعة شديدة وعلى هذا النحو "مأخذ الخليل"[2] الّذي يعتبر الباب "مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجعلها بنية واحدة"[3] بإجراء الشيء على الشيء؛ للوصول إلى تصنيف العناصر ذات البنية الواحدة، وهذا ما كان يقصده الثمانيني فالأصول لديه ثابتة بيد أنّا نحتاج إلى ضوابط تميّزها وتُخضعها لباب واحد "فالأصول جامعة والضوابط حافظة مانعة"[4] بمعنى أنّها تُحافظ على الأصول المنتمية إلى ذات ذات الباب وتمنع عنها العناصر الشاذة الخارجة عن القياس كما رأينا في الأمثلة السابقة.

وكان في بعض الأحيان يقيس الظاهرة اللغوية على الأشياء المادية، ومنه: استدلاله على أنّ الفعل فرع على المصدر والمصدر أصل فيه، قوله إنّ: "الفضة والذهب إذا أخذت منه شيئا فصغته في أي صورة شئت وجدت في الصورة الذهب والفضة، والصورة على الذهب والفضة، فدلّ على أنّ المصوغ فرع على الذهب والفضة"[5] فقولنا: (قام) دلّ على القيام في زمان مخصوص أمّا إذا قلنا: (القيام) لا يدلّ إلاّ على نفسه، وهذا ممّا يدلّ على أنّ الفعل فرع على المصدر.

وأيضا شبّه المصدر وحمله على الماء والزيت والتراب من حيث هو عبارة عن جنس وليس على نوع فقال: "اعلم أنّ المصدر جنس للأفعال فهو يجري مجرى الماء والزيت والتراب"[6] فالمصدر يجري مجرى هذه الأشياء؛ لأنّه لا يُعرف له كمية ولا انتهاء لكثرته وشموليّته. غير أنّ هذه الظاهرة لم يعوّل عليها في الكتاب كأساس في عملية القياس، بل تمثّل بدايات تأثّر بإجراء الظواهر اللّغوية على الأشياء المادية، إلاّ أنّها أخذت تزداد وتشيع في الفترات الّتي تلت عصر الثمانيني.

هذا كما لاحظنا أنّه لا يقسِّم القياس، بل كان يطبّقه في دراسته النحوية، ولا يُنظّر له على غرار ما كان عليه الخليل وسيبويه وأتباعهما، فرغم أنّ قياسهم النحوي يُشبه القياس عند الأصوليين إلاّ

---

[1] – المرجع نفسه، ج4، ص15.

[2] – المرجع نفسه، ج4، ص15.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص318.

[4] – عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية: بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس إبستمولوجي للغويات العربية، ط1. المغرب: 2000، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان، ج1، ص20.

[5] – الفوائد والقواعد، ص254.

[6] – المرجع نفسه، ص258.

أنّهم لم يُقسّموه تلك التقسيمات المعروفة لديهم، وربّما يرجع هذا إلى "اختلاف طبيعة القياس عند النحويين عنها عند الفقهاء والأصوليين"[1] ويرى الأستاذ محمد الحباس أنّ الأنباري والسيوطي أول من حاول تطبيق القياس الفقهي على النحو العربي، مع مسحة كلامية ومنطقية، إذ يبقى الفرق في التمثيل فقط؛ إذ نجدهم يقسمون القياس إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وشبه، وطرد. وهو تقسيم يستند إلى العلة والمناسبة الّتي تجمع بين الأصل والفرع.

ويمكن القول إن قياس الثمانيني متأثر بالقياس الفقهي، أكثر من تأثره بالقياس الكلامي والمنطق اليوناني، فالقياس عنده دائما من قبيل حَمْلِ الشيء على شيء وليس من باب مقدمتين تؤديان إلى نتيجة كما عُرف لدى المنطقيين، فيبدو قياسه قياسا إجرائيا رياضيا سار فيه على نهج النحو الخليلي، بتوظيفه مجموعة من المفاهيم العلمية المؤسَّسة على منطق الرياضيات؛ كمفهوم الباب ومفهومي الأصل والفرع ومفهوم الحمل وغيرها...

المبحث الثالث: الأصل الثالث (الإجماع).

1- موقف النحاة من الإجماع: سنقتصر على ذكر موقفين مهمّين حول مسألة الإجماع الموقف الأول هو لابن جني الّذي يُجيز مخالفة الإجماع، والثاني لأبي البركات الأنباري الّذي يرفض رفضا قاطعا الخروج عنه.

يقول ابن جني: "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يُخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك

[1] – محمد الحباس (النحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج) ص297.

لأنّه لم يرد ممن يُطاع أمره في قرآن ولا سنة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله (ص) من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" إنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة فكلّ من فرق له عن علّة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره"[1] فهو يشير أنّ الاجتهاد في اللّغة ليس مثل الاجتهاد في الشريعة، فمخالفة بعض النحاة الإجماع وإتيانهم بحكم آخر لا يعني أنّ الّذي توصلوا إليه خاطئ بالضرورة ولا يؤخذ به، خاصة إذا كانت لديهم العلل والحجج الصحيحة؛ حيث عقد له فصلا في كتابه الخصائص وهو (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة) بشرط أن لا يُخالف القائل بها المنصوص ولا المقيس على المنصوص أي عدم المساس في الأصول، ومنه قوله: "فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدْءِ هذا العلم إلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم (هذا جحر ضب خرب) فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن ماض، على أنّه غلط من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنّه من الشاذ الّذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الّذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل... وأصله (هذا جحرُ صب خربُ جحرُهُ) فيجري (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه) فتجري (قائما) وصفا على (رجل) وأنّ القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلمّا كان أصله كذلك حُذف (الجحر) المضاف إلى (الهاء) وأقيمت (الهاء) مقامه فارتفعت به؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على (ضب) وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا وقلت آية تخلو من حذف المضاف نعم وربّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع"[2] وبالتالي فهو يُجيز الاحتجاج بقول المخالف للإجماع وذلك في قوله: "اعلم أنّ هذا على ما في ظاهره صحيح ومستقيم، وذلك أن ينبغ من أصحابه نابغ فينشئ خلافا على أهل مذهبه، فإذا سمع خصمه به وأجلب عليه، قال: هذا لا يقوله أحد من الفريقين فيُخرجه مخرج التقبيح له والتشنيع عليه، وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يُقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيين أيضا معنا، فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك، يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه وتستوحش منه ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه... ولعمري إنّ هذا ليس بموضع قطع على الخصم إلاّ أنّ فيه تشنيعا عليه وإهابة إلى تركه، وإضافة بعذره في استمراره عليه وتهالكه فيه من غير أحكامه وإنعام الفحص عنه، وإنّما لم يكن فيه قطع

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص189–190.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص191–192.

لأنّ للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع فقس على ما ترى فإنّني إنّما أضع من كلّ شيء مثالا موجزا"[1] فبعد معاتبة (أبي العباس) لمخالفة نحاة البلدين، عاد مرّة أخرى للاحتجاج برأيه رغم مخالفته للإجماع.

أمّا أبو البركات الأنباري فأنكر على الّذين خالفوا الإجماع، واعتبر رأيهم غير جائز ومردود عليهم، فكان يستدلّ بالإجماع كثيرا ويردّ بموجبها على الّذين خالفوا ما أجمع عليه النحاة. وقد ردّ على الخليل مذهبه حين قال إنّ (أيّهم) في قولنا: (لأضربن أيّهم أفضل) مرفوع بالابتداء وأنّ (أفضل) خبره، وجعله (أيّهم) استفهاما يحمله على الحكاية بعد قول مقدّر إذ التقدير عنده في هذا المثال: (لأضربن الّذي يقال له: أيهم أفضل) وذلك في قوله: "وأمّا ما ذهب إليه الخليل من الحكاية فبعيد في اختيار الكلام، وإنّما يجوز مثله في الشعر، ألا ترى أنّه لو جاز مثل هذا لجاز أن يُقال: (اضْرِبِ الفَاسِقُ الخَبِيثُ) بالرفع أي؛ (اضرب الّذي يُقال له الفاسق الخبيث) ولا خلاف أنّ هذا لا يُقال بالإجماع"[2] فمخالفة الإجماع عنده غير جائزة ومن أمثلته كذلك ردّه على الكوفيين ذهابهم إلى أنّ رفع المضارع في قولنا: (يقوم زيد) بتعريه عن العوامل الناصبة والجازمة، فيقول: "وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم: إنّه يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة قلنا: هذا فاسد وذلك؛ لأنّه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ولا خلاف بين النحويين أنّ الرفع قبل النصب والجزم وذلك لأنّ الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، وكما أنّ الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب وإذا كان الرفع قبل النصب، فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق أولى فلمّا أدَّى قولُهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"[3] هذا كما يصرّح المبرد بأنّ إجماع النحويين حجة على من خالفهم[4]. وقد أورد جملة من المسائل الّتي أجمع عليها نحاة البصرة والكوفة؛ فمن أمثلة الإجماع عند البصريين قولهم إنّ (حتّى) لا تنصب الفعل المضارع بنفسها وإنّما بتقدير (أن) وهذا بالإجماع حيث قالوا: "إنّما قلنا: إنّ الناصب للفعل (أن) المقدرة دون (حتّى) أنا أجمعنا على أنّ (حتّى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال، كما أنّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء، وإذا ثبت أنّه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل للأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن) وإنّما وجب تقديرها دون غيرها؛ لأنّها مع الفعل بمنزلة المصدر الّذي يدخل عليه حرف الجر"[5] كما

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص188-189.

[2] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، إشراف: إميل بديع يعقوب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، ط2. بيروت: 2007، دار الكتب العلمية، ج2، ص222.

[3] – المرجع نفسه، ج2، ص84.

[4] – ينظر، محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي.

[5] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص122.

أجمعوا على أنّ (أيّهم) مبنية عندما يُحذف صدر صلتها بأنّ بناءها لحذف المبتدأ الّذي هو صدر الصلة فقالوا: "والّذي يدلّ على صحّة هذا التعليل، وأنّهم إنّما بنوها لخلاف المبتدأ أنا أجمعنا على أنّهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها"[1] فقالوا: ضربتُ أيَّهم هو في الدّار. أمّا الكوفيّون فلم يختلف موقفهم في الأخذ بالإجماع والاعتماد عليه في إثبات بعض الأحكام النحوية عن موقف البصريين، ومن أمثلة ذلك: الإجماع على مدّ المقصور في ضرورة الشعر بالقياس إذ قالوا: "فأمّا من جهة القياس فإنّما قلنا: إنّه يجوز مدّ المقصور؛ لأنّا أجمعنا على أنّه يجوز في ضرورة الشعر إشباعُ الحركاتِ الّتي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف... فإذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود"[2] وأنكروا على البصريين إجازتهم مجيء (كي) حرف جر مع دخول (اللام) عليها وهي حرف جر أيضا؛ حيث استدلوا عليه من خلال هذا البيت " يقول الشاعر: [البحر الوافر]

فَلاَ – واللَّهِ– مَا يُلْفَى لِمَا بِي ولا لِلِمَـا بِهِمْ أبَداً دَوَاءُ

حيث دخلت فيه (اللام) وهي حرف جر على (اللام) الجارة الداخلة على (ما) فقالوا: إنّ هذا البيت من الشاذ، وإنّ الإجماع واقع على أنّ الشاذ لا يُعَرَّج عليه ولا يؤخذ به"[3] فالإجماع عنده أصل من أصول النحو العربي وجب الأخذ به، أمّا السيوطي فيعتبر أنّ إجماع العرب حجة ودليل على صحّة الحكم إذ يقول: "وإجماع العرب أيضا حجة ولكن أين لنا بالوقوف عليه؟ ومن صُوَره أن يتكلّم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه، قال ابن مالك: "استدلّ على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق: [بحر البسيط]

فأصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّه نعمتَهُم إِذ هُمْ قُرِيش، وإذْ مَا مَثْلَهم بَشَر

وردّ المانعون بأنّ الفرزدق تميمي تكلّم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب. ويُجاب بأنّ الفرزدق كان له أعداء من الحجازيين والتميميين ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدّث بمثل ذلك إذا اتّفق ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله"[4] فقد كان الإجماع محلّ إثبات القاعدة النحوية لدى النحاة أو الردّ على المخالفين في رأيهم النحوي.

2– موقف الثمانيني من الإجماع: من خلال تصفح موضوعات الكتاب؛ لمسنا أنّ المؤلّف ميّال إلى الأخذ بالإجماع في أغلب المسائل، فكان يصرح بذلك بألفاظ دالة على الإجماع، نحو: وأجمع النحاة، وأجمع البصريون...، لكن قبل ذكر المسائل الخاصة بالإجماع نذكر بعض المسائل

[1] – المرجع نفسه، ج2، ص220.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص250.

[3] – المرجع نفسه، ج2، ص99–100.

[4] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص36.

الّتي كان يميل فيها إلى مذهب دون آخر، ثمّ المسائل الّتي أراد منها الإجماع، وهل كان له رأي خالف فيه إجماع النحاة؟:

وفي (باب المشبه بالفاعل في اللفظ) أخذ بجمهور النحاة في اعتبار (ليس) فعلا غير متصرف ففي مبحث (كان وأخواتها جمود (ليس) عن التصرف) قال: "فإنّها لا تتصرف ولفظها لفظ الماضي ويُراد بها نفي الحال"[1] فقد ذهب سيبويه في الكتاب[2] وجمهور النحاة من البصريين والكوفيين إلى أنّ (ليس) فعل غير متصرف، فالكوفيّون يرون أنّ ليس فعل غير متصرف "لا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت كان؛ لأنّها متصرفة"[3] بمعنى أنّ (كان) تجري مجرى الفعل المتصرف نحو: ضرب، يضرب، ضارب، مضروب...ولا يُمكن لـ(ليس) ذلك. ويُتبِع رأيه ببعض آراء النحاة الّذين لديهم رأي آخر؛ حيث يقول: "وقال بعض النحويين: إنّما جمّدت ولم تصرف معناها للفظها وذلك أنّها تنفي الحال ولفظها لفظ الماضي وقال بعضهم: إنّما لم تصرّف؛ لأنّها أشبهت (ما) وكلّ شيئين اشتبها سرى إلى كلّ واحد منهما حكم من صاحبه، فسرى إلى (ما) العمل لمشابهته (ليس) وسرى إلى (ليس) الجمود بمشابهته (ما)"[4] فكما نلاحظ فإنّ (ليس) غير قابلة للتصريف كونها مشبّهة بـ (ما) ومن هنا فإنّ (ليس) فعل غير متصرف، لا يجوز تقديم معموله عليها (أي الخبر) كما هو في الأفعال المتصرفة، الّتي لها أصل الفعلية وليس لها وصف العمل "لعدم وصف الفعلية وهو التصرف"[5] فـ(ضرب) مَثَلاً لها أصل العمل ووصفه؛ لأنّ يجوز إعمالها ويجوز تقديم معمولها عليها. وفي كلّ الأحوال فإنّ الثمانيني أخذ بمذهب سيبويه وجمهور النحاة في اعتبار أن (ليس) فعل غير متصرف وليس حرفا.

وفي (باب الجمع) والحكم على جمع سلامة التذكير من ناحية (حرف إعرابه) فيميل إلى مذهب سيبويه على أنّها (حروف إعراب) وهذا قبل استعراض اختلافات النحاة من البصريين أو الكوفيين في المسألة فقال: "واختلف النحويّون في الألف والواو الّتي في التثنية والجمع، فقال قوم من الكوفيين: هي إعراب بمنزلة الحركات. واختلف البصريّون فقال الأخفش: التثنية والجمع ليس فيهما حروف إعراب ولا إعراب وقال الجرميّ: الألف والياء والواو حروف الإعراب، والانقلاب من حال إلى حال هو الإعراب"[6] وبعد هذه الأقوال انتهى إلى القول الّذي يراه صحيحا إذ يقول: "والصحيح مذهب سيبويه أنّها حروف إعراب، وليس فيها إعراب لا ظاهر ولا مقدّر ولكنّ الانقلاب

[1] – الفوائد والقواعد، ص206.
[2] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1.
[3] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص151.
[4] – الفوائد والقواعد، ص206.
[5] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص154.
[6] – الفوائد والقواعد، باب الجمع (جمع سلامة التذكير: حرف إعرابه) ص140.

من حال إلى حال يدلّ على استحقاق الإعراب"[1] وسميت حروف إعراب؛ لأنّها هي أواخر الكلم والّتي أُعرِبَ الاسم بها[2] ثمّ يستدلّ على صحة هذا المذهب[3] باعتبار "أنّ كلّ حرف زائد على كلمة لمعنى يحدث فيها يوجد بوجوده، صار هو حرف الإعراب"[4] وختاما يمثّل لهذا المذهب بأمثلة قائلا: قائلا: "ألا ترى أنا نقول (قائمٌ) فتكون الميم حرف الإعراب، والاسم مذكّر وإذا قلنا (قائمة) صار الاسم مؤنثا بدخول التاء عليه، وصارت التاء حرف الإعراب"[5] وأيضا فإنّ أبو البركات الأنباري يرى أنّ اصطلاح النحويين في إطلاق حرف الإعراب، إنّما يُراد به آخر حرف من الكلمة. فهي أشبه بالعملية الانتقائيّة؛ أي اختيار أصحّ المذاهب وأقواها بالاستناد إلى الأدلّة القويّة.

وممّا عبّر عليه، ولم يصرّح به بلفظ الإجماع، ما جاء في (باب المشبه بالفاعل في اللفظ) من قوله: "وقد يجوز أن يتقدّم الخبر على (ليس) عند أكثر النحويين فتقول: قائمًا ليس زيدٌ"[6] فوظّف عبارة (أكثر النحويين). ويقصد البصريين؛ لأنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنّ (ليس) فعل غير متصرف[7] وإليه ذهب أبو العباس المبرد وهو من البصريين، ورجّح الأنباري رأي الكوفيين، أمّا قول الثمانيني (أكثر النحويين) فقصد بها أكثر البصريين.

ويأخذ كذلك بإجماع النحاة، على اعتبار أنّ الألف والتاء يُفيدان الجمع والتأنيث فقال: "وأجمع المتأخرون على أنّ (الألف والتاء) يُفيدان الجمع والتأنيث من غير تفصيل"[8] أي من غير تفرقة بينهما، ثمّ يستدلّ على أنّهما تفيدان الجمع والتأنيث معًا قوله: "والّذي يدلّ على أنّهما تفيدان التأنيث مع الجمع؛ إسقاط التاء الّتي كانت في الواحد لما قلت (مُسلمات وقائمات)؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحد"[9] فالقائلون بإسقاط التاء وجواز أن تُجمع بالواو والنون اعتبره الأنباري الأنباري قولا فاسدا، ذلك "لأنّ التاء وإن كانت محذوفة لفظا إلاّ أنّها ثابتة تقديرا"[10] فالأصل في جمع **مسلمة (مسلمتات) وقائمة (قائمتات)** فدخول تاء التأنيث في الجمع، أدى إلى حذف التاء الّتي كانت في الواحد كما أشار إليه الثمانيني؛ لكراهة الجمع بين التاءين، منكرا أيضا على من اعتبر أنّ التاء

[1] – المرجع نفسه، ص140.

[2] – ينظر، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1.

[3] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1.

[4] – الفوائد والقواعد، ص140.

[5] – المرجع نفسه، ص140.

[6] – المرجع نفسه، ص208.

[7] – ينظر، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1.

[8] – الفوائد والقواعد، (باب الجمع) ص147.

[9] – الفوائد والقواعد، ص147.

[10] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص47.

للجمع والتأنيث، ودخلت الألف للتفريق بين الواحد والجمع، وبين القائل إنّ التاء للتأنيث والألف للجمع.

ومنه في (باب الفاعل) وفي موضوع جمع التكسير الدّال على القلّة أو الكثرة اعتبر أنّ الغالب في جمع التكسير التأنيث "إلاّ أنّه إذا كان جمعا قليلا وهو العشرة فما دونها أتت بـ (النون) وإذا كان جمعا كثيرا، جُعل على لفظ الواحدة المؤنثة، وكنّى عنها كما يُكنى عن الواحدة"[1] وأتى بأمثلة نحو: الرِجَالُ قَامَتْ، والنِسَاءُ لَقيتُها، فقد كنّى عن الرجال بالواحدة المؤنثة[2] ونحو: النِسْوَة قُمْنَ وَالنِسْوَة لَقيتهُنّ، فيُكنّى عن هذه الجموع بـ (النون) لأنّها جمع قلّة، واستشهد بهذه الآية: ﴿**إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ**﴾ الآية: 36/ سورة التوبة. فقال (فيهنّ) فكنّى بـ (النون) عن الأربعة؛ لأنّها جمع قليل وقال (منها) فكنى عن (الاثني عشر) كما يُكنى عن الواحدة لمّا كان جمعا كثيرا، فكلّ ما ذكره من أحكام حول (جمع التكسير) يعتبرها من المسائل المجمع عليها فقال: "وهذا الّذي ذكرته هو الأفصح بالإجماع، فإن جاء خلاف هذا في الشعر فشاذّ"[3] ما يدّل على ارتباط الإجماع بالسماع؛ الّذي هو أحد أدلّة النحو والمعوّل عليه كثيرا في استقراء الأحكام النحويّة. وفي بعض الأحيان كان يورد بعض الألفاظ الّتي لا يريد من ورائها الإجماع نحو: وأكثر النحاة والأفصح عند النحويين...وفيما يلي بعض من النماذج الّتي ساقها لنا المؤلّف.

وفي كثير من الأحيان نراه يميل إلى المذهب البصري ويُجمع على ما أجمعوا، ومن ذلك قوله: "وأجمع البصريون على أنّه لا يجوز أن تُخفّف الفتحة وتُحذف، لا في الاسم ولا في الفعل"[4] وفي مقام آخر يسير وفق مذهب سيبويه في اعتبار (كان وأخواتها) إن "كانا معرفتين كنت بالخيار رفعت أيّها شئت بأنّه الاسم ونصبت الآخر بأنّه الخبر"[5] نحو: كان أخوك زيدًا وكان أخاك زيدٌ ومن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ الآية: 82/ سورة الأعراف وقوله: ﴿**مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ الآية: 25/ سورة الجاثية وقوله: ﴿**ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ الآية:23/ سورة الأنعام و﴿**وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ الآية: 147/ سورة آل عمران فهذه الآيات كلّها تُقرأ بالرفع والنصب. وهو مذهب سيبويه الّذي قال: "وإذا كانا معرفة، فأنت

---

[1] – الفوائد والقواعد، (باب الفاعل) ص190.

[2] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2. حيث قال: "لأنّ الجمع يُؤنث وإن كان كلّ واحد منه مذكرا من الحيوان فلمّا كان كذلك صيّروه بمنزلة الموات... "

[3] – الفوائد والقواعد، ص190.

[4] – المرجع نفسه، ص82.

[5] – الفوائد والقواعد، ص212.

بالخيار أيّهما جعلته فاعلا رفعته، ونصبت الآخر"[1] فرغم إجازته قراءة الآيات بالوجهين جميعا يُصرّح من ناحية أخرى أنّ "الّذي يَقوَى عند النحويين هو نصب ما قبل (إلاّ) ورفع ما بعدها"[2] وهنا إشارة واضحة إلى المنهج الّذي رسمه لنفسه فكان يستمدّ آراءه من كتاب سيبويه، ويميل إليها في غير موضع من الكتاب فكما نلاحظ فرغم أنّ بعض النحاة يقوّون النصب ويضعّفون الرفع[3] نجده هو يُجيز الوجهين.

وعن اختلاف الناس في جزم فعل الشرط وجزم جواب الشرط قال: "فأجمعوا على أنّ حرف الشرط يجزم الشرط بلا واسطة"[4] ويعني إجماع (البصريين) على أنّ العامل في جزم جواب الشرط هو حرف الشرط؛ لأنّه "يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط"[5] أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجِوار، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط هما اللذان يعملان فيه وآخرون اعتبروا أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط.

ومن الألفاظ الموحية بأنّه كان يأخذ بإجماع العرب قوله: "فأمّا قولهم في الفعل (مدّ) و(غضّ) فهذا عارض؛ لأنّه في الأمر خاصة، ومع هذا فإنّما يكون في المدغم دون غيره من الأفعال، وأيضا فإنّ العرب لم تُجمع على هذا، بل فيهم من يضمّ ويفتح فأمّا من ضمّ فقال: (مدّ) فإنّ هذا الضمّ أيضا عارض؛ لأنّه في الفعل المدغم دون غيره وأيضا فإنّ العرب لم تجمع على الضمّ فيه، بل فيهم من يكسر وفيهم من يفتح"[6] فينفي أن يكون للفعل شيء بُني على كسر لازم أو ضم لازم.

ويشير في باب المنقوص على وجوب إسقاط التنوين والوقف على الحرف الّذي قبله ساكن فيقول: "فسيبويه يُسقط التنوين ويقف على الحرف الّذي قبله ساكنا، فيقول: (هذا قاضْ وداعْ) و(مررت بقاضْ وداعْ) وعلى هذا المذهب جلّ العرب وفصحاؤهم، وهو مذهب الكتاب"[7] فيشير إلى إلى إجماع العرب في الوقف إضافة إلى ما هو عليه فصحاؤهم ومذهب سيبويه فيه الّذي يقول في الكتاب: "هذا باب ما يُحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات وذلك قولك: هذا قاضْ وهذا غازْ... "[8] فيُكتب المنقوص بغير ياء. وفي الاسم المنقوص المنصوب قال: "وأجمعوا في

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص49.

[2] – الفوائد والقواعد، ص213.

[3] – ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2.

[4] – الفوائد والقواعد، (باب الشرط) ص539.

[5] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص128.

[6] – الفوائد والقواعد، ص62.

[7] – الفوائد والقواعد، ص88.

[8] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص183.

المنصوب على الوقف بالألف فقالوا: (لقيت قاضيا وأجبت داعيا) ومع الألف شرطتان في الوقف تكون علامة للوصل"[1]

وفي باب (النداء: حكم نداء ما فيه اللام) قال: "ويجوز أن تصفها بـ (اسم الإشارة) تقول: يأيّها **ذا** أقبل، ويا أيتها **ذي** أقبلي، أو أيّتها **تا** أقبلي"[2] ولكنّ سيبويه يعتبر أنّ "الأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلاّ"[3] ما يوحي أنّ للثمانيني في هذه المسألة رأيا خاصا يُخالف به الإجماع. شرط شرط أن يكون هذا "الرأي أقوى منه، ولا نقصد بالرأي هنا ما اعتمد على سماع؛ لأن السماع مقدم على كل الأدلة النحوية وإنّما نقصد القياس"[4] وهذا ما كان يقصده ابن جني.

وعن نداء لفظ الجلالة (**اللهم**) فقد خالف مذهب الخليل وسيبويه في اعتبار أنّ هذا الاسم لا يوصف وقد قال فيه سيبويه: "وإذا ألحقت الميم لم يُوصف الاسم من قبل أنّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك يا هناة"[5] وأضاف قائلا: "وقال الخليل رحمه الله: (اللّهم) نداء والميم هاهنا بدل بدل من (يا) فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله، آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها..."[6] ورغم ميله واحتجاجه في كثير من الأحيان بمذهب سيبويه، إلاّ أنّ له آراءه الخاصة فلم يمنعه ذلك من مخالفة مذهبهما حيث قال: "وقد أجمعنا على جواز وصفه مع (يا) فتقول: (ياألله العظيمُ – والعظيمَ) فكذلك يجوز أن تصف مع الميم؛ لأنّها عوض من (يا) فتقول: اللّهم العظيمُ– والعظيمَ"[7] فيجوّز وصفه–أي الاسم– على غرار المبرد الّذي أجاز وصف الاسم بمرفوع أو منصوب[8] فالثمانيني وافق وافق البصريين في جعل الميم في (اللهمّ) عوضا من (يا) الّتي هي للتنبيه في النداء، إلاّ أنّه لم يُوافقهم وخالف رأيهم، وأجاز وصفه مع الاسم بالرغم من أنّهم أجمعوا على عدم جواز وصفه؛ ونخلص من خلال هذه المسألة مخالفته للإجماع، وأيضا فإنّ التزامه بالمذهب البصري ليس على سبيل الإطلاق، بل كان يقوي ويصوّب الآراء الّتي يطمئن إليها، ويفند مالا يطمئن إليه، وإن خالف الإجماع.

---

[1] – المرجع نفسه، ج4، ص88.

[2] – الفوائد والقواعد، ص456.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص190.

[4] – محمد الحباس (النحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج) ص409.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص169.

[6] – المرجع نفسه، ج2، ص196.

[7] – الفوائد والقواعد، ص461.

[8] – ينظر، المبرد، المقتضب، ج4.

ويبدو أنّ الثمانيني توهّم الإجماع في إثبات الياء في الوصل حيث قال: "وأجمعوا جميعا على إثبات الياء في الوصل"[1] في حين وردت قراءة بحذفها في الوصل؛ وهي قراءة عاصم قال الله تعالى: **﴿يَوْمَ يُنَادِ المُنَادِ﴾ الآية: 41/ سورة ق. وقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾الآية: 6/ سورة القمر** فحذفت الياء فيهما جميعا سواء في الوصل أو الوقف، ويعلّل سبب الإجماع على الوقف بالياء قائلا: "وإنّما أجمعوا على إثبات الياء في الوقف والخطّ؛ لأنّها لمّا تحركت في الوصل قويت، فلم يتطرق عليها إسقاط في الوقف ولا في الخطّ"[2] وفي الحقيقة فإنّ مسألة إثبات الياء في الوقف أو الوصل ليس من المسائل المجمع عليها، فقد قال سيبويه: "ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبّهوه بما ليس فيه ألف ولام"[3] وما سُمع عن العرب يُعتبر حجّة رغم قلّته. إضافة إلى هذا، يبدو أنّه كان شديد شديد الصلة بمناهج أصول الفقه الإسلامي، من حيث إنّه كان ينسج على منواله، ومنه على سبيل المثال استدلاله على أنّ المنادى مخاطب "أنّه لو حلف بالطلاق ألاّ يكلّم زيدًا ثمّ ناداه لكان حانثا بالإجماع"[4] فاستدلّ على الدليل النحوي بالدليل الفقهي الّذي يدخل في فقه العبادات والجزاء المترتب عنه.

هذا معظم ما ورد بلفظ الإجماع أو آخر، قُصد منه الإجماع أو مخالفة الإجماع وهي إشارات تدلّ على موقف الثمانيني منه؛ إذ الغالب عنده الأخذ بالإجماع، سواء إجماع النحاة أم إجماع العرب، أم مخالفته بترجيح مذهب معيّن، وهو المنهج السائد لدى سيبويه أو ابن جني في الأخذ بالرأي المخالف للإجماع، شرط استناده إلى الدليل العقلي والنقلي الصحيح أمّا منهج المتأخرين في الإجماع فهو؛ ضرورة الالتزام به وعدم مخالفته وأيّ حكم نحوي مخالف لرأي الجماعة يعتبر حكما فاسدا لا يعتدّ به، كما هو الحال عند أبي البركات الأنباري وغيره.

المبحث الرابع: الأدلّة الأخرى.

[1] – الفوائد والقواعد، ص90.

[2] – المرجع نفسه، ص90.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص183.

[4] – الفوائد والقواعد، (باب النداء) ص439.

1- العامل: لقد أشار المؤلف في غير موضع من الكتاب إلى هذا المصطلح، فقد كان يـربط الحالة الإعرابية بوضعية (العامل) ففي باب الحال قال: "والعامل في الحال على ضربين: متصـرف وغير متصرف، فإذا كان العامل متصرفا تصرف في نفسه، وإذا تصـرّف فـي نفسـه جـاز أن يتصرف في معموله، وجاز تقديم الحال عليه نفسه (والتصرف هو التنقل في الأزمنـة) وإذا كـان العامل غير متصرف فلا يتصرف في معموله تقول: (هذا زيد قائما) و(هذا قائما زيد) والحال لزيـد ولا يجوز (قائما هذا زيد) لأنّ (ها) للتنبيه وهي حرف ولا يجوز أن تتصرف"[1] ففي حالـة مجـيء العامل متصرفا جاز تقديم الحال على معموله كقولنا: قام زيد ضاحكا، فقام فعـل متصـرف إلـى (قام، يقوم، قياما) وأمّا إذا كان غير متصرف ففي هذه الحالة لا يجوز تقديم الحال عليه، فلا نقـول: (قائما هذا زيد) لأنّ (هذا) اسم إشارة وهو غير متصرف فكلّما كان العامل أبعد عـن الفعـل؛ لـم يحسن تقديم الحال على المعمول فهنا بيان المكانة والموقع المهم الّذي يحتلّه (العامل) في التركيـب النحوي.

ومنه الحديث عن تقديم التمييز على العامل، وفي هذه الحالة لم يجز تقديم المميّز على العامـل فلا نقول: (عرقًا تصببتُ) و(نفسًا طبتُ) لكنّه يستطرد مع رأيه ويورد لنا آراء النحاة في هذا الشـأن في إجازة قوم تقديمه على العامل؛ لأنّ الناصب له فعلٌ وينقل رأيا آخر بعدم جوازه؛ لأنّ المنصوب هنا في موضع الفاعل في المعنى والفاعل دائما يأتي في الرُتبة الثانية ويكون مرفوعا دائما، ففـي حالة سلبه لعلامة الرفع لا يجوز أبدا سلبه الرُتبة الّتي من المفروض أن يكون عليها بعـد الفعـل[2] وهذا رأي مدرسة البصرة في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل.

ويبدو من خلال هذا الاستطراد أنّ المؤلّف ميّال إلى مدرسة البصرة، فهـو يسـتعرض الآراء ويحلّلها، ويصدر حكمه في المسألة بعد التعليل والتمحيص، ومن أمثلة ردّه مذهب الكوفيين، مسـألة العامل في نصب المستثنى حيث أبطل قولهم في اعتبار (إلاّ) هي الناصبة لـ (زيد) في مثل قولنـا: (القومُ إخوتُك إلاّ زيداً) فيحتجّ ويقول: "وهذا يبطل؛ لأنّه ليس يخلو أن تكون هي الناصبة أو معناهـا ولا يجوز أن تكون هي الناصبة؛ لأنّنا لم نجد حرفا ينصب الاسم بنفسه إلاّ وهو يرفع آخـر يـدلك على هذا (إنّ) وأخواتها"[3] وغيرها من وجوه التعليل التي أراد بها إبطال مذهبهم، لكنّه فـي المقابـل أتى بالقاعدة الّتي ارتضاها لنفسه يقول: "والصحيح أنّ الناصب له ما في إخوتك من معنـى الفعـل فإن كانت (الأخوة) من النسب فمعناه: (يناسبوك إلاّ زيداً) وإن كانت الأخوة من الصـداقة فمعنـاه: (يصادقوك إلاّ زيداً) وإذا كان كذلك فـ (معنى الفعل) هو الناصب لـ (زيـداً) و(إلاّ) قـوّت هـذا

[1] – الفوائد والقواعد، ص301.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، (باب التميز).

[3] – المرجع نفسه، ص312.

المعنى وأوصلته إلى (زيد) فنصبه"[1] وهنا نلمس قوّة العامل في تفكيره النحوي، وحتّى إذا غاب الفعل فينوب عنه (معنى الفعل) الّذي يمثّل العامل المؤدّي إلى أن "يكون الاسم منصوبا بما قبل (إلاّ) من الفعل أو معنى الفعل و(إلاّ) مقوية للناصب"[2] ما يجعل المعمول مرتبطا نحويا بالوحدة التركيبية **ع+ مع1 أو مع2...** فالمستثنى منصوب بالفعل أو معنى الفعل؛ أي أنّ العامل ما كان ظاهرا في اللفظ أو مقدرا في الوضع؛ حيث يكثر عند البصريين الحذف والتأويل، كحذف الفعل وبقاء عمله نحو أدوات النداء عند سيبويه ليست هي العاملة في النداء وإنّما هو الفعل المحذوف إذ التقدير في قولنا: (يا عبد الله) هو: **أدعو** عبد الله.[3]

فالبناء التركيبي للجملة النحوية السابقة بناء قائم على (معنى الفعل) حيث يُحمل الاسم على (معنى الفعل) فالاسم المنصوب (زيداً) متعلّق بالأول أي (معنى الفعل) وهو لا يستغني عنه فالعامل إذن هو سبب الحركة الإعرابية في المعمول أي هو سبب بناء الكلام، وفي هذا الشأن يقول سيبويه: "... وإنّما ذكرت **لك** ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، الّذي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[4] فالعامل عنده هو الّذي يُحدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجر والسكون، فدونه يفقد الكلام معناه. ويمكن أن نمثل للجملة التالية بالرسم أدناه:
والجملة هي: **القومُ إخوتك إلاّ زيداً**. وإذا قدّرنا العامل يصبح: **(يناسبك) إلاّ زيداً**

العامل.	**نوعه.**	**معموله.**	**العلامة الإعرابية.**
يناسب	معنى الفعل	زيداً	= النصب.

فمعنى الفعل هو (العامل) الّذي يؤثر في المعمول ويسبب حالة إعرابية وهي النصب.
أمّا إذا حللناها بنظرة لسانية، فالعامل في الجملة حسب الأستاذ (عبد الرحمن الحاج صالح) يمثل موضعا خاليا من العامل، ويرمز إليه بعلامة ∅ ولكنّ الموضع يبقى ثابتا نحو الجملة الاسمية التالية: زيد قائم ، فزيد مرفوع بالابتداء، والابتداء يمثل موضعا خاليا كما هو ممثل في الجدول[5]:

[1] – الفوائد والقواعد، ص312.
[2] – المرجع نفسه، ص313.
[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص182–183.
[4] – المرجع نفسه، ج1، ص42.
[5] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص223.

قائمٌ قائمٌ قائمًا قائمًا قائمًا	زيدٌ زيدًا زيدٌ زيدًا زيدًا	∅ إنّ كان حسبت أعلمتُ عمرًا
3	**2**	**1**

حيث نلاحظ أنّ:

- موضع العامل والمعمول الأول ثابت، إلاّ أنّ محتواها يتغيّر فموضع العامل كما نلاحظ قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا وقد يكون خاليا من العامل.

- وممّا هو معروف وشائع في الاستعمال أنّ المعمول الأول يأتي وجوبا في المرتبة الثانية بعد العامل ولا يجوز تقديمه؛ لأنّ تغيّر المرتبة يعني تغيّراً في بنية الجملة ومعناها.

- وفي المثال الأول نلاحظ خلو موضع العامل، الّذي رُمِز إليه بعلامة ∅ وهي علامة دالة على الابتداء.

- أنّ العمود الثاني يمثل (المعمول الأول) م1، والّذي يمثل (زوجا مرتبا)Couple ordonné بالنسبة لعامله ، أمّا بالنسبة للعمود الثالث فقد يتقدم (المعمول الثاني) م2 على كلّ العناصر في حالة إذا كان ظرفا نحو: إنّ في الدار زيدًا[1] فقانون العامل عند الثمانيني قانون جوهري، ذو وظيفة أساسية في البنية التركيبية اللّغوية للجملة، وهو على غرار النحاة الأوائل تفطّن إلى الأثر الّذي يحدثه العامل في اللّفظ فيؤدي به إلى إحداث أثر صوتي معين وهو ما نسمّيه بالعلامة الإعرابية وهو الرأي الّذي غاب عن النحاة المتأخرين الّذين جعلوا الإعراب السبب في إحداث الحركات الإعرابية، وبالتالي فهموا الإعراب على غير ما فهمه الأوائل فهما خاطئا ومتعثرا.

لكنّ الثمانيني ذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث نجده يفرّق بين العامل والعلّة؛ إذ يعتبر أنّ العلة ثابتة أبدا، والعامل متنقلٌ له تأثيره الإعرابي ومن كلامه: "لما كانت الحركات والسكنات على ضربين: ضرب يُحدث إعرابا عن عامل، ويبطل ببطلانه ونوع يكون عن علّة فهو كلزومها، اسموا ما يحدث عن عامل إعرابا، وما يكون عن علّة بناءً، ليفصل بينهما باختلاف الألقاب"[2] وهذه من جهوده في التمييز بين ألقاب العامل والعلّة، فيتّضح أنّ حكم الإعراب يجيء بتأثير من العامل

---

[1] – ينظر، المرجع نفسه، ج1، ص223.

[2] – الفوائد والقواعد، ص57.

وحكم البناء يكون من علّة توجب حركة البناء باعتبار وجودها فيها "فالبناء حكم يجب عن علّة والإعراب حكم يجب عن عامل"[1] واعتبر ابن جني* أنّ الاختلاف في حركات حروف الإعراب مصدره اختلاف العامل "ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بكر ورأيت بكرا، ومررت ببكر فإنّك إنّما خالفت بين حروف الإعراب لاختلاف العامل"[2] والجدول الآتي يبيّن ذلك:

الحكم	مصدره	النتيجة	مثاله
الإعراب	عامل.	متنقل.	قام زيدٌ ضاحكًا أو قام ضاحكًا زيدٌ.
البناء	علّة.	ثابتة.	الأسماء الآتية: منْ/ أينَ/ أمسِ/ حيثُ.

وإذا صرّح في باب الإعراب والبناء عن العلّة، فإنّا وجدناه في مواضع أخرى موحيا بها غير مصرح، جارياً في هذا على منوال من سبقوه في تمثّل الظواهر النحويّة المختلفة بالتعليل.

وإذا كان النحاة المتأخرون يسقطون علاقة النحو بالعامل، فإنّا وجدنا الثمانيني يربط بينهما فالعامل ليس مجرد بناء لفظي يهيمن على بناء الجملة، لكنّه من ناحية أخرى، عامل معنوي به تحدّد المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها "أمّا القول بأنّ العامل النحوي قد يكون سببا في خفاء المعنى فالعكس هو الصحيح؛ لأنّنا بتحديد العوامل في الجملة نستطيع أن نحدّد أركان الجملة من فعل وفاعل ومفعول به...الخ"[3] إذ يقول في باب (ما لم يسم فاعله): "فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين يصحّ من كلّ واحد منهما، ما يصحّ من الآخر ولم تسمّ الفاعل لم يجز أن يقوم مقام الفاعل إلاّ الأول منهما؛ لأنّه آخذ في المعنى والثاني مأخوذ، فلو رفعت الثاني لصار المأخوذ آخذا والآخذ مأخوذا، مثال ذلك: تقول: (أعطيتُ زيداً عمراً) فالتاء هي الفاعلة؛ لأنّها مُعطية و(زيد) مُعطى وهو آخذ في المعنى و(عمرو) مأخوذ، فإن لم تسم الفاعل قلت: في الماضي: (أُعطِيَ زيدٌ

---

[1] – المرجع نفسه، ص58.

* – لقد اعتدّ ابن جني كثيرا بالعامل وصرّح به في كتابه (اللمع في العربية) وعدّه الأساس في تغيير الحركة الإعرابية، بل إنّه كان يقيم بعض قضايا التركيب النحوي للجمل على أساس من العامل وتصرفه في الأزمنة، ومن تلك القضايا التقديم والتأخير. ينظر، ابن جني، اللمع في العربية.

[2] – ابن جني، المنصف (شرح للإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري) ج1، ص4.

[3] – حمروش إدريس "العامل النحوي عند النحاة الأوائل حتى القرن الخامس الهجري" أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23-24 أبريل 2001 بالمكتبة الوطنية بالحامة. الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص35.

عمراً) وفي المستقبل (يُعطى زيدٌ عمراً)"[1] فنلاحظ اختلاف الجمل من حيث المعنى باختلاف صيغة العامل الّذي أدى مهمّة الرفع أو النصب، فعندما جاء العامل بصيغة الحاضر كانت التاء في (أعطيت) الحاملة لمعنى الفاعل، وبالتالي كانت هي المعطية و(زيد) جاء منصوبا فهو مُعطى أي حمل معنى (المفعولية) وهكذا بالنسبة للجملة الأخرى الواردة بصيغة المبني للمجهول أي (ما لم يسم فاعله).

ومن ناحية التقديم والتأخير نقول: أعطيتُ عمراً زيداً فـ "صار عمرو آخذا و(زيداً) مأخوذا فإن لم تسم الفاعل رفعت (عمرا) فقط، فقلت: (أُعطي عمروٌ زيداً)"[2] بمعنى أنّ المعمول وهو الفاعل يلي العامل مباشرة، والّذي يمثّل (الفعل) المؤثر في الجملة، والمعمول الثاني والّذي هو (المفعول به) يلي الفاعل؛ لأنّ العمل وقع عليه من الفاعل، ويمكن أن نمثّل له بهذه الصيغة:

ع= مع1+ مع2 أي: العامل= معمول أول+ معمول ثان.

وإذا كان العامل يتعدى إلى ثلاث مفعولين، فيبقى الفعل يؤثر في المفاعيل الّتي تليه يقول صاحب الكتاب في هذا الشأن: "فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، ولم تسمّ الفاعل رفعت الأول من الثلاثة، وتركت ما بعده منصوبا بحاله؛ لأنّه مفعول للمفعول مثال ذلك قولك: (أعلَمَ الله زيداً عمراً محسناً) فـ (الله) تعالى هو الفاعل؛ لأنّه مُعَلِّمٌ و(زيد) مُعَلَّمٌ و(عمرو محسن) هو معلوم فلا يجوز أن يرتفع عند عدم الفاعل إلاّ المفعول الأول لأنّه عالم من طريق المعنى، فلو رفعنا الثاني أو الثالث لصار المعلوم عالما والعالم معلوما وكان يلتبس المعنى، تقول: في الماضي إذا لم تسم الفاعل (أُعلِمَ زيدٌ عمراً مُحسناً) وفي المستقبل (يعلم...الخ)"[3] ويمكن أن نمثّل للجمل السابقة وهي:

1-<u>أعطيت</u> زيداً عمراً.

2- <u>أعلم</u> الله زيدًا عمرًا محسنًا. بالجدول أدناه:

العامل	المعمول			
مسند	مسند إليه			
	معمول1	معمول2	معمول 3	معمول 4

[1] - الفوائد والقواعد، ص198.

[2] - المرجع نفسه، ص199.

[3] - المرجع نفسه، ص199.

أعطـ	تُ	زيداً	عمراً	
أعلم	اللهُ	زيداً	عمراً	محسناً

فالعامل والمسند في الجملة الأولى هو الفعل (أعطى) حيث أُسند إليه الأسماء التالية: تاء الفاعل وزيد وعمر وهي معمولات ثلاث أثر فيها المسند الّذي هو عبارة عن فعل، وقد أشار الثمانيني إلى أنّ الجملة تنقسم إلى مسند ومسند إليه، وهي إمّا أن تكون مركبة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، وشرط وجوابه، والجمل الّتي مثّلنا بها هي جمل فعليّة أُسند إليها الفاعل والمفعولين في الجملة الأولى والثلاثة مفعولين في الجملة الثانية، وكما سبق بيانه فإنّ تركيب المعمولات يمكن أن تتقدّم وتتأخر دون أن يغير العامل من رتبته، إلاّ أنّه يبقى المؤثر الرئيس عليها، فالفعل (أعطى) في الجملة الأولى خبر عن زيد، وحديث عنه، ومسند إليه ويمثّل ما أُخبر به ولم يُخبر عنه وللإشارة فقد جعل الثمانيني عملية الإسناد أعم من الخبر والحديث في الفعل؛ لأنّه يستغني عنهما فـ(قام زيدٌ) مثلا (قام) خبر عن زيد، وحديث عن زيد، ومسند إلى زيد، وهنا نلاحظ دخول الخبر والحديث في الإسناد وافتقارهما إليه. هذا وإذا لاحظنا الجملة الثانية نراه يربط الرفع والنصب بالفعل المتعدي (أعلم) الّذي يمثل طرفا في العملية الإسنادية، فهو خبر عن زيد وحديث عنه ومسند إليه، وهو العامل المؤثر بطبيعة الحال في معنى الجملة، فمعرفة العامل يؤدي إلى معرفة المعنى النحوي فيسهل على "المستعرب ومتعلم اللّغة والناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسيا، ويُدركه إن كان معنويا فيضبط كلماته وألفاظه وفق ما يحس ويدرك ... ويرى الفعل أمامه فيعلم أنّه يتطلب فاعلا وقد يتطلب مفعولا به أو أكثر... فوجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما"[1] فمفهوم العامل عند الثمانيني مفهوم يقف على أسرار التراكيب وبيان الارتباط والتعلّق بين أجزائها والأثر الّذي ينشأ عنه. وممّا يدلّ على تأثير العامل النحوي في فكره النحوي، أنّه كان يخصص مباحث خاصة بالعامل وأثره في المعمول. وفيما يلي أهم هذه المباحث:

- (إلاّ) النافية المكررة وأوجه إعراب معموليها.
- إنّ وأخواتها: دخول لام التوكيد على معموليها.
- كان وأخواتها: (كان) معمولاها يضمران ويظهران.
- الحال: العامل وأقسامه.
- الحال: العامل فيها اسم الإشارة (أوجه إعرابها).
- الحال: موقعها من العامل وصاحبها.

[1] – حمروش إدريس "العامل النحوي عند النحاة الأوائل حتى القرن الخامس الهجري" أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23–24 أبريل 2001 بالمكتبة الوطنية بالحامة، ص34–35.

- التمييز: تقديمه على العامل.
- الاستثناء: العامل في نصب المستثنى.
- البدل: العامل فيه.
- البدل: آراء العلماء في العامل في التوابع.
- الضمير: العامل في نصب (إيّاك).[1] وإنّه في كلّ هذا كان يربط علاقة العامل بفعل المتكلم الّذي يقوم برفع الكلام ونصبه وجرّه وجزمه، وقد أشار إلى هذه المسألة من قبله ابن جني في باب (مقاييس العربية) قائلا: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيرِه، وإنّما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللّفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ وهذا واضح"[2] إذا فالمتكلم هو الّذي يملك التصرف في العامل ليجيء المعمول في الكلام بكيفيات مختلفة مراعيا السياق ومقتضياته.

إذن، فالعامل ذو تأثير بارز على تفكيره النحوي، فهو يقرّر الأحكام بناءً عليه، فهو ذو مبدأ تعليمي محض، هدفه تبسيط النحو وتيسيره، لا كما يراه بعض المتأخرين في أنّه يعقّد من مسائله ما يدلّ على المكانة الّتي كان يحتلّها في التأصيل النحوي في تلك الفترة، وعلى منهجه في التأليف والأمثلة السابقة ما هي إلاّ لمحة من فيض.

2- الإعراب: نظرا لقيمة فن الإعراب على الأجيال وضع فيه ابن هشام الأنصاري كتابا سماه: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فقال في مقدمته: "فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسّر به فهم كتاب الله المنزّل ويتّضح فيه معنى حديث نبيّه المُرسل، فإنّهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذّريعة إلى تحصيل المصالح الدينيّة والدنيويّة، وأصل

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص219- 233- 246- 301-302-303-308-312-369-370-406.
[2] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص109-110.

ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب..."[1] فقد ربط فهم النص القرآني والحديث النبوي الشريف بالإعراب، فقيمته واضحة جلية للناس ولا تتمّ استقامة الكلام إلاّ بحضوره وكما قال أحدهم: الإعراب في الكلام كالملح في الطعام، فهو الّذي يوضّح معنى الكلام لدى السامع.

وقد فسّر الثمانيني الإعراب وبيّن اشتقاقه؛ إذ قال: "الإعراب في اللغة هو البيان يدلك على ذلك شيئان: أحدهما: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الثيّب تُعرِبُ عَنْ نَفْسِهَا" أي إذا قيل لها أتزوجُك أم لا، تقول بلسانها: نعم أو لا، فيبين لسانها عن ما في قلبها. والجواب الثاني: أنّ العرب تقول: أعرب المُهر عن نفسه، إذا صهل، فاستدلّ بصهيله على أصله أكريم هو أم هجين، فلذلك جُعل الإعراب للأسماء؛ لأنّه يبيّن الفاعل من المفعول"[2] كما يذهب الرضي الاسترباذي إلى أنّ الإعراب هو"إبانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه: "الثَّيّب يُعرب عنها لسانها" أي يُبيّن"[3] حيث نستنتج أنّ للإعراب دوراً مهماً هو الإبانة عن المعاني فـ"حركات الإعراب ليست شيئا زائدا أو ثانويا، وهي لم تدخل على الكلام اعتباطا وإنّما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة، إذ بها يتّضح المعنى ويظهر وعن طريقها تُعرف الصلة بين الكلمة في الجملة الواحدة"[4] فلو أنّ قائلا قال: "(هَذَا قاتلٌ أخِي) بالتنوين وقال آخر: (هذَا قاتلُ أَخِي) بالإضافة، لدلّ التنوين على أنّه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنّه قد قتله"[5] فالتخلّي عن الإعراب –كما يقول مازن المبارك– في لغة تعتمد حركات الإعراب للتّعبير عن المعاني النحوية كاللّغة العربية: "هدم لها وإماتة لمرونتها، وإنّ في ترك حركات الإعراب إلباسا لكثير من الجمل والتعبيرات لباس الإبهام والغموض... إنّ كثيرا من الجمل تضيع معانيها بضياع الإعراب فيها، ومن ذا الّذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب فيفهم مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء**﴾ الآية: 28/ سورة فاطر..."[6] فقد بدا بالإعراب فاعليّةُ العلماء، ومفعوليّةُ لفظ الجلالة، فهذه الآية وغيرها لا تفهم الفهم الّذي من أجله أنزلت إلاَّ به، فمهمّة الإعراب عند الثمانيني هي الإيضاح والإبانة عن المعنى والمتأمل في كلامه السابق يجد أنّ المعنى عنده حاضر في الأبواب النحوية؛ فالرفع دلالة على الفاعل والنصب دلالة على المفعول والكسر يدل على الشيء المضاف أو المجرور، ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله:"ألا ترى أنّ موضوع الإعراب–على مخالفة بعضه من حيث كان–إنّما جيء

---

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص11.

[2] – الفوائد والقواعد، ص56.

[3] – الرضي الاسترباذي، الكافية في النحو (للإمام جلال الدين ابن الحاجب النحوي)، ج1، ص58.

[4] – عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، 1982، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ج2، ص271.

[5] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص14.

[6] – مازن المبارك، نحو وعيٍ لغويٍّ، ط. دمشق: 2003، دار البشائر، ص77

به دالاً على اختلاف المعاني"[1] ومعنى هذا أنّ الإعرابَ بيانُ ما للكلمةِ في الجملةِ مِن قيمةٍ نحويةٍ أو معنى إعرابي، كما يرى أنّ الإعراب لم يشتق من قولهم: "عربت معدتهُ، إذا فسدت؛ لأنّ الإعراب صلاح فلا يجوز أن يكون فسادا"[2] على رأي من اعتبر أنّ الإعراب هو أيضا فساد ويكون في آخر الكلمة لتنقله في حركات الإعراب[3]

هذا عن بيان تفسير الإعراب واشتقاقه، أمّا حدّه فيقول: "حدّ الإعراب هو كلّ حركة أو سكون يطرأ على آخر المعرب بعد تمام بنيته في اللفظ أو في التقدير؛ لأنّه يحدث عن **عامل ظاهر أو مقدّر** ويبطل ببطلانه وهذا هو الإعراب الحقيقي؛ لأنّه يطرّد فأمّا الإعراب الّذي ليس بحقيقي فهو يكون بحروف إمّا من الكلمة أو زائد عليها"[4] فيربط اختلاف حركات الإعراب عن الأثر الّذي يحدثه العامل سواء كان ظاهرا أم مقدرا، أمّا ابن جني فيعرّف الإعراب في كتابه (اللمع في العربية) كما يلي: "الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل، وانتقاله ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته"[5] فهو يربط الإعراب بالعامل دائما، والفرق بينه وبين البناء هو أنّ الإعراب متنقل لتنقل العامل والبناء ثابت؛ لأنّه صادر عن علّة وليس عن عامل، كما رأيناه في المبحث الخاص بالعامل؛ وبالتالي فالإعراب ليس كما يعتقده بعض النحاة من أنّه عبارة "عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها، وذلك المجعول قد يتغيّر لتغيّر مدلوله وهو الأكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو: (ضرب زيد غلام عمرو) وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع، لانولك أن تفعل ولعمرك، وكنصب سبحان الله ورويدك، وكجرّ الكلاع وعريظ من ذي الكلاع وأم عريط"[6] إذ يجعل يجعل الإعراب تغييرا، وهذا القول بعيد عن المعنى الّذي رسمه الأوائل. وعليه فالإعراب يلزم أربعة أضرب الرفع والنصب والجر والجزم، فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل والجر يختص بالأسماء ولا يدخل الأفعال والجزم يختص بالأفعال ولا يدخل الأسماء وكلّ هذه الأضرب تحدث عن عامل لفظي أو مقدّر، وتزول بزواله.

وقد كان للثمانيني كلام قيم عن الإعراب والبناء، معللا حقيقتهما مبينا ألقابهما في تبيين علل تسمية ظواهر الرفع والنصب والجر والجزم في حالة الإعراب والضم والفتح والكسر والسكون في

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص175.

[2] – الفوائد والقواعد، ص56.

[3] – ينظر المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه، ص57.

[5] – ابن جني، اللمع في العربية، ص10.

[6] – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مراجعة وتقديم: فايز ترحيني، ط1. بيروت: 1984، دار الكتاب العربي، ج1، ص103.

حالة البناء قائلا: "وإنّما سُمي الرفع رفعا؛ لأنّه بالضم والضمة من الواو والواو من الشفتين وهي أرفع الفم وسُمي الجرّ جرّا؛ لأنّ الجرّة هي الكسرة والكسرة من الياء والياء من وسط الفم وشبه بجرّ الحبل وهو أصله وأمّا النصب فهو من الفتحة والفتحة من الألف والألف من أقصى الحلق لأنّها نقيضة الرفع فأمّا الجزم فسمي جزما؛ لأنّ الجزم هو القطع وإبطال الحركة؛ لأنّ الحركة زائدة على المتحرك"[1] فألقاب الإعراب لديه تتمثل في؛ الرفع والنصب والجر والجزم وألقاب البناء تتمثل في: الضم والكسر والوقف والفتح وكان يستعمل (الوقف)* خاصة في الإعراب ويعني به (الجزم) حيث قال في جزم الأفعال الخمسة: "رفعها بإثبات النون ونصبها ووقفها بإسقاط النون"[2] بخلاف سيبويه الّذي كان يستعمل هذا المصطلح في ظاهرة البناء.

والإعراب عند الثمانيني هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال والحروف ، فما جاء من الأسماء معربا فهو على أصله ولذلك لا يسأل عن علة إعرابه، وما جاء منها مبنيا فهو خارج عن أصله، ولذلك تطلب علة بنائه، أمّا الأفعال فما جاء منها معربا تطلب علّته؛ لأنّه خرج عن أصله ولا تطلب علّة ما جاء منها مبنيا لأنّه على الأصل، أمّا الحروف فقد بقيت على أصولها مبنية؛ لأنّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها وهو كمذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين*.

وبالجملة فإنّ أصل الإعراب عنده أن يكون للأسماء للتفرقة بين المعاني المختلفة التي تعتورها من الفاعلية والمفعولية والإضافة، أمّا الأفعال فإنّها لو لم تعرب لم يشكل معناها لأنّها بنيت لأزمنة مخصوصة. فكان الأصل فيها البناء، إلا أنّ المضارع أعرب لمشابهته الاسم[3] وللدلالة على أنّ الإعراب يأتي ليفيد في الكلام، محل الجمل من الإعراب فإذا كان للجملة محل من الإعراب فقد أفادت من ناحية المعنى ويستقل الكلام بها، حيث تحدّث عن الجمل الّتي لها موضع من

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص61.

* – وهذه من المصطلحات والألقاب الّتي يمكن أن نقول: إنّ صاحبها لم يفرّق بينه وبين المصطلح الآخر (الجزم) لأنّنا نلمح في معظم كلامه، استعماله الوقف كلقب من أسماء البناء، إلاّ أنّه في هذه الحالة – مع جزم الأفعال الخمسة– استعمل مصطلح الوقف بدل الجزم مع العلم أنّ هذه حالة إعراب، وليست بناء وكان له تعليل عن هذا الاستثناء في قوله: "وإن عبّرت عن الإعراب بالضم والكسر والفتح والوقف فهو جائز؛ لأنّك وضعت العام موضع الخاص، فدخل الخاص في العام وهذا جائز، وإن لم تكن محققا" أمّا في حالة البناء فقال: "وإذا عبّرت عن (البناء) بالرفع والنصب والجرّ والجزم فقد وضعت الخاص موضع العام، فهو غير جائز" الفوائد والقواعد، ص58. وفي موضع آخر يعتبر أنّ كلّ جزم وقف، وليس كلّ وقف جزما، باعتبار أنّ الإعراب أعم من البناء، أو حركات الإعراب أعم من حركات البناء.

[2] – الفوائد والقواعد، ص516.

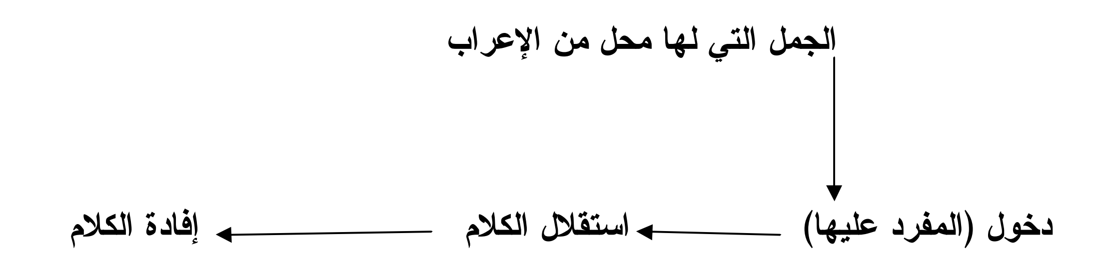
* – أمّا عند الكوفيين فإنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، وفرع في الحروف فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله. ينظر، الزجاجي. الإيضاح في علل النحو.

[3] – ينظر، الفوائد والقواعد.

الإعراب من الّتي ليس لها موضع من الإعراب** فبعد أن قسّم الجمل إلى جملة صغيرة وأخرى كبيرة*** بيّن كيفية معرفة محلّ الجملة من الإعراب فقال: "فإذا أردت أن تعتبر مواضع هذه الجمل فنحِّ الجملة وضع مكانها **مفردا**، فإن استقلّ الكلام وأفاد فأقطع على أنّ للجملة موضعا من الإعراب وإن لم يستقل الكلام، فليس للجملة موضع من الإعراب"[1] فـ(قام زيدٌ) مثلا ليس لها محل من الإعراب؛ لأنّا لو وضعنا مكانها (منطلق) لم يفد الكلام حيث إنّ (منطلق) لم يفد؛ لأنّه: "لم يُصادف جزءا آخر يأتلف* معه فيستقلّ بمجموعهما كلام"[2] و(منطلق) كما سمّاه الثمانيني هو (مفرد).

أمّا إذا جئنا بالمفرد واستقل الكلام فنقول: "إنّه صادف جزءا ائتلف معه فأفاد"[3] نحو قولنا: (زيدٌ قام أخوه) ولو قطعنا (قام أخوه) ووضعنا مكانه اسماً مفرداً فقلنا: (زيدٌ منطلق) لاستقل الكلام وبالتالي؛ فللجملة موضع من الإعراب، وهو الرفع الّذي يظهر في لفظ المفرد الّذي وقع موقعها.

ويمكن أن نمثل له بالرسم الآتي:



** – يرى صالح بلعيد أنّ الجمل الّتي ليس لها محل من الإعراب هي "تلك الجمل الّتي لا تحلّ محلّ **المفرد**، ولذا لا تُعرب فلا تأخذ المحلّ الإعرابي؛ لأنّ الأصل في الإعراب للفظة المفردة" ينظر، صالح بلعيد، نظرية النظم، الجزائر: 2004: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

*** – والصغرى "هي الجملة المفردة الّتي هي الفعل مع فاعله أو المبتدأ الّذي خبره مفرد، وسائر الجمل الّتي تقوم كلّ منها برأسها ولا تتّصل بغيرها اتّصالا إسناديا هي جملة صغرى...والكبرى هي جملة مكوّنة من جملتين أو أكثر (معقدّة)" ينظر، صالح بلعيد، الإحاطة في النحو (النحو الوظيفي). الجزائر: 1994، ديوان المطبوعات الجامعية.

1 – الفوائد والقواعد، ص177.

* – لقد استخدم الثمانيني هنا فعل الائتلاف وهو مصطلح في غاية الدقة والعلمية يدلّ على ضرورة تماسك وتناسق التراكيب اللغوية بعضها بعضا، بحيث إنّ استبدال وحدة لغوية ما بأخرى يحقق نفس الانسجام والنظام التركيبي وهو الائتلاف الّذي تحدث عنه ابن خلدون، الّذي يجعل الجملة سليمة المعنى والمبنى.

2 – الفوائد والقواعد، ص177.

3 – المرجع نفسه، 178.

(يحسن السكوت عندها) **(وهو ما استقام من الكلام وبعُد من الاستحالة)**

ويبدو جليا عمق فهم الرجل لأصول الجملة المفيدة من حيث الاستقلال بالكلام والائتلاف والإفادة، فتحليل الجملة عنده على هذا النحو، يُوافق ما كان عليه السلف من قبله وعلى رأسهم الخليل وسيبويه. والجدير بالذكر كيفية الطرح لمثل هذه المسألة بكلّ سهولة ويسر ينفذ من خلالها إلى إيصال المقصود للمتعلّم. هذا، ويعدّ من الّذين تفطّنوا إلى العلاقة الجدلية الجوهرية بين الإعراب والمعنى، فالإعراب لديه تمييز للمعاني جاريا وفق منهج سيبويه الّذي يعدّ كتابه مرجعا هاما في كلّ ما له علاقة بإعراب ومعنى، "فقد كان رحمه الله يحرص الحرص كلّه، على أن يصحّح الإعراب وعنايته به قبل عنايته باللّفظ، ولو أنّه تعارض أكثر الرأيين إعرابا مع المعنى الّذي يقتضيه الحال رجع إلى الأقوى ما دام المعنى يأتلف به ويضطرد معه"[1] فلم يكن يتوانى عن استحضار المعاني لكون الإعراب فرعاً للمعنى؛ إذ بواسطته يُوقَف على أغراض المتكلمين فـ **(ما أحسن زيدًا)** بالنصب و**(ما أحسن زيدٍ)** بالجر و**(ما أحسن زيدٌ)** بالرفع أوجه إعرابية مختلفة المعاني، والإعراب فيها هو الّذي أبان عن معانيها؛ فالجملة الأولى تحمل معنى التعجب والّذي أجاز ذلك الفتحة، والجملة الثانية تدلّ على الاستفهام؛ لأنّ الكسرة أجازت ذلك، والثالثة تدلّ على النفي لأنّ حملت ضمة في آخرها.

ونخلص من هذا، أنّ الإعراب عنده له دور رئيس داخل الجملة؛ إذ به تحدّد المعاني.

3- العلّة: لقد أكثر الثمانيني من استخدام التعليل كثرة مفرطة سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، وهذا على غرار سيبويه الّذي قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً"[2] متبعا أسلوب أستاذه في التعليل، فلا بناء للقواعد دون إيجاد عللٍ لها غير أنّه اتّسع فيه

[1] - عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ج1، ص307.

[2] - الفوائد والقواعد، ج1، ص13.

وبعبارة أخرى شملت تعليلاته ما سُمع عن العرب أو ما لم يقع منهم فيلجأ إلى فكره يبحث فيه لهم عن علل تُوافق ضوابط الكلام؛ وهذا ما فارق به سيبويه أستاذه الخليل من ناحية الكم فنراه يُكثر ويتوسّع في التعليل.

ولا يعلّل فقط لِما كثُر على ألسنتهم واتُّخذ أساسا في التقعيد، وإنّما يعلّل أيضاً لِما يخرج على تلك القواعد، فلا توجد ظاهرة لغوية ما إلاّ ولها وجه من التعليل، وهذه التعليلات تطالعنا في بداية الكتاب إلى نهايته فنراه حين يتحدث عن الظواهر الخاصة بالإعراب والبناء، يعلّل حقيقة تسمية ألقابهما فكان له كلام قيّم في تبيين علل تسمية ظواهر الرفع والنصب والجر والجزم في حالة الإعراب والضم والفتح والكسر والسكون في حالة البناء قائلا: "وإنّما سُمي الرفع رفعا لأنّه بالضم والضمة من الواو والواو من الشفتين وهي أرفع الفم وسُمي الجرّ جرّا؛ لأنّ الجرّة هي الكسرة والكسرة من الياء والياء من وسط الفم وشبه بجر الحبل وهو أصله وأمّا النصب فهو من الفتحة والفتحة من الألف والألف من أقصى الحلق؛ لأنّها نقيضة الرفع فأمّا الجزم فسمي جزما؛ لأنّ الجزم هو القطع وإبطال الحركة لأنّ الحركة زائدة على المتحرك"[1] واستعمل (لأنّ) فهي تفيد التعليل والتفسير، فألقاب الإعراب لديه تتمثل في؛ الرفع والنصب والجر والجزم وألقاب البناء تتمثل في: الضم والكسر والوقف والفتح، وهو تعليل نابع من الطبيعة الفيزيولوجية للفم والكيفيات الصوتية التي يصدرها سواء من أقصى الحلق أم من الوسط أو من الشفتين، وهو على هذا النحو يعلّل مراعيا الجانب اللّغوي الفيزيزلوجي الصوتي لدى الإنسان.

وعن العلّة الّتي أوجبت رفع المبتدأ والخبر قال: "وهذه العلّة هي الّتي يسميها النحويّون: **(الابتداء)** وهذا الابتداء إنّما هو مجموع وصفين، إذا اجتمعا كانا علّة أوجبت رفع المبتدأ فأحد الوصفين هو تعرية المبتدأ من العوامل، والوصف الثاني إسناد الخبر إليه، فإذا اجتمع هذان الوصفان سُمي مجموعهما ابتداء، وهذه علّة مستنبطة وليست عاملا مدركا من اللفظ"[2] فالابتداء جاء نتيجة شيئين، هما خلو المبتدأ من العوامل وإسناد الخبر إليه، وهو الرأي الّذي عليه البصريون فالعامل عندهم معنوي وهو الّذي يرفع المبتدأ، وعن علّة رفع المبتدأ اختلاف النحاة فيه، ورجّح الثمانيني الوجه الّذي يعتمد عليه كثير من الناس والقائل بأنّ "الابتداء رفع المبتدأ ثمّ اشتركا جميعا في رفع الخبر... لأنّ الخبر يفتقر إلى تقدّم الابتداء والمبتدأ، فإذا كان يفتقر إلى تقدمهما عليه فليس أحدهما بأن يرفعه أولى من الآخر، فإمّا أن يشتركا في رفعه أو يسقطا وقد ثبت رفعه فلا بدّ أن يكون مجموعهما قد رفعه"[3] وقال سيبويه في ارتفاع الخبر بالمبتدأ: "... فإنّ المبنى عليه يرتفع به

[1] – المرجع نفسه، ص61.

[2] – المرجع نفسه، ص159.

[3] – الفوائد والقواعد، ص159–160.

كما ارتفع هو بالابتداء"[1] فالثمانيني يميل إلى مذهب البصريين الّذين يعتبرون أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو العامل الّذي رفعه على عكس الكوفيين الّذين يرون أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ. فهذه العلة تندرج ضمن **العلل التعليمية**، وهي الّتي تبحث مثلا عن علّة رفع الكلمة أو نصبها أو جزمها فنقول: لم رفعت؟ (**زيد**) في قولك: (قام زيدٌ) ولم نصبت (**زيد**) في قولك: (إنّ زيداً قائمٌ) فنقول في الجملة الأولى؛ لأنّه فاعل اشتغل به فعله فرفعه، ونُصب في الجملة الثانية؛ لأنّه جاء بعد إنّ الّتي تنصب الاسم وترفع الخبر، ومثل هذا النوع من العلل يتوصّل به إلى تعلّم لغة العرب وبها يتمّ ضبط كلامهم.

فالعرب تكلمت في كلامهم بعللٍ دون معرفة سبب مجيء المعلول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، فجاء اللّغويّون ليبحثوا عن الأسرار الكامنة وراء هذه الظواهر اللّغويّة، فكان لكلّ باحث اجتهاده ورأيه الخاص في المسألة؛ لذلك عُرفت الخلافات النحويّة ومصدرها الأساس؛ العلّة النحويّة؛ حيث لوحِظ اختلاف ظاهر في نطق نفس الظواهر اللغوية سواء من الناحية الصوتية أو التركيبية أو حتّى الدلالية منها لبعض القبائل العربية، نحو: (ما) الحجازية والتميمية؛ ورُغم الاختلاف الموجود في القبيلتين في ما يخصّ إعمال (ما) فإنّ كلا اللّغتين صحيحة في عرف الاستعمال، فما دام اصطلاح يقتضي من قبيلة إعمال (ما) واصطلاح يذهب إلى عدم إعمالها، فهذا قانون كلامهم لعلّة رأوها أو جُبلوا عليها، أمّا الخليل فقد سُئل عن العلّة الّتي يعتلّ بها للظواهر النحوية، فقيل له "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عِلَله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لم عَللته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الّذي التمست، وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا مُحكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق اليقين أو بالبراهين الواضحة، والحجج الملائمة، فكلمّا وقف هذا الرجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة الّتي ذكرها هذا الّذي دخل الدّار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلاّ أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك فإن سنَح لغيري علّة لِمَا عَللْتُه من النحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها"[2] فقد عُرف عن الخليل كثرة استعماله للتعليل؛ فالعلّة والتعليل عنده مدار الأحكام النحويّة إلاّ أنّها مستقاة من كلام العرب، كما ذكرنا سابقا.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص127.

[2] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65-66.

ومن بعده ازداد البحث في العلّة وطرائق النظر فيها؛ بتأثّر النحاة بعلم الكلام والفقه وألّفوا كتبا فيها، فوضع قطرب **ت208هـ** كتاب (العلل في النحو) أمّا العلّة عند المبرد فاتّخذها سلاحا يَقهر به خصومه في المناقشة أو المناظرات. هكذا وقد تنافس النحاة في وضع المصنفات في العلل وأقسامها، فوضع أبو القاسم الزجاجي **ت337هـ** كتاب (الإيضاح في النحو) وألّف محمد بن علي العسكري المعروف بـ مبرمان **ت326هـ** كتاب (المجموع في علل النحو) ووضع أبو الحسن أحمد بن المهلّبي كتاب (شرح علل النحو).

وكان يستعمل عللا أخرى سمّاها النحاة **بالعلل القياسيّة**، فقاس إنّ وأخواتها على الفعل الماضي فقال: "إنّ وأخواتها شبّهوها بالفعل الماضي فقالوا: (إنّ زيدا لقائم) كما قالوا: ضرب زيدا رجل"[1] وهنا علّة قياسية فـ(إنّ) مشبّهة بالفعل من حيث إنّها تعمل على نصب الاسم ورفع الخبر، فهي الّتي توصل إلى حكم؛ بناءً على قياس شيء على شيء يُقال: لمن قال: في نصب **زيد** في المثال السابق. إنّ وأخواتها ضارعت الفعل الماضي فحُملت عليه، فأُعملت إعماله، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظا.

فالعلّة والمعلول إذن متلازمان؛ فالعلّة هي الّتي تُنتج المعلول فهي الّتي تؤثر فيه بالضرورة، إلاّ أنّها نشأت في بدايتها مع النحو العربي نشأة بسيطة وساذجة، ثمّ بدأ يطولها أو يشوبها أنواع التعقيد المتأثرة بعلم المنطق والكلام، وذلك مع نهاية القرن الثالث الهجري ويُقال إنّ عبد الله بن إسحاق الحضرمي **ت117هـ** أوّل من بعج النحو ومدّ القياس والعلل وقيل أبو عمرو بن العلاء **ت154هـ**[2] وعلى كلّ حال لا يهمنا إثبات أوليّة الاستعمال، فأوّليّة العلوم ليس بالأمر الثابت بقدر ما هو أقرب إلى الشك.

كما نلاحظ استخدامه **للعلل الجدلية النظرية**، مثال ذلك ما يعتلّ به في باب إنّ بعد الاعتلال القياسي السابق فيقال: من أي جهة شابهت إنّ وأخواتها الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهوها؟ وهي ما يُطلق عليها اسم العلل الثواني والثوالث* فقد استعمل في درسه النحوي العلل الجدلية ومنه في باب (المعرب والمبني) إذ قال: "**فإن قيل: لم اختاروا في أول هذا الفعل هذه الحروف**؟ قيل له: لأنّهم

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص29.

[2] – ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1.

* – قسم ابن مضاء القرطبي العلل على ثلاثة أقسام وهي علل أول وعلل ثوانٍ وعلل ثوالث، ولم يقبل من هذه العلل إلاّ العلل الأول "لأنّ العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه". ودعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث إذ يقول : "وممّا يجب أن يسقط من النّحو: العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) في قولنا: (قام زيدٌ) لم رفع ؟ فيقال: لأنّه فاعل وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب" ينظر، ابن مضاء الردّ على النحاة، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط1. بيروت: 2007، دار الكتب العلمية.

يفرقون بين المعاني بالحركات..."[1] ومنه أيضا: "**فإن قيل: فلم جُعل حرف الإعراب آخر الكلمة؟** قيل له: (عن هذا السؤال جوابان) أحدهما: أنّ حركة أول الحروف وثانيهما حركات بناء ...والجواب الثاني: أنّ حركة أول الكلمة حركة بناء فلم تجعل حرف إعراب لئلا يلتبس الإعراب بالبناء، والوسط إن كان حركاته بناء، فباختلافها يُفرّق بين الأبنية من فَعُل وفَعِل وفَعَل، فلو جُعل الإعراب فيها؛ لأدّى إلى اختلاط الأبنية فلم يُعرف البناء من الإعراب، فلمّا فاتهم أول الكلمة ووسطها جعلوا حرف الإعراب آخرها"[2] وقوله أيضا: "**فإن قيل: فالإعراب لم جُعل للاسم والفعل فقط؟** قيل له: الإعراب في أول الوضع لا يستحقه إلاّ الأسماء فقط، دون الأفعال والحروف، وإنّما استحقته الأسماء لتفرّق بين فاعلها ومفعولها، والفعل والحرف ليس فيهما فاعل ولا مفعول، فلم يحتاجا إلى الإعراب وقال بعض النحويين: لما كان الاسم يدلّ على معان مختلفة بصيغة واحدة احتاج إلى قرينة تفصل بين المعاني، وتلك القرينة هي الإعراب"[3] وغيرها من الإجابات الّتي توضّح علّة جعل الإعراب للاسم دون غيره.

وفي باب (إعراب الاسم الواحد) طرح أسئلة وأجوبة في الوقت نفسه، عن علّة دخول التنوين على الاسم، فالأول قوله: "إنّما دخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم، وهو الواحد النكرة، فالنكرة أخف الأسماء وأمكنها وهي الّتي تستحق التنوين والجرّ نحو: (رجل وفرس)"[4] ثمّ يطرح السؤال التالي: "فإن قال قائل: فإذا كانت النكرة هي الّتي تستحق الجرّ والتنوين فلِم دخل الجرّ والتنوين على المعارف نحو: (زيد، وجعفر ومحمد)؟"[5] ثمّ نراه يجيب عنه ويفيض بعدّة أجوبة، وبعد الأجوبة يصرّ على إضافة سؤال آخر هو قوله: "فإن قيل: إنّ سيبويه قال جعلوا دخول التنوين علامة لما يستخفون وحذفه علامة لما يستثقلون، فلمّا زال التنوين كان ينبغي أن يُقال: (مررت بأحمدَ هذا) فيحذفون التنوين؛ لأنّه لا ينصرف ويبقى الجرّ؟ قيل له عن هذا السؤال أجوبة..."[6] ومنه أيضا في باب (إعراب الاسم الواحد) اعتبر أنّ ليس في أسماء العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة، فلا يقال في جمع دلو (أدلوٌ) وإن كان أصله، بل يُقال: (أَدْلٍ) لكنّنا نلاحظ أنّه أتبعها بجملة من الأسئلة وهي كالآتي:

"- فإن قيل: فقد قالوا في لغة طيّ: [الوافر]

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص54.

[2] - المرجع نفسه، ص5.

[3] - المرجع نفسه، ص55.

[4] - المرجع نفسه، ص74.

[5] - المرجع نفسه، ص74.

[6] - المرجع نفسه، ص75.

وبئري ذُو حَفَرتُ وذو طَوَيتُ*

– فإن قيل: ولم امتنعت العرب من كون الواو قبلها ضمة في آخر الاسم؟

– فإن قيل: فقد قالوا في الفعل (يَغْزُو) وهذه (الواو) قبلها ضمّة؟"[1] ثمّ كان يُتبع السؤال بإجابة. وفي الحقيقة فإنّ مثل هذا النوع من العلل مدعاة إلى النفور من تعلّم النحو وجدل لا طائل منه.

ولعلّ كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي، الكتاب الأول الذّي وصلنا فقد جمع فيه العلل النحوية المعروفة في عصره، ثمّ تفاقم أمر العلّة والتعليل فأخذ النحاة بتطعيم نحوهم بالفلسفة وعلم الكلام؛ ذلك أنّ عددا من النحاة كانوا من المتكلمين باعتبار أنّ مسائل علم الكلام هي الأسبق للوجود في مجالس العلم والدرس؛ لذلك قال ابن جني في الخصائص "اعلم أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"[2] بمعنى أقربها في المتانة والدقّة إلى علل المتكلمين، فطرائق النحاة في التعليل أصبحت شبيهة بعلل المتكلمين أكثر منها بطرائق علوم اللّغة وأحكامها، حسب ما ذكره ابن جني آنفا، ذلك أنّ استنباط العلّة يُعدّ مظهرا من مظاهر الذّكاء والتفوّق الذهني؛ حيث بلغت العلّة في القرن الرابع ذروتها في البحث، حتّى أنّ النحاة الّذين جاؤوا من بعد لم يستطيعوا منافسة النحاة الأوائل في أصول الاستنباط، حيث ترعرع التعليل واستوى على سوقه على يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني سواء كانت عللاً تعليمية أو قياسية أو عللاً جدلية، إلاّ أنّ ابن جني لم يلزم غيره باتّباع علل الآخرين فكلّ من ظهر له اجتهاد آخر؛ فهو خليل نفسه، وأبو عمرو فكره وهذا الاتّجاه في التعليل ملمح من ملامح تطوّر الفكر العربي، وهذا لا يعني أنّ التعليل قد توقّف في القرن الرابع الهجري، بل استمرّ مع تلميذه الفذّ (عمر بن ثابت الثمانيني) الّذي صنّف (الفوائد والقواعد) وكان مرجعا مهما للنحاة في تلك الفترة وعلى رأسهم ابن يعيش الّذي يبدو جليا أنه رجع إليه، واعتمد على الكثير من آرائه في كتابه (شرح المفصل)[3] ثمّ صنّف ابن الأنباري **ت577هـ** كتاب ﴿أسرار العربية﴾ و﴿الإغراب في جدل الإعراب﴾ و﴿لمع الأدلة﴾ كما صنّف أبو البقاء العكبري **ت616هـ** كتاب ﴿اللّباب في علل البناء والإعراب﴾.

هذا، وقد تنوّعت العلّة النحويّة عند الثمانيني وتتمثّل في:

– **علّة استثقال:** والقصد من هذه العلّة تحصيل الخفة في الكلام في قوله: "(هذا قاضيكَ وداعيْ زيدٌ) والأصل: (قاضيُكَ، وداعيُ زيد) فأسقطوا الضمة استثقالا لها على هذه الياء"[4] إذ تعتبر من العلل التي راعتها العرب في كلامها، إذا أحست باستثقال حركة أو كلمة أو عبارة ما.

* – القائل هو: سنان بن فحل الطائي، وصدر البيت: فإنّ الماء ماءُ أبي وجدِّي.

[1] – الفوائد والقواعد، ص83-84.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص49.

[3] – ينظر، الفوائد والقواعد، (المقدمة)

[4] – الفوائد والقواعد، ص91.

– **علّة الضرورة الشعرية:** ومنه قوله في باب(المنقوص): "واعلم أنّ الحركة الّتي تُحذف من هـذا الاسم مقدرة منوية، يدلّك على ذلك أنّ الشاعر يجوز له أن يردّه إلى أصله فـي الضـرورة...قـال الشاعر*: [الطويل]

تَراهُ –وقَدْ مَاتَ الرُّمَاةُ– كَأَنَّهُ   أَمَامَ الكِلاَب مُصْغِيُ الخدِّ أَصْلَمُ "[1]

– **علّة الدلالة:** وتظهر في باب (ذكر إعراب الاسم المقصور) حيث قال: "أنّ الساكن الأول بحركته أو بحذفه يتوصل إلى الساكن الثاني؛ ولأنّ الألف إذا سقطت فقبله فتحة تدلّ عليها ولأنّ الألف لـم تدخل لمعنى في الاسم، فإن أسقطت اختل المعنى، ووجب إثبات التنوين لأمرين"[2] وهذا أحد الوجـه في إسقاط الألف الأولى من الاسم المقصور.

– **علّة عوض:** كقوله كذلك في باب (ذكر إعراب الاسم المقصور): "فإن وقفـت علـى المقصـور والمنقوص (المنصوب المنوّن) عوضت من تنوينه ألفا كما فعلت في الصـحيح فقلـت: (كَسَـرْتُ عصا) فقياسه أن تكون (ع ص ا ا) الألف الأولى هي حرف إعراب والثانية بدلا من التنوين"[3] وهي من العلل التي تطرّد في كلام العرب.

– **علة الأصل:** قال في باب (المقصور) : "فإن قيل: فما تصنعون أنتم على مـذهب سـيبويه فـي موضع النصب والألف عنده بدل من التنوين كيف يكون رويا؟

قيل له: نجعله على مذهب من لم يعوّض من التنوين في النصب تقول: (رأيـت زيـد) كمـا قـال الأعشى: [المتقارب]

وآخُذُ منْ كُلّ حَيّ عُصُمْ*

وإذا كان كذلك جاز أن تكون الألف رويا؛ لأنّها أصلية"[4]

– **علّة قياس:** قال في المقصور وتنوينه: "إذا كنتم قد عوّضتم من التنوين ألفا في النصـب للفتحـة قبله، وهي فتحة إعراب تزول وتنقل فأولى أن تعوّضوا في (المقصور) الفتحة بنـاء لا تـزول ولا تنتقل وهذا مذهب قويّ في القياس"[5]

– **علّة تسمية:** قال في باب (ذكر إعراب الاسم المقصور): "وإنّما سُميَ (مقصورا) لأنّه قصر عـن جميع الإعراب فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جرّ..."[1]

---

* – هو أبو خِراش.

[1] – الفوائد والقواعد، ص92.

[2] – المرجع نفسه، ص94.

[3] – المرجع نفسه، ص75.

* – وصدر البيت كالآتي: إلى المرْء قَيْس أُطيلُ السُّرى

[4] – الفوائد والقواعد، ص97.

[5] – الفوائد والقواعد، ص96.

- **علّة التشبيه:** قال في باب (الممدود والمهموز): "واعلم أنّ الياء والواو إنّما يكونان حرفي علّة إذا أشبهتا الألف، وإنّما يشبهان الألف إذا سكنت الواو وقبلها ضمّة وسكّنت الياء وقبلها كسرة؛ لأنّ الألف ساكنة وقبلها فتحة ولا يتغيّر أحوالها"[2]

- **علّة المخالفة:** ومنه أيضا في باب (الممدود والمهموز) قال: "فأمّا الياء والواو فإذا سكّن ما قبلهما **خالفتا** الألف؛ لأنّ الألف لا يسكّن ما قبلها فإذا سكّن ما قبل الياء والواو صحتا وتحملتا حركات الإعراب إلاّ أنّ الساكن الّذي قبلهما خالف الألف"[3]

- **علّة إضافة:** قال عن الأسماء الستة وبالضبط (ذات) ورسم تائها وتثنيتها وجمعها: "وتقول في التثنية إذا كان مرفوعا: (هاتان ذواتا مال) كما قال تعالى: ﴿ ذواتا افنان﴾ الآية: 48/ سورة الرحمن والأصل: (ذواتان) فسقطت النون من اللفظ والخط للإضافة"[4]

- **علّة التخفيف:** وهذه العلّة تتصل بأحد طبائع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم؛ حيث قال: "والفتحة في ياء المتكلم تحتمل أمرين: ... والثاني: أنّ حركة التقاء الساكنين توجب الكسر، والكسر في الياء مستثقل؛ لأنّه من جنسها والضمة فيها أثقل من الكسر، فعدل إلى الفتح لأنّه أخف الحركات"[5] فالخفة أمر مطلوب؛ إذ إنّ المتكلم يرغب في الخفّة ويتجنّب الثقل الكثير في الكلام.

- **علّة مجاورة:** وعن السبب في تسمية حروف إعراب الأسماء الستة إعرابا قال: "لأنّها تبيّن الإعراب وتنقلب عمّا ينقلب عنه الإعراب وتغيرها العوامل، كما تغيّر العوامل الإعراب وإنّما سميناها إعرابا مجازا، ولأنّ العرب قد تسمي المحلّ باسم الحال فيه كما تسمي الحال باسم المحل لمجاورة كلّ واحد منهما لصاحبه"[6]

- **علّة الاختصار:** قال في باب (التثنية): "وإنّما صاغوا التثنية في المتفقين هذه الصنيعة إيجازا واختصارا"[7] وهي من العلل الدائرة في كلام العرب، مفادها الاستغناء باللّفظ عن لفظ آخر طلبا للإيجاز.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 94.

[2] - المرجع نفسه، ص101.

[3] - المرجع نفسه، ص101.

[4] - المرجع نفسه، ص106.

[5] - المرجع نفسه، ص112.

[6] - المرجع نفسه، ص115.

[7] - الفوائد والقواعد، ص117.

- **علّة الفرق والتعديل:** وعن حركة نون المثنى قال: "... ومنهم من قال حرّكوها بكسر للفرق أمّا الفرق فليفرقوا بين حركتها وحركة نون جمع السلامة، وأمّا التعديل فلمّا كانت الألف غاية في الخفّة اختيرت معها حركة ثقيلة وهي الكسرة؛ لأنّ الثقيل مع الخفيف يعدله"[1]

- **علّة التباس:** وهي من أهم العلل التي راعتها العرب؛ لأن غرض المتكلم الإفهام وإزالة اللبس "فاللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله"[2] وقال الثمانيني عن لغات العرب في التثنية: "وغير القبائل الّتي ذكرناها من العرب وهم أفصح منهم قالوا التثنية معربة ولو ألزمناها طريقة واحدة لالتبس المعرب بالمبني فغيّروا ليكون فرقا بين المعرب والمبنيّ"[3] لذلك فالعرب يتوخّون هذه العلّة في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح.

- **علّة كثرة الاستعمال:** وهي علّة تتصل بطبائع العرب، ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير[4] فما غيّر لكثرة استعماله إنمّا تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنّه لا بدّ من استعماله فابتدئوا بتغييره، ولا بدّ من كثرة الاستعمال لتغييره[5] وقال الثمانيني عن تثنية المقصور: "فإن كان في الاسم الاسم لغتان، والواو والياء عوّلت على الأكثر، فقد قالوا: (رَحيتُ بالرحى) و(رحوْتُ بالرّحا) –إذا طحنت بها– والياء أكثر من الواو فينبغي أن تقول: (هاتان رَحَيَان) و(رأيتُ رَحَيَيْن) و(مررتً برحييْن)"[6] فعلّة تقديم الياء على الواو كثرة استعمالها.

- **علّة السماع:** قال في باب (الجمع): "واعلم أنّ المؤنث إذا وافق المذكّر في اسمه جاز أن يدخل معه في جمعه؛ لأنّا قد وجدنا العرب قد سمّت امرأة بجعفر، وأخرى بزيد"[7]

- **علّة وجوب:** وعن جمع السلامة التذكير في جمع المقصور قال: "فإن كان مقصورا وَجَبَ أن تقع واو الجمع بعد الألف، وتسقط الألف لالتقاء الساكنين، ويبقى قبلها فتحة تدلّ عليها وكذلك في النصب والجرّ تبقى قبل الياء فتحة تدلّ عليها تقول: المُعْطُون والمصطفون والمُوْمنون..."[8]

- **علّة كراهة:** وتتمثّل في تقبيح أمر من الأمور في العبارة أو الكلمة، فيفرون منها إلى ما يستحسن ويستحب[9] ؛ حيث تحدّث عن عدم إجازة أن يُجعل رفع الجمع بالألف فقال: "ورفع التثنية بالواو

---

[1] – المرجع نفسه، ص118.

[2] – ينظر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1.

[3] – الفوائد والقواعد، ص119.

[4] – ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج4.

[5] – ينظر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1.

[6] – الفوائد والقواعد، ص123.

[7] – المرجع نفسه، ص134.

[8] – الفوائد والقواعد، ص139.

[9] – ينظر، خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.

لأنّ التثنية أخفّ من الجمع والواو أثقل من الألف فينبغي أن تُجعل للجمع ما للتثنية، فلمّا أمكن الفصل في الواو بين رفع الاثنين ورفع الجمع وأمكن الفصل بين التثنية والجمع في الياء، وأتبع نصب التثنية بجرّها في ياء مفتوح ما قبلها واتبع نصب الجمع بجرّه في ياء مكسور ما قبلها إلاّ أنّهم كرهوا أن تسقط الألف، فلّما كرهوا ذلك جعلوا الألف للتثنية؛ لأنّ التثنية أكثر استعمالا من الجمع..."[1] فهذه العلّة كثيرة في الفوائد والقواعد جاءت لتفسّر استعمال أو ترك العرب لتركيب أو كلمة أو حرف أو حركة.

- **علّة النظير**: وهذه العلّة من قبيل حمل الشيء على الشيء، وهي كثيرة الورود في كلام العرب بحملهم الشيء على نظيره، أو على نقيضه، نحو حمل: "رضيت ضدّ سخطت فعدّي رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يُحمل على نظيره"[2] وقال الثمانيني عن ما آخره همزة التأنيث في باب(جمع سلامة التأنيث) قولهم: سوداوات بيضاوات وحمراوات...: "لأنّ هذا كان يُجمع بالتكسير لمّا كان صفة، وكذلك كان يُجمع مذكّره نحو: أحمر وأصفر، فلمّا نقلته إلى الأسماء جمعت كلّ واحد منهما جمع نظيره فجمعت المذكر جمع المذكر، وجمعت المؤنث جمع المؤنث..."[3] فعلّة النظير تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب لمناظرته له في أمر من الأمور.

-**علّة عدم الاستعمال**: قال حول الآراء في جمع السلامة التأنيث: "وأجمع المتأخرون على أنّ (الألف والتاء) يُفيدان الجمع والتأنيث من غير تفصيل، والّذي يدلّ على أنّهما تفيدان التأنيث مع الجمع إسقاط التاء الّتي كانت في الواحد لمّا قلت: (مُسْلمات وقائمات) لأنّه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحد"[4] وهي تتّصل كذلك بكلام العرب.

- **علّة اختصاص**: وعن جمع ما لا يُعقل (بالواو والنون) في باب(جمع سلامة التأنيث) قال: "واعلم أنّ الجمع على ثلاثة أضرب: جمع خاص وجمع متوسط وجمع عام فأخصّ الجموع هو الّذي يكون في الرفع بالواو والنون وفي الجرّ والنصب بالياء والنون؛ لأنّ هذا الجمع يختص بالمذكرين ممن يعقل ويعلم"[5]

- **علّة الحمل على المعنى**: هو حمل الكلام على معنى ما في غيره، فقال عن سبب تسمية الفعل المضارع مضارعا: "لأنّه ضارع الأسماء أي شابه معناها"[6] وعلى هذا يجب مراعاة ترتيب ما في تراكيب الكلام للحفاظ على صحة المعنى واستقامته.

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص143.

[2] - جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص237.

[3] - الفوائد والقواعد، ص146.

[4] - المرجع نفسه، ص147.

[5] - المرجع نفسه، ص151.

[6] - الفوائد والقواعد، ص157.

- **علّة فائدة:** قال في باب (خبر المبتدأ): "والمبتدأ وخبره إذا كان هو المبتدأ يجوز أن يكونا معرفتين، ويجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، ولا يجوز أن يكونا نكرتين في الإثبات لأنّه لا يحدث بهما فائدة"[1]

- **علّة التركيب:** نحو قوله: "...لأنّ هذا مشتق من الفعل وكما أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل يكون بعده إمّا مظهرا أو مضمرا"[2]

- **علّة الموقع:** وقال عن المبتدأ والخبر وأقسامهما: "واعلم أنّ هذه الجمل والظروف وحروف الجرّ موضعها رفع؛ لأنّها وقعت موقع المفرد المرفوع، والّذي يُوجب رفعها هو الّذي أوجب للمفرد الرفع"[3]

- **علّة التّضاد:** نحو قوله: "وإذا قلت: (عمروٌ قائمٌ، والزيدان قائمان) لم يجز أن يحذف أحد الخبرين؛ لأنّ الواحد لا يدلّ على التثنية، والتثنية لا تدلّ على الواحد"[4]

- **علّة توهم:** وذلك في قوله: "فأمّا قول الفرزدق: **[الطويل]**

ولكنْ دِيَافِيٌّ أبُوهُ وأُمّــُهُ   بِحَوْرَانَ يَعْصُرْنَ السَّلِيطُ أَقَارِبُهْ

هذا البيت للفرزدق يهجو به جريرا، وإنّما قال: (يَعْصرْنَ السّليط أقاربُه) وكان ينبغي أن يقول: (يَعصر السّليط أقاربُهْ)"[5]

- **علّة اتّساع ومجاز:** قال في باب(ما لم يسم فاعله): "واعلم أنّ المفعول الثاني إذا لم يصح منه الفعل الّذي يصحّ في الأول جاز أن ترفعه توسعًا ومجازًا ليقوم مقام الفاعل وتنصب الأول فتقول: (أُعطي درهمٌ زيدًا) و(كُسِيَ الثوبُ عمرًا) و(يُعطَى درهمٌ زيدًا) ويُكْسَى الثوبُ عمرًا) و(أُعْطِيني درهمٌ، وكُسِيني ثوبٌ) لأنّ (الثوب والدرهم) معلوم أنّهما مأخوذان رُفِعا أو نُصبا، فاللّبس قد زال من الكلام فلأجل هذا جاز التوسّع وحسُنَ"[6] وهي من العلل الّتي تطرّد على كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم.

- **علّة الجواز:** وتظهر في قوله في باب(المشبه بالفاعل باللفظ): "وتقول: (ليس زيد قائمًا ولا جالسًا أخوه) وإن شئت عطفت (جالسًا) على (قائم) ورفعت الأخ بجالس وتكون قد أخبرت عن

---

[1] – المرجع نفسه، ص161.

[2] – المرجع نفسه، ص162.

[3] – المرجع نفسه، ص166.

[4] – المرجع نفسه، ص174.

[5] – المرجع نفسه، ص185.

[6] – المرجع نفسه، ص197.

الأول بخبرين، بفعل لنفسه وفعل لسببه وقد يجوز أن تعطف (الأخ) على (زيــد) فيكــون مرتفعًــا بـــ(ليس) وتعطف الجرّ على الخبر؛ لأنّ (ليس) يجوز أن يتقدّم فيها الخبر"[1]

– **علّة الحاجة:** نحو قوله في باب(إنّ وأخواتها): "ولو قلت: (إنّ زيدًا الظريفُ) لجعلت (الظريــف) خبرًا؛ لأنّ هذه الحروف إلى الخبر أحوجُ منها إلى الصفة"[2]

– **علّة توكيد:** وعن علّة دخول لام التوكيد على خبر (ما) المتأخر قال: "والسبب في تقديم اللام على (إنّ) أنّ اللام تؤكّد ولا تعمل، وإنّ تؤكّد وتعمل فينبغي أن تكون اللام ملاصقة لما تعمل فيه"[3]

ويبدو أنّ هذه أبرز التسميات الّتي وردت في الكتاب، إذا نلاحظ أنّ الثمانيني لا يمرّ بمســألة إلاّ ونجده يعلّل لها، إذ يجعل من العلّة مسوغا للحكم النحوي وتابعا لها "فظاهرة التّعليــل فــي اللّغــة العربية، من أبرز الظواهر الّتي لا يمكن تجاهلها والاستغناء عنها، ولا يُمكن دراسة البحث اللّغــوي العربي وفهمه إلاّ من خلالها"[4] إذ يقول اسعد خلف عبد جابر العوادي: "ما العلّة إلا تــذييل الحكــم النحوي، بما يوضحه ويفسره أو يقويه ويعززه وبذلك يكون للعلة النحوية فائدة جمة للنحو العربــي إذ أنّها تستنبط أحكاما ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحــاة فهــي لا تتــاقض القواعد النحوية وهي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي فهي تابعة له"[5] وأضاف أحد الباحثين أنّ أهمّ أهمّ الأسباب الّتي تدعو للتعليل ما يلي:

1- شرح حكم نحوي.

2- بيان عامل.

3- ترجيح عامل على عامل.

4- بيان رتبة.

5- التعليم.

6- ترسيخ الأحكام النحوية وتقريرها.

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص215.

[2] – المرجع نفسه، ص232.

[3] – المرجع نفسه، ص232.

[4] – حسن ياسين عباس (العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج 316 هــ) بحث ماجستير. جامعة بغداد: 2003، ص214.

[5] – أسعد خلف عبد جابر العوادي (العلل النحوية في كتاب سيبويه) بحث ماجستير. جامعة بابل: 2003، ص215.

7- إبراز مقدرته العلمية ونزعته العقلية."[1] وهي الأسباب الّتي دعت الثمانيني إلى الإكثار من التعليل، سواء كانت عللاً تعليمية أو قياسية أو جدلية؛ علما أنّ الفترة الّتي شهدها، والتي تمتدّ عند نهاية القرن الرابع الهجري إلى بداية القرن الخامس الهجري تميّزت بكثرة التآليف في العلل النحويّة.

هذا وكان يورد أوجهاً إعرابية متباينة للحكم على المسألة الواحدة، على غرار منهج النحاة المتأخرين، وفيما يلي نموذج لإحدى المسائل النحوية المختلف فيها عند النحاة، ففي الشاهد القرآني الآتي: قوله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخٌ﴾ الآية: 72، سورة هود. فقد علّلها من عدّة وجوه فقال: "فأمّا من قرأ (شيخٌ) فرفعه من أربعة أوجه:

أحدهما: أن يكون الكلام جملتين كأنّه لما قال: (هذا بعلي) تمّ الكلام ثمّ قدّر سائلا سأله فقال: ما هو قال: (شيخٌ) أي؛ هو شيخٌ فـ (شيخ) خبر لمبتدأ محذوف.

والوجه الثاني: أن يكون (هذا) مبتدأ، و(بعلي) خبر، و(شيخ) بدل من (بعلي) فكأنّه قال: بَعلي سيخٌ.

والوجه الثالث: أن يكون (هذا) مبتدأ، و(بعلي) بدل منه، و(شيخ) خبر بَعلي، كأنّه قال: بَعلي شيخ.

والوجه الرابع: أن يكون (هذا) مبتدأ، و(بعلي) خبر له، و(شيخ) خبر ثان؛ لأنّ المبتدأ يُخبر عنه بأخبار مختلفة كما قال الشاعر: [**الرجز**]

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي"[2]

ومثل هذه الوجوه من التعاليل كثيرة في الكتاب، ومن ناحية أخرى نلاحظ توظيف بعض الألفاظ والعبارات الّتي تشتمل التأثر بأساليب المناطقة كقولهم: أخص، أعم...الخ نحو قوله: "(زيدٌ أفضل الناس) لأنّه بعضٌ لهم، وتقول: (حمارك أفرَهُ الحمير)؛ لأنّه بعض الحمير، ولا تقل: (زيدٌ أعلمُ الحمير) لأنّه ليس من جنسها، ولا يُقال: (حمارك أفضل النّاس) لأنّه ليس من جنسهم"[3] ومنه في باب (الكلمة والكلام) قوله: "واعلم أنّ كلّ كلام قولٌ وليس كلّ قول كلاما"[4] وهو من باب استغراق الشيء على شيء آخر، أو امتناع استغراقه؛ لأنّه ليس من نفس الجنس.

واستخدم لفظة (أعم) في قوله: "وظرف المكان **أعم** من ظرف الزمان؛ لأنّه مشترك يصلح أن يكون خبرا عن الجُثّة وعن الحدث*"[5] ومنه في باب (كان وأخواتها) قال: "وأيضا فإنّ ما بعد (إلاّ) **أخصّ**

---

[1] – علي سعيد جاسم الخيكاني (العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية) بحث *ماجستير. جامعة بابل: 2004* ص195-196-197-198-199. (بتصرف)

[2] – الفوائد والقواعد، ص302.

[3] – المرجع نفسه، ص260.

[4] – المرجع نفسه، ص5.

* – الجثة هو الجسم، والحدث هو المصدر.

[5] – الفوائد والقواعد، ص166.

ممّا قبلها وما قبلها **أعمّ** فينبغي أنّ الأخص الاسم والأعم الخبر"[1] وقوله كذلك: "و**الجنس** يكون تحته **أنواع**، وتحت النوع يكون أشخاص قولنا: (حيوان) **جنس**، ومن أنواعه الإنسان والفرس والحمار و(الإنسان) **نوع**؛ لأنّ تحته الرجل والمرأة والصبيّ"[2] ومنه أيضا في باب (لا) في النفي قال: "ولما كانت (من) إنّما دخلت في السؤال **لاستغراق الجنس** وجب أن تكون (لا) نافية للجنس الذي استغرقته (من)"[3] وفي الحقيقة فإنّ توظيفه مثل هذه الألفاظ قليلة جدا في الكتاب، ولا نكاد نحسّ بها فهي متناثرة في بعض الأبواب، ويبدو أنّه لم يتّخذ منها متكأ لتحليل المسائل النحوية كلّها بل استعان بها في بعض الأحيان لا غير، وعليه نقول: إنّ صاحب الكتاب تأثر بعض الشيء بألفاظ المناطقة من حيث الشبه بمنهجهم النحوي الّذي يتميّز بـ:

1- إتّباع أساليب الحوار والجدل والحجاج؛
2- الاهتمام بأوجه الخلاف في الآراء؛
3- التعليل؛
4- ورود الألفاظ المنطقية؛ نحو: الأخص، والأعم، الكل، والجزء، الجوهر، الجنس؛
5- العناية بالحدود.

فنجد هذه المظاهر الخمسة في الكتاب، غير أنّه سلك في بعضها طريقا يطغى فيه منهج ما تعارف عليه النحاة الأوائل، فكثرة التعاليل والأقيسة والجدل قريبة إلى منطق اللغة وما تعارف عليه العرب، أمّا عن العناية بالحدود فقد كان يلجأ إلى حدّ بعض المصطلحات النحوية، كالكلام والاسم والفعل والإعراب والبناء والتمييز والحال والمفعول له والمفعول فيه والمفعول المطلق والمبتدأ والإضافة ... وغيرها[4] مدركا أنّ الكثير من طالبي علم النحو في تلك الفترة لم يستوعبوا بعد قصد الأوائل منها، الّذين حلّلوا وعلّلوا على ما فهمت عقولهم وارتضته، لكنّ الثمانيني لم يغفل عن هذا بل أراد من حدّها تصحيح بعض المفاهيم النحوية الخاطئة، وإزالة اللّثام عن ما يعتورها من الغموض وردّها إلى المفهوم الحقيقي الّذي رسمه النحاة الأوائل رحمهم الله، وهو في هذا يبغي إيصال المادة النحوية الأصلية للمتعلم بأقرب الوسائل، وهي التعريف بالمصطلح أولا، ثمّ الدخول في الموضوع ولا سبيل لدخوله؛ إذ لم يتبيّن المصطلح النحوي والمقصود به في ذهن القارئ أو المتعلم.

[1] - الفوائد والقواعد، ص213.
[2] - المرجع نفسه، ص258.
[3] - المرجع نفسه، ص244.
[4] - المرجع نفسه، ص4-16-57-158-299-304-310-351.

المبحث الخامس: التصور النحوي لبعض المصطلحات النحوية عند الثمانيني:

1- التقسيم الثلاثي للكلم: استعمل النحاة الأوائل (الكلم) بمعنى مشابه لمعناه اللغوي قال سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[1] فلم يقل الكلام للفرق القائم بينهما، وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف، فجاء بصيغة الجمع وهي الكلم[2]؛ فالكلم ما دلّ على ثلاث كلمات متكوّنة من الاسم والفعل والحرف نحو: إن قام زيد فهذا لا يسمى كلاما لأنّه لا يحسن السكوت عليه، فإن وصلته بقولك: (قمت)، سمي كلاما لحسن السكوت عليه، أمّا ابن يعيش (**ت 643 هـ**) فقال: "وأما الكلم فجماعة (كلمةٍ) ... فهو يقع على ما كان جمعًا، مفيدًا كان أو غير مفيد فإذا قلت: (قام زيدٌ)... فهو كلامٌ، لحصول الفائدة منه. ولا يُقال له: كَلِمُ لأنّه ليس بجمعٍ إذ كان من جزأين وأقلُّ الجمع ثلاثةٌ. ولو قلت: (إن زيدًا قائمٌ)... كان كلامًا من جهة إفادته وتسمَّى كلِمًا؛ لأنّه جمعٌ"[3] فالكلم إذن؛ ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، أفاد أم لم يفد.

والكلمة عند الثمانيني تُوافق تصوّر النحاة الأوائل حيث يقول فيها: "والكلمة في مدارس النحويين تكون عبارة عن (اسم) فقط، أو فعل فقط، أو (حرف) فقط، وتُجمع (الكلمة) على الكلِم والكلمات"[4] ويُؤكد في موضع آخر أنّ الكلام يُطلق على المفيد فقط "فإذا قلت: (قد قام زيد) فهذا يُقال له: (كَلِمٌ وكلمات) لأنّه اسم وفعل وحرف وهذا جمع، ويُقال له: (كلام) لأنّه مفيد"[5] وهذا يُوافق ما أورده سيبويه في الكتاب عندما عرّف الكلم بأنّه "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[6] وليس هذا فحسب، بل نجده يستشهد ويثبت رأيه بكلام سيبويه فاستدلّ على أنّ الكلام يدلّ على المفيد، قوله: "والّذي يدلّ على أنّ الكلام في العرف يتناول (المفيد) قول سيبويه: إنّ (قلت) وقعت في كلام العرب ليحكى بها ما كان كلاما لا قولا تقول: قلت: زيدٌ منطلقٌ"[7] وإن دلّ هذا على على شيء فإنّما يدلّ على التأثّر الملحوظ بهذا النحوي الفذّ وغزارة الاستشهاد به في الكتاب.

---

[1] - الكتاب، سيبويه، ج1، ص12.

[2] - ينظر، الخصائص، ابن جني، ج1.

[3] - ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص75.

[4] - الفوائد والقواعد، ص3.

[5] - المرجع نفسه، ص5.

[6] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[7] - الفوائد والقواعد، ص4.

ونحن نتناول حدّ الكلم لاحظنا أنّ المؤلّف رسم لنفسه منهجا بعيدا عن منهج المناطقة في حدّ صورة الكلم، أو ما يتركّب منه الكلام العربي، من حيث اقتصاره على ثلاثة أقسام هي: الاسم والفعل والحرف، ولم يوظّف مصطلح الرباط كما فعل النحاة المتأخرون المتأثرون بالنحو الأرسطي، فقد أطلق عليه (الحرف)* وهو المصطلح الّذي أطلقه البصريون، "فأصالة المصطلح النحوي لدى اللّسانيين العرب القدماء عمل مستنبط من العربية نفسها، ولا تأثير فيه من أي آثار علمية أجنبية"[1] فالتقسيم العربي للكلام تقسيم أصيل، فهو بعيدٌ عن التقسيم الأرسطو طاليسي ولو وقفنا على مستويات الخطاب في اللغات الأخرى للحظنا "أنّ كلامهم كلّه من اسم وفعل وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه"[2] إذ من الممكن أن يعبّر بهذه الثلاثة عن أيّ نوع من المعاني الّتي تخطر على البال.

وقد أنكر أن يكون للكلم قسم آخر غير هذه الأقسام؛ لأنّ هذه التقسيمات تستطيع التعبير عن أيِّ نوعٍ من الخطاب فهي جامعة لمعاني الكلام؛ حيث يقول: "إنّه لا يجوز في الوهم ولا يخطر في القلب معنى، إلاّ ويمكن أن يعبّر عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلمّا بان لنا هذا ووضح، قطعنا على أن ليس ههنا قسم رابع... والجواب الثاني: أنّ كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة له معنى يخصّه، لا يقوم قسم آخر مقامه فيه، فلو كان ههنا قسم رابع؛ لكان له معنى يخصّه، وكان لا يمكن أن يعبّر

---

* – لقد كان للثمانيني رأي في سبب تسمية الحرف حرفا؛ بحيث جاء في الرتبة الثالثة بعد الاسم والفعل فقال بعد الكلام عن سبب مجيء الاسم في الرتبة الأولى والفعل في الرتبة الثانية "... والثالث هو الحرف وإنّما أُخّر؛ لأنّه جاء لمعنى في الاسم والفعل تقول: (رجل) ثمّ تقول: (الرجل) فالحرف قد جاء في الاسم وهو التعريف، وتقول: (ضرب) فهذا على وجود الضرب في زمان ماض، فإذا قلت: (يضرب) دلّ على وجود ضرب في زمان مستقبل فهو مفتقر إلى تقدمها، فلمّا صار فرعا عليهما تأخّر، وإنّما لقّب (حرفا) لأنّه أُخّر وآخر كلّ شيء حرف، وإن كانوا يسمّون الاسم في بعض المواضع حرفا فهو مجاز وليس بحقيقة" ينظر، الفوائد والقواعد، ص11. وهو تعليل مبني على مبدأ الأصل والفرع سواء في تقسيم الكلام أو وضع الألقاب. إذن فالحرف سمي حرفا؛ لأنّه أُخّر عن الاسم والفعل، فهما أصلان بالنسبة للحرف، وكما أنّ الفعل فرع على الاسم، فكذلك الحرف فرع على الاسم والفعل. هذا وقد اختلف النحويون في علّة تسمية الحرف حرفا وممّا قالوه: : سمي بذلك؛ لأنه طرف في الكلام وفضلة... وقيل: لأنه يأتي على وجه واحد. والحرف، في اللغة، هو الوجه الواحد ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ**﴾ الآية: 11/ سورة: الحج. والظاهر أنّه إنّما سمي حرفاً؛ لأنّه طرف في الكلام، كما تقدم وأما قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ فهو راجع إلى هذا المعنى. ينظر، الحسن بن قَاسِم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1. بيروت: 1992، دار الكتب العلمية ص23–24–25. ويمكن القول إنّ الثمانيني كان أكثر دقّة وشمولية وعلمية؛ في ذهابه إلى أنّ الحرف أخرّ لمعنى في الاسم والفعل، وليس مجرد أنّه طرف في الكلام، فإنّ اللام إذا أضيفت إلى الاسم أفادت التعريف وياء المضارعة إذا أضيفت إلى الفعل الماضي أفادت المستقبل وهكذا...

[1] – عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، ط2. الجزائر: 2007، ديوان المطبوعات الجامعية، ص6.

[2] – الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص45.

عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلمّا لم يجز هذا قطعنا على أنّه ليس ههنا قسم رابع"[1] وهــو الــرأي الّذي ذهب إليه أبو البقاء العكبري في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) حيث قال إنّ: "هــذه الأقسام تعبِّر عن كلّ معنى يخطر في النفس ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنـــى لا يمكن التعبير عنه"[2] فهو ينفي أن يكون ثمّة قسم آخر غير هذه الثلاثة.

2- حدّ الاسم: إنّ المؤلّف سار على نهج من سبقوه في تحديد الاسم، فنجده يأخذ بإجماع النحاة وهذا في قوله: "و(الاسم) إنّما هو عبارة عن المسمى هذا مذهب النحويين... فكلّ ما عبّرت به عــن قديم أو مُحدَث فهو اسم. وكلّ ما عبّرت به عن ملموس أو مشموم أو مذوق فهو اسم، والزمان وكلّ ما يعبّر به عنه فهو اسم، والمكان وكلّ ما يعبّر به عنه فهو اسم، والجهات وما يعبّر عنها فهو اســم وكلّ ما صحّ فيه التعريف والتنكير فهو اسم، كقولهم: صه، ومه، وصهٍ، ومهٍ فإذا أثبتوا التنوين كان نكرة، وإذا حذفوه كان معرفة، ويدلّ على كون هذه الأصوات أسماءً صحة تعريفها مرّة وتنكيرهــا أخرى"[3] وهنا إشارة إلى المعاني المتعدّدة الّتي يتضمّنها الاسم، ثمّ إنّه يخصّص مبحثا تكلّم فيه عــن قيود التعريف بالاسم والشروط الواجب مراعاتها في وضع الحدود، يقول في خاتمة حديثه عن قيود تعريف الاسم: "فينبغي أن يُراعى في الحدّ الأوضاع لا ما يقتضيه ولا ما يُشتق منه"[4] وهي فائــدة جليلة في وضع الحدود، بمراعاة الأصول اللغوية الأولى للاسم؛ أي بناء الحدود على مـــا تعــارف عليه العرب.

فكما لاحظنا فإنّ التعريف السابق للاسم جاء وافيا كافيا، استعرض فيه كلّ الأشياء الّتي تمثّــل الاسم؛ فهو بعيد عن تعريف النحاة المتأخرين الّذين غالوا كثيرا في حدّ الاسم ممّا أبعده عن أوضاع النحو الطبيعية، فقالوا فيه: "الاسم صوت موضوع دال باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهــم، وإنّما هو من كلام المنطقيين ومذهبهم؛ لأنّ غرضهم غيــر غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النّحو غير صحيح، لأنّه يلزم منه أن يكــون كثير من الحروف أسماء؛ لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحــو: إن ولكن وما أشبه ذلك"[5] أمّا الزمخشري فيحدّ الاسم قائلا: "الاسم ما دلّ على معنى في نفســه دلالــة مجردة عن الاقتران"[6] وممّا لا يدعو للشكّ أنّ هذه الحدود متأثّرة بالمناطقة وطرائقهم في صــياغتها

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص50.

[2] - أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص43.

[3] - الفوائد والقواعد، (باب الاسم وعلاقته بالمسمى) ص11.

[4] - ينظر، المرجع نفسه (الاسم، قيود تعريفه).

[5] - الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص48.

[6] - الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، شرح: محمد بدر الدين النعسانس الحلبي، تقديم وتبويب: علـــي بــو ملحم، بيروت: 2003، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، ص23.

وهو لا نظير له لا عند الثمانيني ولا عند الخليل وسيبويه الّذي اكتفى بالأمثلة لتحديد صورة الاسم فقال: "فالاسم: رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ"[1] وأضاف قائلا: "فالأسماء المُحدَث عنها، والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدَث به عن الأسماء وهو الذّهاب والجلوس والضرّب، وليست الأمثلة بالأحداث، ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء"[2] في قولنا: ضرب زيد ويضرب عمرو.

3- الجملة: لقد قيل الكثير عن الجملة من المنظور النحوي وكذا اللّساني، ويبدو أنّ سيبويه أوّل[*] من وظّف هذا المصطلح في صيغة الجمع فقال: (الجمل) والّذي كان يريد منها الحديث عن معنى الاستقامة والاستحالة في الكلام، وتبعه المبرد الّذي وظّف مصطلح الجملة في كتابه (المقتضب) إذ قال:"وإنّما كان الفاعل رفعا؛ لأنّه هو والفعل **(جملة)** يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة"[3] ثمّ يجيء الرماني **ت384هـ** ويعرفها على هذا النحو: "الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة"[4] وهو تعريف يحمل في طيّاته مضمون الكلام، إلاّ أنّ صياغة حدّه كما يبدو متأثّرة متأثّرة بالحدود المنطقية المأثورة عن المناطقة، وما يُلاحظ فإنّ الجملة في القرن الثالث الهجري اُستعملت بمعنى اصطلاحي مُرادف للكلام، أمّا ابن جني فيَعدل بين الكلام والجملة إذ يقول: "أمّا الكلام؛ فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الّذي يسميه النحويون: الجمل"[5] ويقصد بالمستقل "ما "ما كان من الألفاظ قائما برأسه، غير محتاج (في الدلالة على معناه) إلى متمم له"[6] واستعملها بهذا المعنى جمعٌ من النحاة كالزمخشري الّذي قال في كتابه المفصل في صنعة الإعراب: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك...أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد... وتُسمى الجملة"[7] وكذلك الجرجاني **(ت471هـ)** **(ت471هـ)** وأبي البقاء العكبري **(ت616 هـ)**، وابن يعيش. وأيضا نجد الثمانيني يستعملها قاصدا منها الكلام المستقل بنفسه إذ يوظفها توظيفا دقيقا، مميّزا بينه وبين المفرد، فالجملة عنده "عبارة عن كلّ كلام مستقلّ بنفسه ويستغنى عن غيره وأقلّ ما تكون على جزأين، وهي ثلاثة أقسام: فعلٌ

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص34.

[*] – يرى صالح بلعيد أنّ سيبويه أوّل من وظّف مصطلح (الجملة) على شكل صيغة جمع وذلك في قوله: "وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يُحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره؛ لأنّ هذا موضع **جمل**" ينظر، صالح بلعيد، نظرية النظم.

[3] – المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت، عالم الكتب، ج1، ص8.

[4] – الرماني، الحدود في النحو، تحقيق: مصطفى جواد ويوسف مسكوني، ص39.

[5] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

[6] – المرجع نفسه، ج1، ص21.

[7] – الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص23.

وفاعلٌ، ومبتدأ وخبر وشرط وجوابه، فمثال الفعل والفاعل: (قام زيدٌ)، ومثال المبتدأ وخبره: (عَمرو خارج) ومثال الشرط وجوابه: إن تكرم زيدا يُحسن إليك"[1] فهو على غرار ابن جني في تعريف الجملة الّتي تمثل كلّ كلام شرط أن يكون مستقلاً بذاته* حيث وضّح بشكل لافت للانتباه أقسام الجملة وأقلّ ما تتكون منها، وأضاف أنّ الجملة هي الّتي تستغني عن غيرها؛ أي غير مفتقرة بنفسها؛ حيث أورد في موضوع (المفرد والجملة) الجمل الّتي تتألّف من الاسم والفعل والحرف، وما يُفيد منها وما لا يُفيد** فقال: "و(الجملة) عبارة عن ما كان من جزأين فصاعدا والجملة على ضربين: جملة مفيدة وجملة غير مفيدة والجملة الّتي يمكن تأليفها من المفردات الثلاثة إذا ألفناها جزأين جزأين ستّ جمل اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف، واسم وحرف، وفعل وحرف، وفعل واسم فـ (الاسم والاسم): زيدٌ قائمٌ، و(الفعل والفعل): قامَ قعدَ و(الحرف والحرف): هل بل، و(الحرف والاسم): زيدٌ في و(الحرف والفعل): قام قد و(الفعل والاسم): قامَ زيدٌ، وذهبَ عمرو وهذه الجمل الستّ على ثلاثة أقسام: قسم يُفيد في كلّ موضع إلاّ أن يدخل عليه حرف فيعقده بجملة أخرى، فحينئذ لا يُفيد إلاّ بانضمام الجملتين واجتماعهما، وقسم يُفيد في موضع مخصوص، ولا يُفيد في ما عداه، وقسم لا يُفيد على كلّ وجه في الاستعمال"[2] حيث بيّن أقسام الجملة المفيدة وغير المفيدة ومكوّناتها، ومتى يستقيم الكلام ويكون مفيدا واستحالته من ناحية أخرى وبالتالي يكون غير مفيد.

فأمّا القسم الّذي يُفيد في كلّ موضع فهو قسمان؛ (الاسم مع الاسم) و(الفعل مع الاسم) "فهذا يُفيد إلاّ أن يدخل عليه حرف الشرط، فإن دخل عليه حرف الشرط صار كالمفرد تقول: إن قام زيدٌ جلسَ عمرو... لأنّ حرف الشرط لمّا دخل على الجملة أخرجها من أن تكون مستقلة، وأفقرها إلى أخرى"[3] فجملة: (إن قام زيدٌ) جملة ناقصة* مفتقرة إلى جملة أخرى هي جواب الشرط (جلسَ عمرو)، وهنا إشارة إلى مفهومي الاستقامة والاستحالة** كما بيّن طرفي الجملة بما فيها المسند

---

[1] – الفوائد والقواعد، ص163.

* – وللدلالة على أنّ الجملة هي الكلام المستقل بنفسه أنّ الثمانيني في موضع من الكتاب يُعرّف الكلام قائلا: "الكلام هو عبارة –عند النحويين– عن الجمل المستقلّة بأنفسها المركبة من المبتدأ والخبر والفاعل والفعل" ما يعني أنّ الجملة هي الكلام والكلام هو الجملة. الفوائد والقواعد ص831.

** – يبدو لي أنّ الثمانيني كان الرائد إلى تقسيم الجملة بتلك الكيفية وإبرازه للجمل المفيدة من الجمل غير المفيدة، ثمّ سار على هذا التقسيم من تلاه من النحاة أمثال: ابن يعيش.

[2] – الفوائد والقواعد، ص47-48.

[3] – المرجع نفسه، ص48.

* – ولا تعدّ كلاما يحسن السكوت عليها؛ لأنّ الشرط يتكوّن من تركيبين يعملان كتركيب واحد. ينظر، صالح بلعيد نظرية النظم.

** – نقصد بالمفهوم؛ السلامة من حيث اللفظ والمعنى، أو توخي الاستعمال الحقيقي للكلام، وقد ميّز سيبويه بين الكلام المستقيم والحسن والمحال والقبيح، حيث قال: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح وما

والمسند إليه والإسناد؛ فالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر هما المسند والمسند إليه في الجملة؛ والفعل والاسم هما طرفا العملية الإسنادية والإخبارية والإسناد هو "ذلك الربط المعنوي بين طرفي الجملة حيث يقع أحدهما على معنى الآخر. وتكون الكلمة مسنداً إليها حصول الشيء أو عدم حصوله، أو مطلوبا حصوله"[1] أمّا الحرف فيستثنى من هذه العملية؛ لأنّه لا يجوز أن يُخبر به ولا يُسند ولا يُسند إليه، فقال عن هذا "لا يجوز أن يكون أحد جزئي الجملة المفيدة الّتي هي فعل وفاعل ومبتدأ وخبر تقول: (يقوم زيد) فـ (زيد) فاعله ثمّ تقول: (ما يقوم زيد) فـ (ما) ليست الفعل والفاعل وإنّما دخلت لمعنى أوجبته في الفعل والفاعل"[2] فـ (ما) هي جزء زائد جاءت لمعنى أوجبته في الجملة الّتي بعدها. فالجملة المفيدة هي الّتي تحتوي على المسند والمسند إليه، وتكون مستغنية عن غيرها أو بعبارة أخرى هي الّتي أخذت عن العرب الفصحاء ما يؤكّده سيبويه؛ إذ يقول: "استحسن من ما استحسنته العرب وأجره كما أجروه"[3] ففي باب (حروف العطف) أكّد وجوب التوافق بين المتعاطفين في المعنى، فالأمثلة التالية:

1- قَامَ زيدٌ وعمرُو.

2- مَاتَ زيدٌ وَالشَمْسُ[4].

هو محال كذب، فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس، وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر ونحوه، وأمّا المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك وأشباه هذا، وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص25-26. أي ارتباط السلامة اللغوية باللفظ والمعنى من ناحية، والاستعمال من ناحية أخرى؛ حيث يمكن صياغة هذا الكلام على هذا النحو:

"المستقيم الحسن= السليم في القياس والاستعمال جميعا.

المستقيم القبيح= السليم في القياس، وغير السليم في الاستعمال.

وأمّا المستقيم المحال= سليم في القياس والاستعمال، غير سليم من حيث المعنى"ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح (النظرية الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي) وقائع ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ط1. المغرب: 1987، دار الفكر الإسلامي. بمعنى أنّ اللفظ يتحدّد بماهيته المعنوية ضمن تركيب لغوي ما، فسلامة اللفظ تقتضي سلامة المعنى ليستقيم الكلام ويُفهم، والعكس صحيح، إلاّ أنّ الانطلاق من مفهوم اللفظ من أولويات التحليل لفهم المعنى؛ لأنّه "هو المتبادر إلى الذهن أولا ثمّ يُفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أنّ الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو الانفراد" ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، (النظرية الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي) وقائع ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية.

[1] – صالح بلعيد، نظرية النظم، ص24.

[2] – الفوائد والقواعد، ص26.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص252.

[4] – ينظر، الفوائد والقوا ئد (باب حروف العطف: التوافق بين المتعاطفين)

فالجملة الأولى صحيحة إذ عطفنا عمرو على زيدٍ؛ لأنّ القيام يصحّ من (عمرو) كما يصحّ من (زيدٍ) ولو قلنا: (قامَ عمرو) لكان صحيحا بانفراده أو باشتراكه، أمّا الجملة الثانية فغير صحيحة إذ لا يصحّ للشمس أن تموت، فحتّى لو قلنا (ماتت الشمس) لم يجز ذلك، لا بانفراده ولا باشتراكه ولكنّنا إذا بدّلنا لفظة أخرى وقلنا: (طلعت) بدل (ماتت) فقلنا: (طلعت الشمس وزيدٌ) لكان صحيحا لأنّ الطلوع يصحّ لزيدٍ كما يصحّ للشمس.

ما يعني أنّ الثمانيني كان يحتكم إلى مفهومي الاستقامة والاستحالة، في بِناءِ الجملة بِنَاءً سليما وفق ما تكلمت به العرب وسُمع منهم.

وخلاصة القول فإنّ التصوّر النحوي للكلمة والاسم والجملة عنده يُوافق التصور النحوي الّذي كان عليه النحاة الأوّلون، فهي غير موافقة لِما يتصوره المناطقة.

المبحث السادس: آراؤه واجتهاداته.

لم يكن الثمانيني رغم اعتماده على استعراض جملة من الآثار النحوية لمــن ســبقوه جامعــا ومصنفا وحسب، أو آخذا من أفواه العلماء أو من بطون الكتب دون روية وتمحــيص بــل كــان يسمع، ثمّ يدرس ويقيس ويعلّل ويصوّب الآراء الّتي يراها خطأ، ويضــيف مــا يــراه صــحيحا ويستدرك ما حقّه الاستدراك.

ومن أمثلة استدراكه على من أجاز تقديم الحال على الجار والمجرور قوله: "وقد أجاز بعــض النحويين تقديم الحال على الجار والمجرور فقال: (مررت راكبًا بزيدٍ)... وهذا الّذي ذُكــر لــيس بصحيــح؛ لأنّ الفعل عمل في الجار والمجرور جميعا فصارا كالشيء الواحد"[1] وبالتالي لا يمكــن فصل هاذين الشيئين، فكلاهما يُلازم الآخر.

ومن إلمامه وإدراكه بالرأي الشائع بين النحويين في المسألة الواحدة؛ ذكر رأي بعض النحــويين في إعمال (أنّ) في الاسم الظاهر، وذلك بعد أفعال اليقين نحو: علمت أنّ زيدا منطلقٌ، فهــي فــي اعتبارهم مشبهة بالفعل فيجب أن تعمل تامة وناقصة، ثمّ يعــرض موقــفَ أكثريــة النحــاة فــي اعتبار "الفعل أصل فهو أقوى من الحرف فلقوّته جاز أن يعمل تاما وناقصا والحرف لضعفه وجــب أن يعمل تاما"[2].

كما كان ينتقي أصحّ المذاهب وأجودها ومنه في باب (جمع سلامة التذكير) أورد جملــة مــن الآراء النحويّة المختلفة بين جمهور النحاة فقال: "واختلف النحويون في الألف والــواو الّتــي فــي التثنية والجمع فقال قوم من الكوفيين: هي إعراب بمنزلة الحركــات واختلــف البصــريون فقــال الأخفش: التثنية والجمع ليس فيهما حروف إعراب ولا إعراب وقال الجرميّ: الألف والياء والــواو حروف الإعراب، والانقلاب من حال إلى حال هو الإعراب"[3] وبعد عرض هــذه الأقــوال يــأتي مباشرة بالمذهب الّذي اختاره فيقول: "والصحيح مذهب سيبويه، أنّها حروف إعراب، ولــيس فيهــا إعراب لا ظاهر ولا مقدّر ولكنّ الانقلاب من حال إلى حال يدلّ علــى اســتحقاق الإعــراب"[4] ولا يقتصر على ذكر المذهب الصحيح بل يدعّم صحّته بالدليل العقلي والنقلي، فيقول: "والّذي يدلّ علــى صحّة مذهب سيبويه؛ أنّ كلّ حرف زائد على كلمة لمعنى يحدث فيها يوجد بوجوده وبعدم بعدمــه صار هو حرف الإعراب، ألا ترى أنّا نقول (قائم) فتكون الميم حرف الإعراب والاسم مــذكّر، وإذا

---

1 – الفوائد والقواعد، ص304.

2 – المرجع نفسه، ص279.

3 – المرجع نفسه، ص140.

4 – المرجع نفسه، ص140.

قلنا (قائمة) صار الاسم مؤنثا بدخول التاء عليه وصارت التاء حرف الإعراب"[1] وبعد تقديم الأدلّة الدّامغة على صحّة هذا المذهب[2] وتبريره من عدّة نواحٍ، عاد ثانية ليُفنّد المذاهب الّتي ذكرها آنفا يقول: "وإذا ثبت أنّ هذه الحروف (حروف إعراب) بطُل مذهب من يقول إنّها (إعراب) لأنّ (الإعراب) لا يدلّ على زيادة في العدد ولا نقص، وقد بيّنا أيضا بأنّ (الإعراب) لا يكون بالحروف فكلّ هذا يُبطل مذهب من يقول: بأنّ هذه الحروف (إعراب) وإذا ثبت أنّها (حروف إعراب) بطُل مذهب (الأخفش) لأنّه يقول: التثنية والجمع ليس فيهما حروف إعراب، ويبطُل مذهب الجرميّ من وجهين: أحدهما: أن يُقال له: الألف في الرفع من أيّ شيء انقلبت؟ (الواو في رفع الجمع من أي شيء انقلبت؟) فلا تجد لهذا جوابا وأيضا فلو كان الانقلاب إعرابا لما جاز أن يعوض منه، وقد جعلنا (النون) عوضا من الإعراب؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه، وسيبويه لا يلزمه فهو قد جمع بين الدليل على الإعراب، وبين العوض من الإعراب وهذا جائز"[3]

ومن تصويباته واختياراته في باب القول؛ حيث اعتبر أنّ للعرب مذاهب فيه فالمذهب الأول، وهو المذهب الّذي اختاره المؤلّف لنفسه في اعتبار عدم عمل القول في الجملة الّتي بعده في اللفظ وهي في التقدير في موضع نصب به نحو: قال زيدٌ عمرٌ منطلقٌ"[4] ثمّ يعرض المذهب الثاني وهو الّذي يُعمِل القول عمَل الظن إذا كان معه استفهام وتاء الخطاب نحو: أتقول: زيدًا قائمًا. ويُواصل في ذكر المذاهب الأخرى، ويتمثل في المذهب الثالث الّذي يُعمل القول إذا اقترن به استفهام سواء كان لمخاطب أو غائب نحو: أيقول زيدٌ عبد الله محسنًا وهذا المذهب رديء في اعتقاده ويعلّل ذلك في قوله: "لأنّك تستفهم المخاطب عن ظنّ الغائب، والإنسان لا يعلم اعتقاد غيره"[5] أمّا المذهب الرابع والأخير فهي لغة سليم الّتي تُعمل (القول) على جميع متصرفاته، فهذه اللغة مدعاة إلى الخطأ واللحن ويورد في هذه أنّهم يقرؤون ﴿**فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ أَنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾ الآية:76/ سورة يس وإنّ قراءة الجمهور بكسر همزة (**إنّا**) أمّا فتحها فلحن يُفسد المعنى إذ جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) يحزُنُه قولهم أن الله يعلم سرّهم وعلانيتهم، فكما نلاحظ فهو يعرض مختلف المذاهب ثمّ ينتقي الأفصح منها.

ومن استدراكاته أيضا، على من اعتبر أنّ الباء للتبعيض؛ أنّها موضوعة (للإلصاق)[6] في الحقيقة؛ بمعنى أنّها تلصق الحروف بعضها ببعض، والمثال الآتي: (كتبت بالقلم) فالباء فيها هي

[1] – الفوائد والقواعد، ص140.

[2] – ينظر، المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه، ص142.

[4] – ينظر، المرجع نفسه، (باب المفعول به: أفعال القلوب "القول")

[5] – المرجع نفسه، ص283.

[6] – ينظر، المرجع نفسه.

الّتي أوصلت الكتابة بالقلم فكأنّها ألصقته "ومن ادّعى أنّ الباء تفيد (التبعيض) فذاك علمه بدليل شرعي لا بمجرد اللغة"[1] وهذا ما رآه ابن جني إذ قال: "فأمّا الإلصاق فنحو قولك: **أمسكتُ زيدًا** يمكن أن تكون باشرته نفسه، وقد يمكن أن تكون منعته من التصرف من غير مباشرة، فإذا قلت: (**أمسكتُ بزيدٍ**) فقد أعلمت أنّك باشرته وألصقت محلّ قُدرتك أو ما اتّصل بمحلّ قُدْرتك به أو بما اتّصل به، فقد صحّ إذن معنى الإلصاق... فأمّا ما يحكيه الشافعي -رحمه الله- عنه من أنّ الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبَت"[2] فالثمانيني كابن جني ينفي على من سمى الباء (باء تبعيض) فيرجِع التسمية إلى الاستناد على النص الشرعي لا العلم بأصول اللغة ومنطقها.

وذكر في لغة (**زكريا**) سبع لغات؛ إذ المعروف في كتب اللّغة سواء المتقدمة منها أم المتأخرة خمس لغات فقط* غير أنّه انفرد[3] بإضافة لغتين وهما: (**زَكْرِي**) بسكون الكاف فهو من باب قاضي و(**زُكْرِيّ**) على وزن كرسيّ.

ومن الناحية الصرفية ذكر لغة قوم من العرب يضمون أول حرف المضارعة من الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف نحو: (انطلق، واستخرج) فالشائع عند النحاة: (يَستخرج وينطلق) أي فتح حرف المضارعة، أمّا الثمانيني فانفرد بذكر هذه اللّغة حيث يقول: "وقد ضمّ قوم من العرب وهم قليل أول مستقبل الخمسة والستة حملا لها على الأربعة إذ كانت أقرب إليها من الثلاثية"[4] فيقولون: (يُنطلِق، ويُستخرِج) أي حمل هذا الضم على الماضي الرباعي الّذي يُختار في مستقبله الضمّ، ولقرب الربعة من الخمسة، ولكنّ الجيّد عنده أن يُفتح أول حرف المضارعة حملا له على الثلاثي؛ لأنّ أكثر ما يكون الخماسي والسداسي من الثلاثي بحروف تُضاف على بنيته، وبالتالي لمّا كان أصلهما من الثلاثي حُملا عليه.

ومن استدراكاته ردّه على السيرافي ما ذهب إليه في أنّ للتصغير وجهاً رابعا وهو (أُفَيعال) نحو: (أجمال: أُجَيمَال) و(أَجبَال: أُجَيبَال). فقال فيه: "وهذا الّذي ذكره المتأخر -أي السيرافي- ليس بصحيح؛ لأنّ الخليل رحمه الله إنّما أراد الأمثلة الآحاد وتصغيرها، ولم يُرد تصغير الجموع"[5] فأمثلة

---

[1] - الفوائد والقواعد، ص338.

[2] - ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط2. دمشق: 1993، دار القلم، ج1، ص123.

* - نقل ابن سيده عن الفارسي أنّه قال في لغة (زكريا) : "فيه خمس لغات **زَكَرِيَّاءُ وزَكَرِيَّا** بالقصر **وزَكَرِيٌّ** على وزن عَرَبِيٌّ ولم يَحكها غيرُه **وزُكَرِيّ** على مثال قُرَشِيّ **وزَكَرِي** اختلف فيه فبعضهم يجعله أعجميا مُعَرَّباً وبعضهم يجعله مشتقا من قولهم تَزَكَّر الشَّراب إذا متَع وقَوِيَ" ينظر، ابن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1. بيروت: 1996، دار إحياء التراث، ج5.

[3] - الفوائد والقواعد، ص121-122.

[4] - المرجع نفسه، ص73.

[5] - المرجع نفسه، (باب التصغير) ص763.

فأمثلة التصغير الثلاثة هي: (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيعِيل) وقد بنى الخليل هذه الأبنية بناءً على معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

هذا، وقد ردّ لغة(**ثمانَ عشْرة**)♦– بفتح النون– فبهذا الشكل "لا يبقى دليل على الياء المحذوفة"[1] إذ الشائع عند أكثر العرب إثباتها.

كما كان له توجيه لبعض الألقاب الّتي ترد على ألسنة النحاة، وذلك في ألف (**حمراء**) إذ الشائع لدى النحاة أنّ الألف فيها للتأنيث مثلها مثل الهمزة، يقول: "واعلم أنّهم يقولون في ألف حمراء وبابها ألفي تأنيث، وليستا جميعا للتأنيث* ولكن الهمزة تدلّ عن ألف التأنيث والألف قبلها زيدت للمد، ولكنّ العرب تُسمي باسم الشيء إذا كان مجاورا فجاز أن يقال لهما ألفا التأنيث فهذا من الاكتساب بالمجاورة"[2] في حين ذهب سيبويه إلى أنّ الألفين لا تزادان أبدا إلاّ للتأنيث[3]

ورأى أنّ الألف واللام ليستا جميعا للتعريف، بل الّتي تمثل التعريف هي اللام وحدها على رأي سيبويه إذ قال: "اعلم أنّهم قد أدخلوا همزة الوصل على حرف واحد من حروف المعاني وهو لام التعريف"[4] فسمى الألف همزة وصل دخلت على اللام توصلا إلى النطق بالساكن، حيث يقول ابن جني في سر صناعة الإعراب: "فاللام هي حرف التعريف، وإنّما دخلت الهمزة عليها؛ لأنّها ساكنة

♦ – ذكر ابن سيده أنّ "أكثر العرب يقولون ثماني عشرة كما يقولون ثلاث عشرة وأربع عشرة ومنهم من يسكن الياء فيقول ثماني عشرة قال الشاعر:

صَادَفَ من بَلائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِيْ عَشْرَةٍ من حَجَّتِهِ

وأضاف قائلا: وقد قيل ثمان عشرة" دون أن يكون له رأي عن سبب حذف الياء. ينظر، علي بن إسماعيل بن سيده العدد في اللغة، تحقيق: عبد الله بن الحسين وعدنان بن محمد الظاهر، ط1. 1993، ص8. وذكر إبراهيم بن سالم الصاعدي عن كتاب التهذيب الوسيط في النحو أنّ هنالك "وجها آخر؛ وهو: أن تجعله اسمًا صحيحًا معربًا بالحركات في حال الرّفع والنّصب والجرّ، ويكون الإعرابُ على النّون؛ فتقول: (هذه **ثمانُ** نسوةٍ) و(رأيتُ **ثمانَ** نسوة) و(عجبتُ من **ثمانِ** نسوة). والوجهُ الأوّل أجوَدُ؛ لأنّه ورد في أشعار العرب أكثر استعمالاً" لكنّه أثبت اللغة الأولى بالرفع؛ لأنّه يوجد مثل هذا الوجه في كلام العرب، ونفى اللّغتين الأخريين بالنصب والجر؛ لأنّهما لم تردا في لسان العرب. ينظر، محمد بن الحسن الصايغ، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1. المملكة العربية السعودية: 2004، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ج2.

[1] – الفوائد والقواعد، ص653.

* – ردّ ابن جني أيضا على هذا النحو على من اعتبر أنّ ألفي حمراء وبابها للتأنيث جميعا، ويعتبر أنّهما ليستا سواء، فالهمزة الأخيرة هي الّتي تستحق التأنيث لا الأولى، ولكنّ الأولى زيادة لحقت قبل الثانية الّتي هي كألف سكرى وعطشى فلّما التقت الألفان وتحركت الثانية قلبت همزة. ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1.

[2] – الفوائد والقواعد، ص627.

[3] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3.

[4] – الفوائد والقواعد، ص804.

فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها"[1] في حين سمّاها الخليل ألفا واعتبرها مع اللام حرفا واحدا يفيد التعريف[2].

وأجاز الوصف بـ(اللهمّ)[3] في حين لم يجزه سيبويه والخليل[4] لكنّ أبا العباس أجازه إذ قال: "إذا كانت الميم عوضا من (يا) فكما تقول: (يا الله الكريم) كذلك تقول: (اللّهمّ الكريم) واستدلّ بقوله تعالى: ﴿**اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ الآية: 46/ سورة الزمر"[5] وإذا كان هذا كذلك فإنّ كلا من الثمانيني والمبرد يحملان ما يلي (اللهمّ)على أنّه نعت◆ فرأيهما مستند إلى شاهد قرآني.

وممّا انفرد به أنّه أورد قراءة ﴿قُلْ يَأَيُّهَا **الكَافِرِينَ**﴾ بالنصب[6] وهي قراءة لم تُذكر في كتب القراءات جميعا. كما أورد بيتا شعريا لم يذكر في كتب اللّغة وهو:

تَحَمَّل حَاجَتِي وَأُخُذ قِوَاهَا فَقَدْ نَزَلَتْ بِمَنْزِلَةِ الضيَاعِ[7]

وممّا استدرك به على بعض النحاة إدخالهم في باب التعجب (وهو أفعل منك) و(هو أفعل الناس) حيث ردّ عليهم قائلا: "وهذا غلط وإنّما للتعجب لفظان: ما أفعله وأفعل به، وهما فعلان"[8] والمجمع عليه هاتان الصيغتان فقط.

---

[1] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص333.

[2] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3. وينظر، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1.

[3] – الفوائد والقواعد، ص458.

[4] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2.

[5] – ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص367–368.

◆ – ذكر ابن يعيش أنّ سيبويه يحمل (فاطر السموات) على أنّه نداء ثانٍ، ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1.

[6] – الفوائد والقواعد، ص457.

[7] – المرجع نفسه، ص801. والبيت لـ(طُريح بن إسماعيل الثقفي)

[8] – المرجع نفسه، ص561.

وممّا انفرد بـــه، إطلاق مصطلح (**المدرسة**)* وهذا ممّــا لم يكــن معروفا في الكتب النحويـــة التراثية الّتي وصلتنا، وهذا في قوله: "و(الكلمة) في **مدارس** النحويين تكون عبارة عن: (اسم) فقـــط أو (فعل) فقط، أو (حرف) فقط. وتُجمع (الكلمة) على الكلم والكلمات."[1] حيث أطلقها بصيغة الجمع والمفرد (مدرسة) لكنّ الناظر والمتأمل في توظيف هذه الكلمة يجد أنّ الثمانيني لم يوظفها بـــالمعنى الّذي تمّ توظيفه لدى الباحثين الأكاديميين في العصر الحديث بل أراد من ورائها مفهوما يحمل معنى الدرس والتدريس◆؛ إذ وردت في بدايات الكتاب مرّة واحدة فقط، ممّا يدل على عدم التعويل عليهـــا

* – **المدرسة (لغة)** بمعنى: الشيْء والرَّسْمُ يَدْرُسُ درُوساً بالضّمّ: عَفَا. ودَرَسَتْهُ الرِّيحُ درساً: مَحَتْه إذا تَكَرَّرَتْ عليه فعَفَّتْه. وهو: لازِمٌ متعدٍّ. ودَرَسَهُ القوم : عَفَّوْا أَثَرَه ومجازا بمعنى: دَرَسَ الكتاب يَدْرُسُه بالضَّمّ ويَدْرِسُه بالكَسْر دَرْساً بالفَتْح ودِراسَةً بالكسْرِ ويُفْتَحُ ودِرَاساً ككِتَابٍ : قَرَأَه . وفي الأَساس : كرَّر قرَاءَتَه في اللِّسان ودارَسَهُ من ذلِكَ كأَنَّــه عانَده حَتّى انْقَاد لِحِفْظِهِ . وقال غيرُه : دَرسَ الكتاب يَدْرُسُه دَرْسا: ذَلَّلهُ بكثرة القرَاءة حتّى خفَّ حِفْظُه عليهِ من ذلِك كأَدْرَسَه. وَدَرَّسه تَدرِيساً. وقال الزَّمَخْشَرِيُّ : دَرَسَ الكِتَابَ ودَرَّسَ غيره : كرَّره عن حِفْظ. ينظر، الزبيـــدي، تـــاج العـــروس مـــن جـــواهر القـــاموس، مـــادة: (درس)، تحقيـــق: مجموعـــة مـــن المحققـــين، دار الهدايـــة. إذن نخلص إلى أنّ الدرس والمدارسة في تلك الفترة كانت ألفاظا تطلق بمفهومها العام على تكرير الشـــيء وحفظـــه كذلك في القرآن ومختلف العلوم، كعلم النحو الّذي يتطلب من دارسها إعادة المسائل المحفوظة علـــــى الشيـــــوخ النحاة سواء للتصحيح أو للتثبيت أو لاستدراك بعض المسائل الّتي من الممكن أن تغيب عنه، وتـــتم هـــذه العمليـــة التعليمية في مجالس خاصة يجتمع فيها العلماء ومريدو هذا العلم، ويبدو لي أنّ الثمانيني صاغ من وزن (مجـــالس) على وزن (**مفاعل**) كلمة جديدة وهي (مدارس) مسميا بها تلك المجالس التي يذكر فيها النحو بمسائله المختلفة؛ وقـــد قال عند تعريفه للكلمة: "الكلمة في مدارس النحويين عبارة عن اسم فقط أو فعل فقط أو حرف" كأنّه قال الكلمة فـــي ما تعارف عليه النحاة في مجالسهم وأحاديثهم المتكررة عبارة دائما عن اسم فقط أو فعل فقط أو حرف فقط، أي مـــا تمّ حفظه وتداوله في الأذهان هي الكلمات الثلاث المذكورة لا غير، وليس هناك رابعة لها، والله أعلم.

[1] – الفوائد والقواعد، ص3.

◆ – وقفت على بحث قام به (**عماد أحمد الزين**) وهي قراءة نقدية في كتاب (المدارس النحوية: أســـطورة وواقـــع للدكتور السامرائي) ومن بين القضايا الّتي تطرق إليها مسألة: **المدرسة والمذهب: التبصر في المصطلح** حيث يرى أنّ من معاني المذهب في لغة العرب، المعتقد الذي يُذهب إليه، والطريقة والأصل ، ومفهـــوم المذهب يقوم علـــى أمرين: أصول في الاستدلال (أصول المنهج)، وأحكام ترتبط بهذه الأصول إذن؛ فالمذهب النحوي: مجموعة مـــن الأحكام النحوية، المرتبطة بأصول استدلال ثابتة، أو أصول منهجيّة قارّة. ثم ظهر مصطلح المدرسة الذي شاع فـــي الدراسات الحديثة المتأثرة بالترجمة، وبدأت كلمة (مذهب) تختفي من صـــفحات البـــاحثين؛ ليســـتبدلوا بهـــا كلمـــة (مدرسة) وهذا المصطلح الجديد متأثر بمناهج المستشرقين ومصـــطلحاتهم، فقـــد اســـتخدم مصـــطلح (المدرســـة) المستشرق (كارل بروكلمان) وكذلك استخدمه قبله من المستشرقين جوتولد فايل، الذي سماهما: المدرسة البصـــرية والمدرسة الكوفية.

وقد تساءل: ماذا تفيد كلمة مدرسة في العربيّة؟ وما الفائدة الدلالية فيها الزائدة على مصطلح المـــذهب؟ فأجـــاب قائلا: "إنّ المعروف من مذاهب العلماء، أنّ الشيء إذا كثُر بالمكان فالبـــاب فيه (مَفعَلة)، كالمأســـدة أي : الموضـــع الكثير الأسود، والمسبعة، أي: الموضع الكثير السباع ، فوزن (مَفعَلة) يدل على: الموضع، وعلى كثرة المعنى =

أو استخدامها كمصطلح يحمل معنى المذهب في حين نجده يستخدم مصطلح (مذهب) في بعض المواضع نحو قوله: "وهذا مذهب قليل إنّما يستعمل في الشعر للضرورة....وقوله: واعلم أنّ الوقف فيه مذاهب واختيارات...والمذهب الثاني أن نعوض من التنوين في الرفع واوا...والمذهب الثالث أن لا نعوّض من التنوين في النصب ألفا..."[1] قاصدا من ورائه "الاتّجاه النحوي الّذي عُرف به هذا البلد والآراء النحوية الّتي قال بها نحاة الكوفة و(القول بالمذهبين) مجموعة الآراء النحويّة الّتي قال بها نحاة البلدين، والمنهج أو الاتّجاه الّذي نهجوه فيها"[2] ثمّ إنّه لا فرق ظاهر عند الأستاذة خديجة الحديثي من اتّخاذ تسميات مختلفة نحو: (مدارس) أو (مذاهب) أو (نزعات) مادام التقسيم جاريا على النسبة إلى البلد[3] فالأصول المدروسة واحدة وهي مُستقاة من اللغة العربية الفصيحة.

هذا، كما خصّص حيزاً تحدث فيه عن معاني الكلام وأقسامه، بما فيه أقسام الخبر والتعجب والنداء والترجي والتمني والاستفهام، وتحدث عن اعتوار المعاني المجازية على الكلام، ثمّ أتبعها بالحديث عن معاني افعل، ولا تفعل، ودلالة افعل[4] فكما يبدو فهذا يندرج ضمن مواضيع البلاغة، ما ينمّ عن نباهة وفطنة في تخصيص هذا الجزء قبل الحديث عن الاسم وعلاقته بالمسمى، فهذه المعاني الخاصة بعلم البلاغة لصيقة بعلم النحو* فالحاجة إلى فهم معاني الكلام وأغراضه هو الّذي

= فيه فإذا قلنا (مدرسة) دلّت على موضع يكثر فيه الدرس والتدريس، والحقّ أن دلالة كلمة المدرسة لا تلتقي مع دلالة كلمة (مذهب) إلا بنوع تكلّف. كما أشار إلى رأي الأستاذة خديجة الحديثي حول المسألة، حيث تناولت جملة من التعريفات الخاصة بمصطلح المدرسة وناقشتها، وقررت أنها تؤدي المعنى الذي تؤديه كلمة المذهب المعروفة في الدراسات الإسلاميّة، وتحمل معناها المعروف في لغة العرب.

وختاما ذهب الأستاذ (عماد زين الدين) إلى الداعي من هجر مصطلح (المذهب) واستبداله بمصطلح (المدرسة) لا سيما أنّ مصطلح المدرسة لم يضف جديداً، ولم يغيّر في مساحة الدلالة شيئاً، والحقّ أن تغيير المصطلح بلا فائدة في قوّة الخطأ عند المحصلين، فكيف إذا انضمّ إلى هذا ضعف المناسبة المختصة في مصطلح (المدرسة). ويقرّر أنّ علماءنا الأقدمين عرفوا كلمة (المدرسة) واستخدموها في دوائر دلالية معروفة، لكنهم بلا ريب لم يستبدلوها بكلمة المذهب، وهذا يدلّ على تمييزهم بين دلالة الكلمتين. ينظر، عماد زين الدين، قراءة نقدية في كتاب (المدارس النحوية: أسطورة وواقع للدكتور السامرائي)، الموقع: http://tnzih.com

[1] – الفوائد والقواعد، ص80–81–82.

[2] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط3. الأردن: 2001، دار الأمل للنشر والتوزيع، ص22.

[3] – ينظر، المرجع نفسه.

[4] – الفوائد والقواعد، ص6–7–8–9–10.

* – للجملة في اللّسان العربيّ نظامٌ أصليٌّ ينبغي مراعاته لدى ترتيب عناصرها، واحتمالات لغوية مختلفة، يتمُّ بها تقديم ما حقُّه الأصليُّ التأخير، لأغراضٍ بلاغيّةٍ أو جماليّة. كما أنّ الغاية الأولى من توظيف البلاغة هي؛ القدرة على فهم النص القرآني وأقوال الرسول (ص) وكلام البلغاء والشعراء. هذا، وقد أجمع أهل العلم على تسمية العلم الذي تُعرَف به أحوالُ اللّفظ العربي التي بها يُطابقُ اقتضاءَ الحال باسمِ (علم المعاني) بحيثُ يكونُ وفقَ =

يفتح الباب على مصراعيه لمتعلم النحو لإدراك ما استُصعب وما استُغلق منه، وفهم قوانينه بالاستناد إلى علم المعاني الّذي يفسح ويُهيئ الدرس النحوي ويجعله أكثر وضوحا ومرونة له.

ولعلّ اتّباع مثل هذه الصفة في التأليف مردّه الخبرة العالية الّتي اكتسبها أثناء إشرافه على تعليم النّاس، فكانوا يرتادونه من كلّ حدب وصوب؛ لأنّهم رأوا فيه ميزات المعلم الكفء الّذي يملك القدرة على إيصال المادة النحوية بيسر وسهولة ووضوح، ومن ثمّ يكتمل الغرض وهو الفهم والإفهام.

وقد أشار إلى مسألة نحوية مهمّة كثُر الحديث عنها عند الدارسين، وتتمثّل في علاقة الفاعل بالفعل وهل ثمة ارتباط حقيقي بينهما، أو بعبارة أخرى هل الفعل صادر من الفاعل حقيقة؟

كلّنا يعلم أنّ رتبة الفاعل تأتي مباشرة بعد الفعل- على رأي الثمانيني والبصريين- فيكون اسما ظاهرا أو مضمرا في الفعل، ثمّ يجيء مرفوعا لتقدم الفعل عليه.

ويرى الثمانيني أنّ الفاعل لا يفعل الفعل في الحقيقة إذ قال: "وليس الفاعل في العربية هو من فعل الفعل في الحقيقة، وإنّما حقيقته أن يرتفع بفعل مقدّم عليه ومسند إليه، (فَعَلَ ويفعلُ) وما تصرف منهما"[1] وكان قبل الإقرار بهذا الحكم بيَّن موقع الفعل والفاعل في الكلام بضرورة مراعاة معاني الكلام في الواجب وغير الواجب، فالواجب يقتضي الإثبات نحو: قام وقعد في الماضي، وغير الواجب ما كان نفيا أو استفهاما أو دعاء أو أمرا أو نهيا، نحو: ما قام زيد ...في النفي وغرضه من هذا تبيين أنّ الفعل لا يُنسب للفاعل في حقيقة الحال، حيث يضيف قائلا: "ألا تراهم يقولون: (ما قام زيد، ولا يقوم زيد، ولم يقم زيد، ولن يقوم زيد) فيسمونه فاعلا وقد نفي الفعل عنه وتقول: (مات زيد، واشتدّ الحرّ، وأقبل البرد، ورَخُصَ السعر) فيسمون هذا فاعلا وما فعل شيئا. ويقولون: (ليَجلس زيد، ولا يذهب عمرو) فيسمونه فاعلا وما فعل شيئا، ويقولون: (هل جلس بكر؟) و(أيقوم خالد؟) فيسمونه فاعلا وما فعل شيئا"[2] فجملة: **(مَاتَ زيدٌ)** مثلا أسندنا الموت إلى زيدٍ وهذا صحيح من ناحية المعنى ولكنّه غير صحيح من ناحية الفعل، فلا يعقل أن يكون زيد هو الّذي فَعَلَ فِعْل الموت، فحقيقة الفاعل إذن هو ما أُسند إليه الفعل* وأحدث فيه الرفع.

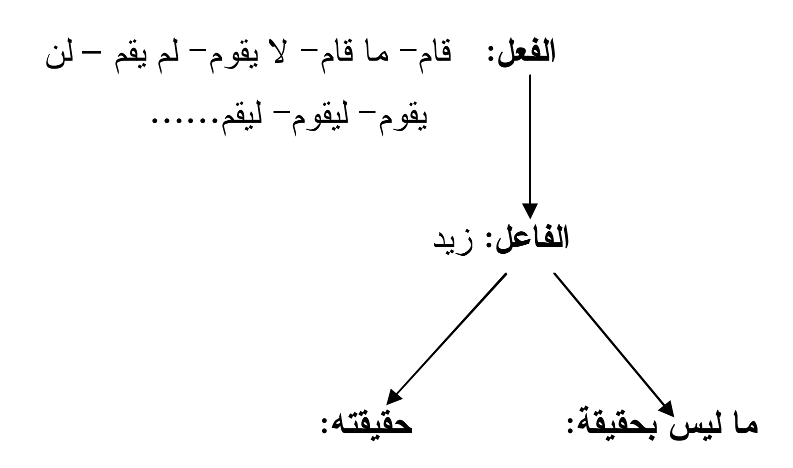
ويمكن أن نمثّل للمثال التالي: **(قام زيد)** بالرسم أدناه:

= الغَرَضِ الذي سِيقَ له. وموضوعه؛ اللفظ العربي، من حيث إفادتُه المعاني التي هي الأغراض المقصودةُ للمتكلّم من جعلِ الكلام مشتملاً على تلك الخصوصيّات التي بها يُطابق مُقتضَى الحال.

[1] – الفوائد والقواعد، ص179.

[2] – المرجع نفسه، ص179.

* – أشار ابن هشام إلى هذه المسألة فيما بعد، فقال: "وإنما مثلت الفاعل بـ (قام زيد) و (مات عمرو) ليُعلم أنّه ليس معنى كون الاسم فاعلا، أنّ مسماه أحدث شيئا، بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت ومع ذلك يسمى فاعلا" ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى.



ليس هو من يقوم بالفعل في الحقيقة

ما تقدّم عليه الفعل وأُسند إليه ويحصل الرفع به

ففي هذه المسألة تستوقفنا العلاقة الوثيقة القائمة بين علم النحو، وبين علم البلاغة فالجملة العربية المتكونة من المسند والمسند إليه –كما رأينا في علاقة الفاعل بالفعل من حيث هو حقيقة أم ليس بحقيقة- تحتاج إلى توظيف علم المعاني الّذي يبحث في معاني الكلام من حيث الإثبات أم النفي، وهو ما يُساعد على كشف أسرار الجملة ومعانيها* وتَمثّل الحقيقة النحوية.

هذا، كما استعان بعلم البيان في بعض المواضع كباب (جمع سلامة التأنيث) فاعتبر أنّ الجمع يكون للعقلاء فقط وعن علّة ورود التركيب النحوي التالي : ﴿**رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين**﴾ الآية: 4/ سورة يوسف. فالساجدون هم: الشمس، والقمر، والنجوم، فاستعمال صيغة جمع سلامة التأنيث لغير العقلاء، لها ما يُفسرها عند الثمانيني حيث قال: "لمّا أخبر عنها بالسجود الّذي هو وضع الجبهة على الأرض وهذا لا يكون إلاّ للعقلاء شبهها بهم فجمعها جمعهم"[1] وكذلك في قوله تعالى: ﴿**قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُم**﴾ الآية: 18/ سورة النمل. فقال فيها: "لمّا أخبر عن النمل بالمخاطبة الّتي لا تكون إلاّ للعقلاء جمعها جمع العقلاء"[2] إذن علّة إباحة مجيء صفة جمع سلامة التأنيث لغير العقلاء في الآيات السابقة هو الشبه الموجود في العقلاء، وهما صفتا (السجود والمخاطبة) فمثل هذا النوع من التفسير في مسألة (جمع ما لا يُعقل بالواو والنون) اُستعين فيه على فن البلاغة وأسرارها الجمالية والمعنوية وعلاقتها الوثيقة بعلم النحو. وكان له كلام عن مراعاة اللفظ والمعنى وعلاقتهما في نظم الكلام، فمثّل بـ(كم) وأوجه ورودها، فهي "تقع على الواحد والتثنية والجمع والواحدة

---

* – "فتوافر الإسناد عند البلاغيين؛ يعني عند النحويين إفادة المعنى المستقل بالفهم، وهذه الإفادة يحسن السكوت عليها؛ لأنّها تامة" ينظر، صالح بلعيد الإحاطة في النحو (النحو الوظيفي).

[1] – الفوائد والقواعد، ص151.

[2] – المرجع نفسه، ص151.

والجماعة، فصار لها لفظ ومعنى"[1] رغم أنّ لفظها واحد مذكّر، وقد بيّن خصائصها من خلال هذه الأمثلة:

1- كم رجلاً قام؟

2- كم رجلاً لَقِيتهُم؟

3- كم رجُلاً لقيته فأكرمتهم؟

4- كم رجلاً لقيتهم فأكرمته؟[2]

ففي المثال الأول ذكر الضمير في (قام) ووحّد على لفظ (كم) أمّا في المثال الثاني فجمع الضمير على معنى (كم) وفي المثال الثالث نُلاحظ أنّه حُمِل الأول على اللّفظ والثاني على المعنى وفي المثال الأخير نلاحظ أنّ الأول حُمِل على المعنى، والثاني على اللّفظ، كما استشهد بالآية التالية: ﴿**وَكَمْ مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا**﴾ الآية: 4/ سورة الأعراف. فيوضّح أثر الضمير على اللّفظ والمعنى قائلا: "فوحّد الضمير وأنث على لفظ القرية، والأهلاك لم يقع بالقرية، وإنّما وقع بساكنيها ولو قال: (أهلكناهم) على معنى لكان جائزا؛ لأنّ التقدير: وكم من أصحاب قرية أهلكنا أو كم من ساكني قرية"[3] وهي مجاز يُراد بها هلاك أصحاب القرية وليس القرية، فأراد أن يُحيل الضمير على اللّفظ من ناحية وعلى المعنى من ناحية أخرى بتقديره إذ يقول: "وإن تكررت الكنايات جاز أن يُحمل بعضها على اللّفظ، وبعضها على المعنى ولا تُبل أقدّمتَ المعنوي على اللّفظي، أو اللّفظي على المعنوي"[4] فثنائية اللّفظ والمعنى تؤدي دورا في تركيب أجزاء الجملة، ومن ثمّ الوصول إلى إتلاف وحداتها، ف"المزية دائما ترجع إلى النظم وتوخي معاني النحو فيه"[5] فقضية النظم من أهمّ القضايا الّتي ركز عليها عبد القاهر الجرجاني **ت471هـ** الّذي سار على منهج القدماء "الّذين فهموا النظم على أنّه ربط اللّفظ بالمعنى فعنوا بأساليب الكلام وأساليب التعبير وفق ما نطقت به العرب"[6] ففي الآية السابقة رأينا أنّ الهلاك واقع بأصحاب القرية وليس القرية، فمن فهم أساليب العرب ولغاتهم عرف معاني الكلام وتقديره إذا كان مجازاً وليس حقيقة ومن ثمّ سهُل عليه الفهم، وهذا ما قصده الثمانيني عندما أحال الضمير فوحّده وأنّثه على لفظ القرية، وحمله على المعنى إذا قُدّر من جهة أخرى، وهذا كلّه من أساليب العرب في كلامهم.

---

1 - الفوائد والقواعد، ص591.

2 - ينظر، المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه، ص592.

4 - المرجع نفسه، ص592.

5 - صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني. الجزائر: 1994، ديوان المطبوعات الجامعية، ص43.

6 - المرجع نفسه، ص98.

وبالجملة فإنّ الثمانيني من الذّين أدركوا قيمة البلاغة في تعليم النحو وتقريب قواعده للمتعلّم، فهو رجل متمرّس وقيّم على النحو لا تفوته مثل هذه المسائل، فهو عميق النظر وثاقب الــذهن، عَــرَفَ قيمة البلاغة على الدرس النحوي فوظّفها، فأحسن توظيفها.

نتائج الفصل الثاني:

1- الاحتجاج بلغات القبائل الّتي تمّ تصنيفها من قبل العلماء على أنّها من القبائل الأكثر احتجاجا كتميم وأسد وأهل الحجاز، ثمّ هذيل وطيء، وتجاوزها إلى الاحتجاج بلغات أخرى كلغة قريش وتغلب وبكر وغيرها...

2- التقيّد بشعراء الطبقات الثلاث (طبقة الجاهليين والمخضرميين والإسلاميين) واستشهاده ببيت واحد من شعراء طبقة المولدين والمحدثين وهو المتنبي على سبيل التقوية والتأكيد وليس على سبيل وضع القاعدة وضبطها.

3- الاستشهاد بكثرة بالقراءات القرآنية المتواترة أو المشهورة والقياس عليها، أمّا عن القراءات القرآنية الشاذة فاستشهد بها لكنّه لم يقس عليها، ما يعني أنّ الثمانيني سلك في هذه القراءات الشاذة مسلك سيبويه وابن جني، اللّذين وقفا منها موقفا وسطا فلم يكونا من المتشددين في المنع ولا من المتساهلين في الاستشهاد بها والقياس عليها.

4- الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة- على احتشام- والاعتماد عليها في ضبط قاعدة وإثبات حكم، وهو في طريقته هذه يقتفي منهج النحاة الأوائل.

5- قياس الثمانيني متأثر بالقياس الفقهي، فهو من قبيل حمل الشيء على شيء.

6- كثرة القياسات والتعليلات لديه؛ إذ كان يميل إلى منهج البصريين وفلسفتهم وطريقتهم في الجدل.

7- توظيفه بعض الألفاظ والعبارات الّتي تشتمل التأثر بأساليب المناطقة من حيث الشبه بمنهج المتأخرين؛ كاتّباع أساليب الحوار والجدل والحجاج، والاهتمام بأوجه الخلاف في الآراء، وورود الألفاظ المنطقية؛ نحو: الأخص، والأعم، الكل، والجزء.

8- الأخذ بالإجماع سواء إجماع النحاة أم إجماع العرب، أم مخالفته بترجيح مذهب معيّن وهو المنهج الجاري عند سيبويه أو ابن جني في الأخذ بالرأي المخالف للإجماع؛ شرط استناده إلى الدليل العقلي والنقلي الصحيح.

9- المكانة الّتي يحتلها العامل النحوي في تقرير الأحكام النحوية، وأثره العميق في تفكيره النحوي.

10- يتميّز بمنطق جدليٍّ مازج النّحو، ولكن يجب الإشارة هنا، أنّ الثمانيني لم يتعمّق فيه إلى حدّ المغالاة.

11- تقسيم الكلام وتحليل معنى الجملة وحدّ الاسم يُوافق التصوّر النحوي الّذي عُرف به النحاة الأوائل؛ إذ هو مستنبط من واقع اللّغة العربيّة بعد اتّباع سلسلة من المعايير العلميّة أولها عملية السماع وهو الأصل الأول المنتهج؛ لانتقاء لغة فصيحة، ثمّ الاستقراء اللّغوي فالقياس، وغيرها.

خاتمــة: استناداً إلى جملة النتائج التي خرجنا بها من الفصلين السابقين، لاسيما الفصل الثاني منه الّذي عالجنا فيه الأصول النحوية في كتاب (الفوائد والقواعد) نخلص إلى أنّه يتميّز بــالآتي:

– اِحتلّ الشاهد القرآني مركز الصدارة عند الثمانيني، فقد وظّف الشاهد القرآني في تعليلاته.

– مكانة العامل النحوي في تفكيره النحوي، وأثره العميق في تقرير الأحكام النحوية كما اتّخذ منــه أساسا يُعرف به نظم الكلام؛ أي التكامل بين الجانب اللّفظي والمعنوي للجملة لتتمّ إفادة الكلام.

– عنايته الفائقة بالعِلّة والتعليل النحوي، فلا تمر ظاهرة أو مسألة نحوية من دون أن يعللها فضــلاً عن أنّه قد يعلل للحكم النحوي بأكثر من علة.

– كان مهتماً بترسيخ القواعد النحوية، من خلال تعليلاته، فكثيراً ما نجده يعضد ما ذهب إليه، بمــا اِستقّر من كلام العرب والقرآن الكريم.

– المزج بين أسلوب التطبيق والتنظير في التأليف، فجاء كتاب (الفوائد والقواعد) غزيرا من حيث الشواهد اللغوية، من كلام العرب والقرآن الكريم مقتفيا منهج النحاة الأوائل في الاعتماد على كثرة الشواهد والتعويل عليها– كسيبويه وابن جني– الّذين كانوا يُتبعون القاعدة النحوية الضابطة بالأمثلة الكثيرة والمتنوعة؛ وهذا الأسلوب قَلَّ عند النحاة المتأخرين.

– إنّ الثمانيني وغيره من النحّاة الأوائل، كان هدفهم التأصيل؛ أي وضع قوانين للحفاظ على اللغــة والوقاية من اللحن.

– اعتماد النحو البصري اعتماد شديدا، من خلال تبني آراء سيبويه، حتّى إنّه يورد كلامه ويســوق لنا شواهده الّتي كان يستشهد بها.

– ترجيح ما يراه مناسبا لمنهجه من آراء النحاة، وربّما انفرد ببعض التعليلات بناها علــى شــواهد من الشعر والقرآن الكريم والحديث الشريف.

– إنّ الفوائد والقواعد، ذات أهمية وقيمة علمية، على صعيد الدرس النحوي واللّغوي بما جــدّ فيــه من خصائص، وما انفرد به من آراء واجتهادات نوعيّة، سواء على الصعيد الصــرفي أم النحــوي والتركيبي واللّغوي، ويمكن القول إنّها إضافة مهمة للمكتبة العربية التراثية بصفة عامــة، وللــدرس النحوي العربي على وجه الخصوص.

– يمتاز بالوضوح ويُعزى ذلك الوضوح إلى كثرة الأمثلة، وحسن التصميم، فالمؤلّف لا يذكر قاعدة أو يضع تحديدا إلاّ ويسارع إلى ضرب الأمثلة العديدة، الّتي توضح ما يَعْنِي وتُزيل كلّ إبهام أو التباس يخامر الذهن، تلك الأمثلة يستقيها من الشعر والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

– يُعدّ (الفوائد والقواعد) من الكتب المهمة في النحو العربي؛ لأنّه يمثّل مرحلــة النضــوج الفكــري ممثلاً بشخصية الثمانيني، من خلال طريقة معالجته للموضوعات النحوية وتحليلاته وتعليلاته، فبرز

بعقليته الفذة، المستوعبة لأغلب مسائل النحو ولمختلف أنواع المعرفة، فكان على دراية بعلم الكــلام والمنطق، وعالماً في النحو والصرف كما يبدو من طيات الكتاب.

– إتّباع الثمانيني منهج سابقيه كالخليل وسيبويه وشيخه ابن جني، والاســتناد إلــى مجموعــة مــن المفاهيم الأساس المستقاة مــن الفكــر الخليلــي الرياضــي كمفهــوم الأصــل والفــرع ومفهــوم العامل...وغيرها، وهي مفاهيم ارتكز عليها نحو الأوائل؛ تمتاز بالأصالة والمرونة فــي العلاقــات الإجرائية، أمّا الّذين جاؤوا من بعدهم فغلَب عليهم الطابع الفلســفي والمنطــق اليونــاني فتشــعبت آراؤهم على نطاق واسع حيث أُشربت مصطلحاتهم النحوية المعاني الفلسفية والمنطقية، فهــو مــن حيث مبدأ التحليل كان ينهج نهج النحاة الأوائل، ومن حيث الشكل وأعني به الطابع التأليفي الخــاص بعرض المسائل النحوية، كالاهتمام بعرض أوجه الخلاف في المسائل الإعرابية والاعتناء بالحــدود والكثرة في استخدام التعاليل والأقيسة النحوية، كان متبعا منهج النحاة المتأخرين.

– الأصول النحويّة عنده جارية وفق ما تعارف عليه النحاة الأوائل وما أقرّوه من شروط، سواء من حيث السماع، أو القياس، أو الإجماع، أو العامل، أو الإعراب أو العلّة فهو من حيث هــذه الأدلّــة ينسج على منوالهم، وليس على منوال النحاة المتأخرين. وعليه فالكتاب امتداد للمرحلة الأولى أكثر ممّا هو امتداد للمرحلة المتأخرة.

وبالجملة فإنّ فكر الرجل ومنهجه هما امتداد للفكر النحوي الخليلي؛ بمقتضــى اعتمــاده علــى جملة من المبادئ اللّغويّة في تفسير العلاقات اللّغوية المعقّدة المجردة الكامنة وراء اللّغــة، كمفهــوم الاستقامة، والاستحالة، ومفهوم الحمل والقياس ...إضافة إلــى التصــوّر النحــوي للمصــطلحات النحويّة؛ كمفهوم الاسم والفعل والحرف...وغيرها الّتي توافق ما اصــطلح عليــه النحــاة الأوائــل فمعانيها غير مشابهة لمعاني الاسم والفعل والأداة حسب مفهوم المنطق اليوناني.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم (رواية حفص عن عاصم).

1- المعاجــم:

1- ابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا ط1. بيروت: 1997، دار الكتب العلمية، ج5.

2- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس. بيروت، دار الثقافة مج3.

3- ابن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1. بيروت: 1996، دار إحيــاء التــراث، ج5.

4- ابن منظور، لسان العرب، ط1. بيروت: 1990، دار صادر، ج9.

5- أبو الحسين أحمد بن فارِس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط. 2002 اتحاد الكتاب العرب ج4.

6- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ط4. بيروت: 1987، دار العلم للملايين، ج4 وج2.

7- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ط1. بيروت: 1988، ج1.

8- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المؤلفين، دار الهداية ج1.

9- المرزباني، معجم الشعراء، تعليق: ف. كرنو، ط1. بيروت: 1991، دار الجيل.

10- عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القــراءات وأشــهر القرّاء، ط1. 1982، مطبوعات جامعة الكويت، ج1.

11- عبد الله العلايلي، الصحاح في اللغة والعلوم، إعداد: نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي بيروت، دار الحضارة .

12- محمد بن أبي بكر الرّازي، مختار الصحاح، ترتيب: محمود خــاطر، ط1. بيــروت: 2001 دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

13- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ط3. 1980، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ج6.

14.ــــــــــــــ، معجم البلدان، تح: فريد عبد العزيز الجندي. بيــروت، دار الكتــب العلميــة ج5.

2- المصادر والمراجع:

15- ابن النديم، الفهرست. بيروت، دت، دار المعرفة.

16- ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق: ديزيــره ســقال، ط1. بيــروت: 1998، دار الفكــر العربي.

17- .ـــــــــ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط3. القــاهرة: 1976، الهيئــة المصــرية العامة للكتاب، ج1 وج2.

18- .ـــــــــ، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الكويت: 1972، دار الكتب الثقافية.

19- .ـــــــــ، المنصف (شرح للإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمــام أبــي عثمان المازني النحوي البصري)، تح: إبراهيم مصطفي، عبد الله أمين، ط1. 1954 إدارة إحيــاء التراث القديم، ج1.

20- .ـــــــــ، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط2. دمشق: 1993، دار القلم.

21- ابن سينا، النجاة، تح: ماجد فخري، بيروت: 1985، الآفاق.

22- ابن قتيبة، الشعر والشعراء. الجزائر: 2007، وزارة الثقافة، ج1-ج2.

23- .ـــــ، تأويل مشكل القرآن، شرح ونشر: السيد أحمــد صــقر، ط2. القــاهرة: 1973 دار التراث.

24- ابن مضاء، الردّ على النحاة، تحقيق: محمد حســن إســماعيل، ط1. بيــروت: 2007 دار الكتب العلمية.

25- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميــد، ط11. القاهرة: 1383 هــ.

26- .ـــــــــــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: ح. الفاخوري، ط2. بيــروت: 1997، دار الجيل، ج2.

27- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1. بيــروت: 2001 دار الكتب العلمية، ج6.

28- أبو أحمد الحسن العسكري، المصون في الأدب، تح: عبد السلام محمــد هــارون الكويــت: 1960، سلسلة تراث العرب.

29- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بــين النحــويين البصــريين والكــوفيين إشراف: إميل بديع يعقوب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمــد، ط2. بيــروت: 2007، دار الكتب العلمية، ج1 وج2.

30- .ـــــــــــــ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم .1960

31- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختــار طليمــات ط1. دمشق: 1995، دار الفكر، ج1.

32- أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبــة نهضــة مصــر ومطبعتها.

33- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، ط2. بيروت، دار الفكر ج6.

34- أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط1. بيروت: 1415، دار الكتب العلمية، ج2.
35- .ـــــــــــــــــــــــــــــ، الموضوعات لابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط1. 1966، ج2.
36- أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. بيروت: 1403، ج2.
37- أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: 1379هـ ج3.
38- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت: 1963، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر.
39- .ـــــــــــــ، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، 1984، مؤسسة الرسالة، ج.3
40- أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن وقراءاته، ط1. القاهرة: 2001 عالم الكتب.
41- الحسن بن قَاسِم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل، ط1. بيروت: 1992، دار الكتب العلمية.
42- الرضي الاسترباذي، الكافية في النحو(للإمام جلال الدين ابن الحاجب النحوي) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1. القاهرة: 2000، عالم الكتب، (ج1-ج2-ج3).
43- الرماني، الحدود في النحو، تحقيق: مصطفى جواد ويوسف مسكوني.
44- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك. بيروت: 1974دار النفائس.
45- الزمخشري، أساس البلاغة، راجعه: إبراهيم قلاني، الجزائر، دار الهدى.
46- .ـــــــــــ، المفصل في صنعة الإعراب، شرح: محمد بدر الدين النعسانس الحلبي تقديم وتبويب: علي بو ملحم، بيروت:2003، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر.
47- الفارابي، إحصاء العلوم، تح: عثمان أمين، القاهرة: 1949، دار الفكر العربي.
48- المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت، عالم الكتب، ج1.
49- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مراجعة وتقديم: فايز ترحيني ط1. بيروت: 1984، دار الكتاب العربي، ج.1
50- .ـــــــــــــــــ، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت 2006 دار المعرفة الجامعيّة.
51- .ـــــــــــــــــ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1.

52- ـــــــــــــــــ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تــح: محمــد أبــو الفضــل إبراهيم. بيروت، المكتبة العصرية، ج2.
53- ـــــــــــــــــ، همع الهوامع، ط1. مطبعة السعادة، ج1.
54- خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط2. مصر: 1989، الدار الشرقية.
55- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. 1974، مطبوعات جامعة الكويت.
56- ـــــــــــــ، المدارس النحوية، ط3. الأردن: 2001، دار الأمل للنشر والتوزيع.
57- ـــــــــــــ، موقف النحاة من الاحتجــاج بالحــديث الشــريف، بيــروت: 1981، دار الطليعة للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
58- زكي الدين شعبان، أصول الفقه الإسلامي، 1965، مطبعة دار التأليف مصر.
59- سيبويه، الكتاب، تح وشرح: عبد السلام محمد هــارون، ط1. بيــروت: 1991، دار الجيــل (ج1- ج2- ج3- ج4)
60- شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق محمــد حجــي. بيــروت: 1994 دار الغرب، ج3.
61- صالح بلعيد، الإحاطة في النحو (النحو الــوظيفي). الجزائــر: 1994، ديــوان المطبوعــات الجامعية.
62- ـــــــــــ، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني. الجزائــر: 1994، ديوان المطبوعات الجامعية.
63- ـــــــــــ، الخليل بن أحمد عبقريّ العرب. الجزائر: 2006، العدد1، مركز البحث العلمــي والتقني لتطوير اللغة العربيّة.
64- ـــــــــــ، في أصول النحو العربي. الجزائر: 2005، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع
65- ـــــــــــ، نظرية النظم. الجزائر: 2004: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
66- عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، ط2. الجزائــر: 2007، ديــوان المطبوعــات الجامعية.
67- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراســات فــي اللســانيات العربيــة. الجزائــر: 2007 منشورات المجمع الجزائري للغة العربية. (ج1، ج2).
68- عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية: بحث في بعض المقــدمات الكلاميــة والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس إبســتمولوجي للغويــات العربيــة ط1. المغــرب: 2000، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان، ج1.
69- عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عنــد النحــويين ونظريــة العامــل 1982 منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ج1- ج2.

70- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ج.2
71- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ليبيا: 1973.
72- علي بن إسماعيل بن سيده، العدد في اللغة، تحقيق: عبد الله بن الحسين وعدنان بن محمد الظاهر، ط1. .1993
73- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: 1985 المؤسسة الوطنية للكتاب.
74- عمر بن ثابت الثمانيني، الفوائد والقواعد، تحقيق، عبد الوهاب محمود الكحلة، ط1. بيروت: 2003 مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر التوزيع.
75- كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ط1. عمان: 2007، دار صفاء للنشر والتوزيع.
76- مازن المبارك، نحو وعيٍ لغويٍّ، ط. دمشق: 2003، دار البشائر.
77- مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجموعة القرارات في خمسين عاما،34 – 1984 القاهرة: 1984، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
78- محمد بن أبي بكر أيوب، الزرعي، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف أحمد البكري وشاكر توفيق العاروري، ط1. بيروت: 1997، دار ابن حزم الدمام، ج.1
79- محمد بن الحسن الصايغ، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ط1. المملكة العربية السعودية: 2004، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ج2.
80- محمد بن عبد المنعم الحِميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ط2. بيروت: 1980 مؤسسة ناصر للثقافة.
81- محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج.4
82- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، حلب: 1979، لينوتيب: مطبعة الشرق.
83- محمد لخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ط2. 1983، دار الهداية.
84- ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، 1962، دار المعارف بمصر.

3- المجلات:

85- تواتي بن تواتي "القراءات القرآنية تعريفها وأوجه اختلافها" مجلة المجمع الجزائري للغة العربية. الجزائر: جوان 2009، العدد .9

86- حمروش إدريس "العامل النحوي عند النحاة الأوائل حتى القرن الخامس الهجري" أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23-24 أبريل 2001 بالمكتبة الوطنية بالحامة. الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.

87- عبد الرحمن الحاج صالح "القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه" مجلة المجمع الجزائري للغة العربية. الجزائر: جوان2009، العدد 9.

88- ـــــــــــــــ. "النظرية الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي" وقائع ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ط1. المغرب: 1987، دار الفكر الإسلامي.

89- محمد كشاش "الفكر الرياضي والنحو العربي" مجلة اللسان العربي. 1996 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد:.41

4- الرسائل الجامعية:

90- أسعد خلف عبد جابر العوادي (العلل النحوية في كتاب سيبويه) بحث ماجستير. جامعة بابل: .2003

91- بوعلام طهراوي (أثر التيسيرات النحوية لمجمع القاهرة على الدرس النحوي/ الكتاب المدرسي المغاربي نموذجا) رسالة دكتوراه. جامعة تيزي وزو: .2009

92- حسن ياسين عباس (العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج 316 هـ) بحث ماجستير. جامعة بغداد: .2003

93- علي سعيد جاسم الخيكاني (العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية) بحث *ماجستير*. جامعة بابل: .2004

94- محمد الحباس (النحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج) رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر.

5- مواقع الإنترنيت:

95- تراجم شعراء الموسوعة الشعرية، تم جمعه من الموسوعة الشعرية، الموقع: http://www.cultural.org.ae

96- الآمدي، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، الموقع: http://www.alwarraq.com

97- الصفدي، الوافي بالوفيات، الموقع: http://www.alwarraq.com

98- عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران المملكة العربية السعودية، الموقع: http://www.alukah.net

99- عماد زين الدين، قراءة نقدية في كتاب (المدارس النحوية: أسطورة وواقع للدكتور السامرائي) الموقع: http://tnzih.com

100- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الموقع: http://www.iu.edu.sa/Magazine

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لأصول النحو العربي من خلال كتاب: الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني.

ص60-170

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة
قسم اللّغة والأدب العربي

مذكـــّرة لنيـــل شهادة الماجستير

التّخصص: اللّغـــة والأدب العـــــربي.
الفـــــرع: النحو العربي.

إعداد الطّالبة: صليحة جبروني.

الموضوع:

كتاب الفوائد والقواعد للثمانيني
– دراسة وصفيّة تحليليّة –

لجنة المناقشة:

د/ السعيد حاوزة، أستاذ محاضر "صنف أ"، جامعة تيزي وزو.........................رئيسا.
أ.د/ صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي، جامعة تيزي وزو....................مشرفا ومقررا.
أ.د/ محمد العيد رتيمة، أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر........................ممتحنا.
د/ محمد الصادق بروان، أستاذ محاضر "صنف ب"، جامعة تيزي وزو..............ممتحنا.

تاريخ المناقشة: / /2011م